



مركز دراسات الوحدة العربية

سلسلة اطروحات الدكتوراه (٢٢)

النخبة السياسية في مصر

دراسة حالة للنخبة الوزارية

الدكتورة مايسة الجمل

الاستهلاكي الذي دفع معدل التضخم إلى زيادة مستمرة، وإزاء هذا الدين القومي الذي تعاظم فجأة وبسرعة، لم يعد أمام السادات من سبيل لتأجيل انهيار اقتصادي وشيك سوى السعي إلى الحصول على معونات مالية. وقد استطاع أثناء زيارته الولايات المتحدة في أواخر عام ١٩٧٥ أن «يحصل على وعد أولي من الأمريكيين بمنح مصر معونة قدرها بليون دولار أمريكي»^(٣٥). وقد قدّر عجز الاقتصاد المصري في ١٩٧٦ بخمسة بلايين دولار أمريكي. وفي محاولة يائسة للتخفيف من حدة الضغوط التي يتعرض لها الاقتصاد، أعلن السادات في عام ١٩٧٧ - من جانب واحد - «عن تأجيل سداد الديون المستحقة للسوفيات لمدة عشر سنوات»^(٣٦). ولجأ مرة أخرى إلى الولايات المتحدة، ولكن وعود هذه الأخيرة بتقديم المعونة جاءت مقترنة بالمطالبة بتقديم مزيد من التنازلات السياسية. وبدلاً من أن تؤدي علاقة السادات بالولايات المتحدة إلى تحسين الوضع الاقتصادي، أدت إلى تصاعد المعارضة ضده في الداخل.

ثالثاً: النظام السياسي

مع انفتاح الاقتصاد المصري على الغرب، بدأت تتضح معالم انفتاح سياسي موازٍ في السبعينيات. وكان السادات قد أشار في «ورقة أكتوبر» في سنة ١٩٧٤ إلى الحاجة إلى إعادة تنظيم على المستوى السياسي. وبالرغم من ابقائه على الاتحاد الاشتراكي كمظلة سياسية، ألح السادات إلى تغيير نظام الحزب الواحد «الذي يفرض وصايته على الشعب»^(٣٧). ومع أن السادات في عام ١٩٧٤ لم يكن مستعداً - أو راغباً - بعد في تحقيق انفتاح كامل في المجال السياسي وإقامة نظام التعددية الحزبية، فإن رسالته كانت واضحة تماماً، وكان مؤداها أن يستمر الاتحاد الاشتراكي بوصفه التنظيم السياسي الرئيسي، ولكن مع وضع حد لاحتمال إساءة استخدام قياداته سلطاتهم. فقد كان السادات في حاجة إلى التأييد السياسي الذي يحشده الحزب للنظام، ولذا اختار أن يقتصر نشاط الحزب على مبررات وجوده مع استغلال روابطه الاجتماعية الراسخة والمتسعة النطاق. ومن ثم، فإنه على حين اعترفت «ورقة أكتوبر» ضمناً بالحاجة إلى التعددية السياسية، رأى السادات أن الاتحاد الاشتراكي يوفر المنتدى الملائم لاحتواء مثل هذه المناقشات السياسية تحت إشراف النظام.

والواقع أن دراسة سياسة السادات الخاصة بالتححرر السياسي يجب أن تتم في إطار دراسة توجهاته الاقتصادية وتوجهات سياسته الخارجية. فمن الواضح أن السادات قد اختار لمسيرة مصر الاقتصادية توجهاً رأسالياً. غير أن طموحاته تجاوزت

Baker, Ibid., p. 140.

(٣٥)

(٣٦) المصدر نفسه، ص ١٣٩.

Cooper, Ibid., p. 90.

(٣٧)

مجرد إعادة تنظيم الاقتصاد على المستوى المحلي، إذ إنه كان يأمل في أن يتحقق في نهاية الأمر اندماج الاقتصاد المصري في النظام الرأسمالي الغربي. وبالتالي، فإن سياسة الانفتاح التي تصوّرها السادات، لم تنطو فقط على مجرد إعادة هيكلة الاقتصاد في الداخل، بل انطوت أيضاً على عملية إعادة صياغة كاملة وجديدة لعلاقات مصر مع العالم الرأسمالي. وتقف ضخامة الحوافز والضمانات التي مُنحت لرأس المال الأجنبي شاهداً واضحاً على رغبة السادات وجهوده من أجل إدماج الاقتصاد المصري في النظام الرأسمالي العالمي. ومن هنا، كان السادات بحاجة - ولو شكلياً - إلى مظهر من مظاهر النظام السياسي الذي يتلاءم مع توجهاته الاقتصادية. وأصبح النموذج الغربي للتخصيصية والليبرالية الصورة التي يتعين على السادات دعمها حتى يقنع الغرب برغبته الصادقة في إعادة تنظيم بلاده. أما بالنسبة إلى الولايات المتحدة، فإن محاولات السادات في مجال الإصلاح السياسي كانت تستهدف تدعيم أهلية مصر كدولة ديمقراطية لتستفيد من المعونة الأمريكية.

وفي تموز/ يوليو ١٩٧٥، انعقد المؤتمر السنوي للعام للاتحاد الاشتراكي، وأكد حق إنشاء المنابر السياسية داخل إطاره، على أن تكون هذه المنابر بمثابة قنوات للرأي ووسيلة للتعبير عن الخيارات السياسية. وتلقت هذه الفرصة جماعات سياسية عديدة حُرمت طويلاً من العمل السياسي. فأعلن عن تشكيل ٢٩ منبراً سياسياً، عبّرت في مجملها عن كل أجنحة المسرح السياسي. وفي آذار/ مارس ١٩٧٦، أعلن السادات تشكيل ثلاثة منابر سياسية داخل إطار الاتحاد الاشتراكي جمعت في ما بينها عديداً من هذه الجماعات والرؤى السياسية البازغة، ومثلت أجنحة اليمين والوسط واليسار. وخاضت هذه المنابر الانتخابات التشريعية التي جرت في ١٩٧٦. ثم أعلن السادات في افتتاح مجلس الأمة الجديد تحويل هذه المنابر إلى أحزاب سياسية. وتلا ذلك صدور أول قانون ينظم الحياة الحزبية منذ ١٩٥٢، وشهدت مصر رسمياً إنشاء نظام التعدد الحزبي.

ولا شك أن مؤسسة نظام التعدد الحزبي في مصر بعد غيبة دامت قرابة خمسة وعشرين عاماً، يعدّ انجازاً يحسب لصالح السادات. ولكن هذا الأخير حرص على أن تظل ديمقراطيته التي دشنها حديثاً مجرد واجهة تخدم أساساً صورته في نظر العالم الغربي. إذ ظل النشاط السياسي من الناحية الواقعية مقيداً بدرجة كبيرة، وعمل السادات على تحجيم العمل من خلال سلسلة من القوانين أصابت الحياة الحزبية بالشلل. وكانت هذه القوانين تصدر وفقاً للأهواء مستهدفة مراقبة نشاط الأحزاب والحد من معارضتها بحجة الحفاظ على الأمن القومي ومصلحة البلاد. والواقع أن السادات قد نجح في تحقيق كسب مزدوج، فهو، من ناحية، استطاع إحباط غايات نظام سياسي متعدد الأحزاب، وذلك من خلال تحجيمه المعارضة، ومن ناحية

أخرى، حقق مكسباً سياسياً إذ نسب إليه فضل إقامة نظام التعددية الحزبي. ولقد باتت الأحزاب السياسية الحديثة النشأة مطالبة بالامتناع عن الخوض في القضايا التي قد تعرّض الاستقرار الداخلي والأمن القومي للخطر^(٣٨). وعرف السادات هذه القضايا بحيث أصبحت تشمل من الناحية العملية مجالات السياسة الداخلية والخارجية كافة. وفي ما عدا هذه «المحظورات» كان «للمعارضة الحق في التعبير عن رأيها». وفي عام ١٩٨٠، فقدت المعارضة حتى هذا الحق. ففي هذا العام، أصدر السادات قانون «العيب» بهدف حرمان المعارضة من الضمانات القانونية لحريتها في التعبير عن الرأي، ناهيك عن حرمانها من أن تنشط سياسياً لحشد التأييد لها. وأصبحت «النكته» الشائعة في مصر آنذاك أن المعارضة قد أخطأت في فهم دورها، فالأحزاب أنشئت لكي يعارض بعضها البعض لا أن تعارض الحكومة. بل إن السادات نفسه كان كثيراً ما يعبر جاداً عن هذا المنطق، إذ إنه دأب على اتهام المعارضة بأن لها طموحات سياسية وأنها تحاول تضليل الجماهير وتحدي سياساته. وهكذا غاب عن مصر المنطق الأساسي للتنوع السياسي الذي يتدعم من خلال نظام التعدد الحزبي، إذ لم تكن المعارضة السياسية عملاً مستهجنًا فحسب، بل إن السادات كثيراً ما اعتبرها خيانة^(٣٩). ولقد كان من الواضح أن السادات يريد واجهة للديمقراطية تضمن الموافقة على ما يضعه من سياسات لا المشاركة فيها، وتصور أنه بدلاً من أن تتم الموافقة على سياساته من جانب حزب واحد، وهو الاتحاد الاشتراكي، فإن نظام تعدد الأحزاب سوف يؤدي إلى موافقة قطاع سياسي أوسع نطاقاً وأكثر تنوعاً. وفضلاً عن ذلك اعتقد السادات فعلاً أن المعارضة مدينة له على الأقل بهذه الموافقة لأنه هو الذي منحها الوجود. وبالرغم من أن ذلك قد يبدو غريباً للمراقب الغربي، إلا أنه في ظل التقليد الأبوي الذي يحكم النظام المصري، كان السادات يرى أنه هو الدولة وهو القانون، ولم يكتفِ بأن يكون فوق القانون، ولكنه «وباعتباره رئيساً للعائلة المصرية» - كما كان يصف نفسه - طالب أبناء شعبه بالطاعة العمياء له. أما الأحزاب السياسية باعتبارها أعضاء في عائلة واحدة، فإنه يجوز لها أن «تختلف فيما بينها ولكن ليس مع رئيس عائلتها». وأصبح الحزب السياسي الذي يرفض قبول أبوة السادات والالتزام بأسلوبه في المعارضة، يخاطر بتعرضه للحل أو باغلاق صحيفته. ولذا، نجد أن الجريدة الأسبوعية الأهالي التي يصدرها الحزب الوطني التقدمي الوندوي اليساري الاتجاه، قد صودرت سبع

(٣٨) علي الدين هلال دسوقي [وآخرون]، تجربة الديمقراطية في مصر، ١٩٧٠ - ١٩٨١ (القاهرة:

مكتبة نهضة الشرق، ١٩٨٥)، ص ١٠.

(٣٩) في أيار/ مايو ١٩٧٨، وأمام تزايد المعارضة لسياسات السادات في أعقاب حوادث الشغب التي

اندلعت في سنة ١٩٧٧، ثم زيارته القدس، كثف السادات من هجومه المعتاد على الحزب اليساري (الحزب الوطني التقدمي الوندوي) ووصف أعضائه بأنهم عملاء للاتحاد السوفياتي.

عشرة مرة في أقل من ستة أشهر. أما حزب الوفد الجديد وهو الحزب اليمني، فقد أعلن في أيار/ مايو ١٩٧٨ حل نفسه بعد حوالى أربعة أشهر من عودته إلى الساحة السياسية. وفي عام ١٩٧٩، وبعد أن رفض ثلاثة عشر عضواً من أعضاء مجلس الشعب الموافقة على معاهدة السلام المصرية - الإسرائيلية، قام السادات بحل المجلس ودعا إلى انتخابات جديدة، وهي الانتخابات التي حصل فيها الحزب الحاكم، وهو الحزب الوطني الديمقراطي، على ما يزيد على ٩٠ بالمئة من مقاعد المجلس. أما حزب التجمع فقد فقد المقعدين الذين كان يشغلها قبل ذلك، ونظراً إلى أن حزب الوفد كان قد حل نفسه، فقد خلا البرلمان تقريباً من أية معارضة. أما حزب العمل الاشتراكي وحزب الأحرار - وهما الحزبان اللذان لم يتمتعا بوزن سياسي يذكر سواء من حيث الحجم أو التأثير - فقد فازا بثلاثين مقعداً وثلاثة مقاعد على التوالي، على حين «حصل المرشحون المستقلون على عشرة مقاعد بالمقارنة مع ٤٨ مقعداً كانوا يشغلونها في برلمان عام ١٩٧٦»^(٤٠).

وفضلاً عن ذلك، فإن لجوء السادات بصفة مستمرة إلى أسلوب الاستفتاء في جميع القضايا تقريباً، أدى إلى مزيد من تحجيم أية معارضة محتملة. وعلى الرغم من أنه لم يحدث أن عارض مجلس الشعب أي اقتراح عرضه السادات عليه منذ عام ١٩٧٣، فإن لجوء السادات إلى الاستفتاء الشعبي ضمن أن تحظى سياساته بموافقة كاملة وليس بمجرد موافقة أغلبية الأصوات في المجلس. ونظراً إلى أن نتائج الاستفتاء الذي أجري في مصر لم يحدث أن انخفضت فيه نسبة الأصوات الموافقة عن ٩٩,٩ بالمئة، فقد أصبح بوسع السادات أن يزعم أنه يحظى بتأييد كامل مطلق من قبل شعبه.

رابعاً: المعارضة في عهد السادات

أفضت توجهات السادات الاقتصادية والسياسية إلى نتائج سلبية غير متوقعة، وبدلاً من أن تؤدي إلى تعزيز جهود مصر التنموية، تسببت في معارضة واسعة النطاق وفي زعزعة الاستقرار الداخلي. كذلك أدت سياساته الخارجية إلى فقدان مصداقيته بين الجماهير، وكان كلما اقترب أكثر من الغرب في محاولة لعلاج اقتصاد بلاده، اتسعت الفجوة بينه وبين الجماهير. والواقع أن مشكلة مصر الاقتصادية كانت أعظم تحدّ واجهه السادات منذ توليه منصبه. وقد رأى السادات أن السبيل الوحيد لعلاج الاقتصاد الذي أثقلت كاهله الاستعدادات الحربية ونفقات الدفاع هو التوصل إلى تسوية سلمية للنزاع العربي - الإسرائيلي، إذ إنه يمكن مصر حينئذ أن توجه مواردها

(٤٠) انظر إكرام بدر الدين، في: المصدر نفسه، ص ٧٨ - ٨٤.

بالكامل إلى خدمة التنمية الاقتصادية. ومن هنا كان لقضية التسوية اعتبار مهم. ولهذا، فإنه كلما زاد تعثر اقتصاد مصر، بذل السادات مزيداً من الجهد من أجل التوصل إلى هذه التسوية حتى ولو تمت بمعزل عن الجبهة العربية. وكذلك كان للعنصر الأمريكي أهمية مساوية في فكر السادات، وظلت القوة المركزية المحركة لكل توجهاته السياسية مرتبطة برغبته القوية في إرضاء الغرب وخاصة الولايات المتحدة. ولم يسمح السادات لأي شيء أو لأي شخص أن يثنيه عن المضي في هذا الطريق المزدوج: التوصل إلى تسوية، ولو منفصلة للنزاع العربي - الإسرائيلي، ومهادنة الغرب، وهو ما أدى إلى تزايد المعارضة ضده.

ومنذ الشهور الأولى لحكم السادات تجلت مواقفه المناهضة لليسار، وقد انتهز فرصة القضاء على مجموعة علي صبري داخل الحزب لكي يخلص النخبة السياسية من أية معارضة، يسارية كانت أو غير ذلك. والواقع أن الاسم الذي أطلق على واقعة أيار/ مايو وهو «ثورة التصحيح»، قد كشف عن رغبة السادات في أن يفصل بين حكمه وحكم سلفه، وأن يصحح توجهات مصر الاشتراكية. ولعله من المثير للاهتمام حقاً أن خطب السادات، وكذا أجهزة الاعلام الرسمية في عهده، قد خلت تماماً من الإشارة إلى المحاولات التي بذلها عبد الناصر على صعيد الإصلاح السياسي والاقتصادي بعد هزيمة عام ١٩٦٧. بل ارتبط اسم عبد الناصر دائماً بالتجربة الاشتراكية، على حين استأثر السادات بفضل تدشين الإصلاحات. وقد أصبح اليساريون طوال فترة حكم السادات الذريعة التي يسمح بها بضرب المعارضة، كما ألقى عليهم دائماً مسؤولية كل القلاقل الداخلية التي شهدتها عهده. وعندما نشبت أحداث الشغب الطلابي في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٢، قال إنها كانت نتيجة تحريض يساري ضد النظام، وتركزت موجة الاعتقالات التي تمت في حزيران/ يونيو ١٩٧٣ على العناصر التي اتهمت بأن لها ميولاً يسارية. كذلك استهدفت إجراءات القاء القبض على المثقفين والصحفيين الذين عبروا عن انتقادهم عجز السادات عن الوفاء بوعدده في شن الحرب ضد إسرائيل في الموعد الذي حدده، الكتاب اليساريون بالذات. ومن ناحية أخرى، جاءت توجهات السادات في مجال السياسة الخارجية تجسيدا لنزعاته المناهضة لليسار. وكان توتر العلاقات المصرية - السوفياتية الذي بلغ ذروته بطرد الخبراء السوفيات من مصر خطوة واضحة على طريق الابتعاد عن المعسكر الاشتراكي. فعلى الرغم من أن طرد الخبراء السوفيات صُور على المستوى الداخلي أنه اذعان لرغبة الجيش في التخلص من الخبراء، فإن اقضاء الفريق أحمد صادق، وزير الحربية الذي اشتهر بمواقفه المعادية للسوفيات بعد أشهر قليلة فقط من طرد الخبراء السوفيات، أكد استراتيجيا السادات الرامية إلى تهميش الشخصيات القيادية في النخبة السياسية. وعلى حين أنه من السهل تفهم أسباب هذا الموقف بالنسبة إلى المعارضين،

فإنه لا يمكن تفهّم موقفه غير المنطقي المتمثل في إقصائه بعض العناصر غير المعارضة له داخل النخبة السياسية، إلا في ضوء رغبته في عدم إشراك أي من أفراد هذه النخبة في صنع قرارات سياساته، ولهذا فإنه بمجرد أن يتضح أن أحد هؤلاء قد عبر الخط الذي يحدد منطقة تنفيذ السياسات لكي يقترب أكثر من اللازم من دائرة الضوء كشريك فاعل في عملية صنعها، ومن ثم مشاركة الرئيس علناً في ممارسة صلاحياته الخاصة به، كان يتم على الفور إبعاد هذا الشخص عن صفوف النخبة. ويعتبر إقصاء الفريق أحمد صادق أدل الأمثلة على تصميم السادات على الانفراد بالقرارات.

وبعد أن قُمت المعارضة اليسارية في الداخل، وتمّت التضحية بعلاقات مصر مع الاتحاد السوفياتي، وبعد أن حققت مصر نصراً نسبياً في حربها ضد إسرائيل، أصبح الطريق ممهداً أمام السادات من أجل السعي إلى تسوية سلمية مع إسرائيل وتعزيز علاقات مصر بالولايات المتحدة - بدلاً من الاتحاد السوفياتي - بغية الحصول على مساعدتها في إعادة بناء اقتصاد البلاد. غير أن سياسات السادات على طريق تحقيق هاتين الغايتين أثارت معارضة ضده سواء داخل النخبة أو بين أفراد شعبه. وقد بدأت معارضة النخبة السياسية والعسكرية تطفو على السطح مع بدء المفاوضات الخاصة باتفاقية فض الاشتباك الأول. ففي كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٣، أقصي سعد الدين الشاذلي، رئيس الأركان، لمعارضته اختيار السادات طريق المفاوضات «واخضاعه الخيار العسكري للوساطة الأمريكية»^(٤١). كذلك كان لمحمد حسنين هيكل، الذي كان حتى ذلك الوقت واحداً من أقرب مستشاري الرئيس السادات، تحفظاته بشأن هذه الاتفاقية. فقد أبدى هيكل رأيه بأن السادات بتوقيعه الاتفاقية بالشروط التي تضمنتها يعرض المكاسب التي حققها في حرب تشرين الأول/ أكتوبر للخطر، كما أنه يضعف من قوته التفاوضية في أية تسوية مستقبلية. وقد استغل هيكل مقاله الأسبوعي في جريدة الأهرام لكي يعبر عن انتقاده دبلوماسية كيسنجر المنحازة إلى إسرائيل^(٤٢). والواقع أن هذا الهجوم على كيسنجر كان في جوهره هجوماً أيضاً على السادات الذي ردّ على ذلك باعفاء هيكل من منصبه كرئيس تحرير جريدة الأهرام، وهو ما كان يعني من الناحية العملية إبعاد هيكل عن الدائرة الرسمية للنخبة. أما حسين الشافعي، نائب الرئيس، فقد أعفي من منصبه في نيسان/ أبريل ١٩٧٥، أي مع توقيع اتفاقية فصل القوات الثانية، وحل محله قائد القوات الجوية في ذلك الوقت حسني مبارك. وقد هدف السادات من وراء هذه الخطوة الأخيرة إلى «تعزيز تأييد

(٤١) Hinnebusch (Jr.), *Egyptian Politics Under Sadat: The Post-Populist Development of an Authoritarian - Modernizing State*, p. 60.

(٤٢) محمد حسنين هيكل، «بصراحة»، الأهرام: ١٩٧٤/١/٤، و١٩٧٤/٢/١.

العسكريين، وكذلك مكافأة أبطال حرب أكتوبر، وفي الوقت نفسه التخلص من آخر رمز من الرموز البارزة في ثورة ١٩٥٢»^(٤٣).

وجدير بالذكر، أن قبول السادات اتفاقية فصل القوات وتدخّل كيسنجر الشخصي في الأشهر التي سبقت توقيع هذه الاتفاقية، قد تسبب في توتر العلاقات المصرية - السورية الذي كان بداية توتر علاقات مصر مع جاراتها العربية. وكان الرئيس حافظ الأسد، قد رفض شروط الاتفاقية، كما رفض في الوقت نفسه حضور مؤتمر جنيف الذي كانت الغاية منه الموافقة على هذه الاتفاقية. ففي أثناء الزيارة التي قام بها كيسنجر إلى دمشق في ١٥ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٣، أوضح الرئيس السوري لوزير الخارجية الأمريكي شروط بلاده لحضور المؤتمر، وكان أهم شرط وضعته سوريا للاشتراك في المفاوضات هو قبول إسرائيل الانسحاب من جميع الأراضي العربية المحتلة. وبطبيعة الحال، لم يُبدِ كيسنجر مرونة تجاه الطلب السوري، ورفضت سوريا بالتالي الاستجابة لطلب مصر بحضور المؤتمر^(٤٤). والواقع أن كيسنجر لعب أوراقه بمهارة فائقة. فقد ضخّم سوريا موقف مصر الثاقب والمنفرد تجاه قضية التسوية، حتى ولو أدى بها ذلك إلى الدخول في تسوية منفصلة مع إسرائيل، ونصح السوريين بأن يحدوا حدو مصر تحقيقاً لمصلحتهم^(٤٥). وهكذا، استطاع كيسنجر - وساعده في ذلك موقف السادات - أن ينسج أول خيط من خيوط الخلاف بين مصر والعرب، الذي استمر مشتعلًا فترة طويلة. ومع توقيع اتفاقية فصل القوات الثانية عام ١٩٧٥، كان السادات قد أثار تجاهه عدااء جميع الدول العربية التقدمية، وأثار أيضاً مزيداً من المعارضة الداخلية التي طالبت بتسوية موحدة وشاملة للنزاع العربي - الإسرائيلي.

وقد أفضت سياسات السادات في المجال الاقتصادي إلى نتائج محبطة وبالقدر نفسه إن لم يكن أكثر. ذلك أنه مع ظهور الآثار الاجتماعية لسياسة الانفتاح وارتفاع معدلات التضخم، ولدت ضغوط قوية على الحياة اليومية لأفراد الشعب، واتسعت بالتدريج دائرة المعارضة في الداخل بحيث لم تعد قاصرة على قلة من المثقفين، بل امتدت لتشمل الغالبية العظمى من الشعب. وإذا كانت تلك القلة قد عارضت السادات في البداية بسبب تخوفها من النتائج المحتملة لتوجهات سياساته، فإن الغالبية عارضته لأنها عانت بالفعل مثالب هذه السياسات. فالنمو الاقتصادي الذي بدا على الاقتصاد المصري في فترة السبعينيات لم ترافقه تنمية اقتصادية فعلية، مما جعل من شبه

Hinnebusch (Jr.), Ibid., p. 61.

(٤٣)

(٤٤) في ١٧ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٣، طار اسماعيل فهمي، وزير الخارجية المصرية إلى سوريا في محاولة لإقناع الأسد بحضور مؤتمر جنيف.

(٤٥) رياض، البحث عن السلام والصراع في الشرق الأوسط، ١٩٤٨-١٩٧٨، ص ٤٧٣-٤٧٥.

المتعذر تحقيق العدالة الاجتماعية أو تحسين مستويات المعيشة. بل أصبحت الأعباء والتحديات أشد تعقيداً لأن المعايير التي تمت التضحية بها من أجل تحقيق النمو كانت هي المعايير نفسها اللازمة لتنمية الاقتصاد. ففي ظل سياسة الانفتاح أصبحت مصر مهياًة «لتحقيق انجازات أكبر في بعض المجالات مثل المجال المالي ومجال التكنولوجيا، ولكن أصبح من المرجح في الوقت نفسه أن تحقق مصر انجازات أقل في مجالات أكثر أهمية مثل قدرتها على تحديد أولوياتها، وحماية مشروعها الوطني»^(٤٦). والواقع أن سياسة الانفتاح التي توجهت نحو تحقيق النمو قد حولت مصر إلى مجتمع استهلاكي متخلف من الناحية الاقتصادية، مع تزايد حدة التفاوت الاجتماعي. فقد أخذت الهوة الاجتماعية تتسع يوماً بعد يوم، إذ زاد الأغنياء غنى - وتدفقت أموالهم إلى الخارج - في الوقت الذي أضحي فيه الفقراء أكثر فقراً.

وبحلول عام ١٩٧٧، كان صبر الجماهير قد بدأ ينفد إزاء وعود السادات إياهم بحياة أفضل، وخرج المتظاهرون إلى شوارع مصر في ١٨ و ١٩ كانون الثاني/ يناير من ذلك العام يرددون أكثر الشعارات دلالة على فشل سياسة السادات التنموية، «أين خبزنا يا بطل العبور؟!». وكانت أحداث الشغب تلك هي أعنف وأوسع أحداث شهدتها مصر منذ حريق القاهرة عام ١٩٥٢^(٤٧)، وأسفرت عن مقتل ٧٩ شخصاً وإصابة ما بين ٨٠٠ و ١٠٠٠ آخرين بجراح، وألقي القبض على نحو ٦٥٠٠ شخص^(٤٨). ونزلت قوات الجيش إلى الشوارع لقمع هذه الأحداث، وأحاطت دباباته بمقر إقامة السادات لحمايته. وكانت دلالة ذلك أن السادات قد وصل إلى الحد الذي أصبح فيه في حاجة إلى قوة جيشه كي تحميه من الجماهير. وقد اضطر السادات إلى إلغاء القرار بإنهاء دعم السلع الغذائية الأساسية وهو القرار الذي أصدره في اليوم السابق على اندلاع أحداث الشغب تنفيذاً لتوجيهات صندوق النقد الدولي. وقد دان السادات علناً هذه الأحداث ووصفها بأنها «انتفاضة حرمية» حرّضت عليها مجموعة من الخونة اليساريين. وبالرغم من محاولة التقليل من شأن هذه الأحداث على المستوى الرسمي ووصفها بأنها مجرد مؤامرة يسارية، فإنها أصابت في الصميم نظام حكم السادات وكانت علامة على تضائل سريع في شرعيته الشعبية التي تمتع بها بعد حرب تشرين الأول/ أكتوبر. ومثلما كانت هزيمة عام ١٩٦٧ هي التي وضعت سياسات عبد الناصر موضع شك، فإن انتفاضة عام ١٩٧٧ وضعت السادات موضع المساءلة،

(٤٦) Abdel-Khalek, «Looking Outside or Turning Northwest? Or the Meaning of Egypt's Infitah, 1971 - 1980», p. 395.

(٤٧) امتدت أحداث الشغب في عام ١٩٧٧ لتشمل تسعاً من محافظات مصر في آن واحد.

(٤٨) Hinnebusch (Jr.), *Egyptian Politics Under Sadat: The Post-Populist Development of an Authoritarian - Modernizing State*, p. 71.

بل بالنسبة إلى كثيرين من أفراد الشعب، في وضع الاتهام. بيد أنه على حين حاول عبد الناصر علاج أسباب هزيمته ببذل الوعود بإصلاح توجهات سياساته، تمثل رد السادات على معارضيه بمزيد من التشبث بتوجهاته، واندفع السادات - أكثر من أي وقت مضى - في الرهان على الولايات المتحدة لعلاج اخفاقاته. وأضحى توقيع سلام منفصل مع إسرائيل هو آخر ورقة يلعب بها السادات لضمان مساندة الولايات المتحدة له.

وفي تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٧، قام السادات برحلته التاريخية إلى القدس التي أذهلت العالم بحق؛ وقد أثارت هذه الرحلة مشاعر الاستياء من جانب العرب، ولكن السادات قنع بالتقدير الذي حظي به لدى الغرب بسببها، إذ أنه أثبت للعالم الغربي أنه حقاً «رجل السلام». غير أن هذه الرحلة أدت مرة أخرى إلى تزايد حدة المعارضة له حتى داخل صفوف نخبته السياسية. فقد استقال اسماعيل فهمي، وزير الخارجية، بسبب هذه الزيارة رغم أنه كان من أشد المؤمنين بتوثيق العلاقات مع الولايات المتحدة ومدافعاً قوياً عن التسوية السلمية، ولكن اعتراضه انصب على الأسلوب الذي اختار السادات أن ينهي به سعيه إلى التوصل إلى هذه التسوية. ففي الوقت الذي كان فيه وزير الخارجية المصري في تونس لحضور مجلس وزراء الخارجية العرب، وحيث تحددت مهمته الأولى في اقناع الوزراء العرب بأن مصر لن توقع أبداً على معاهدة سلام منفصل مع إسرائيل، إذا به يتلقى نبأ مغادرة السادات إلى القدس^(٤٩). والواقع أنه من الصعب الجزم بالسبب الرئيسي الذي دفع اسماعيل فهمي إلى الاستقالة، وما إذا كان هو الشعور بالخرج الذي أحس به أثناء اجتماع وزراء الخارجية العرب، أم الشعور بالصدمة لأن السادات قد اتخذ هذه الخطوة دون أن يشاوره فيها، أو حتى يخطر بها. وعلى أية حال، فقد جاء قرار السادات بشأن هذه الزيارة متفقاً مع أسلوبه الذي اعتاد أن يدير به سياساته. إذ كان السادات يتقن أسلوب الصدمات الذي غذاه اصراره على الاحتفاظ بفردية اتخاذ القرار.

وفي عام ١٩٧٨، جسد السادات مغزى زيارته القدس بشكل عملي بتوقيعه اتفاقيتي كامب ديفيد في الولايات المتحدة. وفي محاولة منه لإنقاذ ماء الوجه أمام تصاعد حدة المعارضة الداخلية والعربية له، أصر السادات على الربط بين معاهدة السلام المصرية - الإسرائيلية التي تم الاتفاق بشأنها في كامب ديفيد، وقضية الحكم الذاتي للفلسطينيين^(٥٠).

ومما يُذكر، أن تساهل السادات بشأن قضية التسوية الشاملة تسبب أيضاً في

(٤٩) رياض، البحث عن السلام والصراع في الشرق الأوسط، ١٩٤٨ - ١٩٧٨، ص ٥٣٧ - ٥٣٩.
(٥٠) Hinnebusch (Jr.), Ibid., pp. 66 - 68.

استقالة وزير خارجيته الذي عينه بعد اسماعيل فهمي، وهو محمد ابراهيم كامل، وذلك في اليوم الذي وقعت فيه اتفاقية كامب ديفيد. كما تم اعفاء كل من الفريق الجمسي، وزير الحربية، ومحمد علي فهمي، رئيس الأركان في عام ١٩٧٨، نظراً إلى أنه كان لكل منهما تحفظاته الشخصية على سير المفاوضات. كذلك طلب السادات من سيد مرعي، أحد قدامى مؤيديه وأحد أنسبائه، الاستقالة من منصبه، كرئيس لمجلس الشعب والامتناع عن خوض انتخابات عام ١٩٧٩. وباقترب نهاية عام ١٩٧٩، كان السادات قد أعفى كل من يحمل شبهة المعارضة داخل صفوف النخبة من منصبه.

وقد أدت محاولات السادات المنظمة لكبح جماح المعارضة الرسمية إلى خلق معارضة أكثر خطورة منها وهي المعارضة السرية، التي كانت أقوى جماعاتها وأكثرها تنظيماً تلك الأجنحة المنشقة عن حركة الإخوان المسلمين القديمة. غير أن تلك الجماعات الإسلامية التي ازدهرت في السبعينيات كانت أكثر عنفاً، وكان من أقواها وأفضلها تنظيماً جماعة الكلية الفنية العسكرية، وجماعة التكفير والهجرة، وجماعة الجهاد. وقد حاولت جماعة الكلية الفنية العسكرية في أوائل عام ١٩٧٤ القيام بانقلاب بعد أن نجحت في الاستيلاء على مباني الكلية الفنية العسكرية، وكانت خططها بعد ذلك، هي السير إلى مقر الاتحاد الاشتراكي في قلب العاصمة. غير أن قوات الشرطة استطاعت احتواء هذه المسيرة وإنهاء سيطرة الجماعة على مبنى الكلية؛ وألقي القبض على عدد كبير من طلبتها كما تم اعدام اثنين من كبار زعماء هذه الجماعة^(٥١). كذلك قامت جماعة التكفير والهجرة عام ١٩٧٧، وبعد البداية السيئة التي شهدتها هذا العام بأحداث كانون الثاني/يناير، باختطاف الشيخ الذهبي، وزير الأوقاف، ثم اغتياله. ومرة أخرى، اتخذت الشرطة اجراءات صارمة ضد العناصر الإسلامية المتطرفة، وتم اعدام خمسة من كبار زعماء جماعة التكفير والهجرة.

وبحلول عام ١٩٨١، كانت الأزمة الاقتصادية في مصر تجاوزت المرحلة الحرجة لكي تتحول إلى ما يشبه الورم الخبيث الذي تحكّم في حياة البلاد. فقد وصل الدين المدني إلى نحو ١٩٥٠٠ مليون دولار أمريكي، والدين العسكري إلى ٥٧٠٠ مليون دولار، أي أن إجمالي الدين الخارجي المصري وصل إلى ما يربو على ٢٥٠٠٠ مليون دولار أمريكي. بمعنى آخر، زاد الدين الخارجي المصري بواقع عشرة أمثاله خلال فترة حكم السادات^(٥٢). وأمام تفاقم الوضع الاقتصادي ومستويات التنمية المؤسفة، أصبح تأمين الحصول على المعونة الأمريكية السبيل الوحيد أمام السادات الأمر الذي جعله

Saad Eddin Ibrahim, «Egypt's Islamic Militants,» in: Nicholas S. Hopkins and Saad (٥١) Eddin Ibrahim, eds., *Arab Society: Social Science Perspectives* (Cairo: American University Press, 1985), p. 495.

Heikal, *Autumn of Fury: The Assassination of Sadat*, p. 78.

يعرض على الولايات المتحدة صراحة أن تحلّ مصر محل إيران كحارس لمصالح أمريكا في المنطقة. كذلك منح السادات القوات الأمريكية تسهيلات على الأراضي المصرية، وإمعاناً في التقارب من الولايات المتحدة، قام بطرد السفير السوفياتي لدى مصر^(٥٣). وقد أدت جهود السادات الدؤوبة التي استهدفت استرضاء الولايات المتحدة إلى ازدياد حدة المعارضة له في الداخل من قبل الأجنحة كافة وليس فقط الجناح الإسلامي المتطرف. وفي ٥ أيلول/ سبتمبر ١٩٨١، قام السادات بتوجيه ضربته الأخيرة إلى جميع معارضيه حين أصدر أوامره باعتقال حوالي ١٥٠٠ شخصية بارزة في البلاد، وامتدت لتشمل ممثلين عن مختلف الاتجاهات السياسية من أقصى اليسار إلى أقصى اليمين. والواقع أن هذا الإجراء كان مؤشراً على درجة اليأس التي وصل إليها السادات، استهدف بلا شك من ورائه استعراض قوته وتذكير الجميع بسلطاته التي يتمتع بها والتي يعتزم الاحتفاظ بها مهما كان الثمن. وفي الوقت نفسه، كانت هذه الحركة الواسعة من الاعتقالات بلا تمييز شاهداً واضحاً على أن السادات قد فقد تأييد جميع طوائف شعبه. وبعد مضي شهر واحد، وبالتحديد في يوم ٦ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨١، وأثناء العرض العسكري السنوي الذي يقام احتفالاً بذكرى حرب أكتوبر هذه، اغتيل السادات على يد جماعة الجهاد الإسلامية. ولم تلبث الصدمة الأولية التي أصابت المصريين فور الحادث أن تراجعت تاركة لدى معظمهم شعوراً ضمناً بالارتياح.

الخلاصة

لقد استفضنا في العرض في الفصول الثلاثة الأولى للاقتصاد السياسي المصري منذ ١٩٥٢ وحتى نهاية السبعينيات. ومع أن الموضوع الأساسي لهذه الدراسة لا ينصبّ بشكل مباشر على تحليل الاقتصاد السياسي المصري، إلا أن دراستنا آليات الحكم منذ ١٩٥٢، وأساليب التعامل مع المعارضة، وعملية السيطرة على النخبة السياسية ثم تهميشها عن حلقات صنع القرار - كلها لا يمكن التعرض لها في غيبة عن الإطار العام الذي حكم توجهات مصر السياسية في تلك الفترة. وربما يلاحظ القارئ أن مناقشتنا تلك الفترة انصبّت بوجه عام على توجهات الرئيس عبد الناصر والسادات. وليس هذا على سبيل الرمز. بل إن دارس الاقتصاد السياسي المصري منذ ١٩٥٢ يدرك حقيقة فردية القرار السياسي وارتباطه شبه الكامل برغبات رئيس الجمهورية. وربما يدهش القارئ الذي تعود على تحليل دور أجهزة صنع القرار وجماعات المصالح والضغط في فهم الاقتصاد السياسي.

Hinnebusch (Jr.), *Egyptian Politics Under Sadat: The Post-Populist Development of* (٥٣) *an Authoritarian - Modernizing State*, p. 69.

ويستدعي فهم فردية الحكم في مصر فهم خصوصية النظام السياسي المصري الذي نما في أعقاب ١٩٥٢ وترسخ بحلول الستينيات. ومن ثم سوف ينصرف اهتمامنا إلى الكيفية التي استطاع بها السادات أن يحافظ على سيطرته في مواجهة تزايد مشاعر السخط والاستياء، وأيضاً إلى آليات الرقابة والسيطرة المتاحة للرئيس المصري عموماً التي تمكنه من فرض سيطرته على نخبته السياسية وتهميشها عن عملية صنع القرار. وسوف يلقي الفصل التالي مزيداً من الضوء على آليات السيطرة ومصادر القوة التي وفرت للسادات - ولسلفه وخلفه على حد سواء - هذا النوع من التنظيم السياسي الذي يخضع لرغباته، وفي الوقت نفسه، يغلق أبوابه في وجه المعارضة. وفي هذا الصدد، فإنه من الأهمية بمكان أن نتعرف على الكيفية التي استطاع بها السادات الحيلولة دون نمو معارضة منظمة داخل صفوف النخبة السياسية، ذلك أنه بالرغم من وجود وقائع تعبر عن وجود مشاعر السخط لدى بعض عناصر هذه النخبة في عهد السادات، فإن هذا الأخير كان يبادر من فوره إلى اعفاء مثل هذه العناصر من مناصبها قبل أن تتجمع أطرافها ضده وتتحول إلى نخبة مضادة. وقد نجح السادات إلى حد كبير في تطهير النخبة السياسية من الأجنحة الايديولوجية الموالية لعبد الناصر، ولكن ذلك لم يقض تماماً على نمو مشاعر السخط ضد بعض التوجهات في سياساته. ومع هذا، فإن السهولة التي استطاع بها السادات أن يتغلب على معارضة بعض أفراد في النخبة أفضت إلى وجود نخبة سياسية يتصف معظم أفرادها بالسلبية. إن إدراك النخبة عجزها عن التدخل في قرارات الرئيس وعن إبداء النقد أو الاعتراض عليها، أدى إلى ابتعادها عن المشاركة السياسية الفاعلة حفاظاً على مناصبها السياسية.

الْقِسْمُ الرَّابِعُ

كَيْفِيَّةُ احْفَازِ عَلَى الْأَنْمَاطِ السِّيَاسِيَّةِ

الفصل الرابع

النخبة السياسية :

بُنيتها ومصدر شرعيتها، وديناميات قوتها

في تحليله بنية النخبة السياسية المصرية وتنظيم القوى في عهد السادات، كتب ريموند هينبوش يقول: «في مصر يسمو رئيس الجمهورية فوق أية ضوابط رسمية كالقانون وفوق الضوابط الادارية التي يخضع لها مرؤسوه، كما يظل هو المصدر الوحيد لأية ابتكارات سياسية أو ايدولوجية، فضلاً عن أنه الشخص الذي يملك تحديد قواعد اللعبة السياسية - وشروط المشاركة السياسية - وتغييرها. والواقع أن الرئاسة في مصر - اليوم لا تزال عبارة عن تركيز هائل للسلطة في يد فرد واحد تماماً وبالقدر نفسه - كما كانت في عهد عبد الناصر»^(١).

إن هذه الكلمات تمثل جوهر معظم التحليلات التي تناقش النظام السياسي في مصر، وهو النظام الذي يعبر عن ذلك النمط الشائع من حكم الفرد في عملية صنع القرار. وإذا كانت هذه الدراسة تعنى أساساً بفترة حكم السادات، إلا أن المبادئ التي حكمت عملية تركيز السلطة التي تمتع بها هذا الرجل تظل هي المبادئ نفسها التي سادت في عهد سلفه وخلفه. والواقع أن فهم طبيعة السلطة التي تمتع بها السادات، وكذا الآليات التي استطاع من خلالها تعزيز سيطرته على الأجهزة التنفيذية والتشريعية والعسكرية، يقتضي فهم تلك العلاقات المتشابكة بين هذه الأجهزة وأيضاً نمط تجنيد النخبة السياسية ومصادر الشرعية المتاحة لهذه النخبة. إن هذه العلاقات هي التي توفر للرئيس المصري ذلك النطاق غير المحدود من السيطرة على مختلف أجهزة الدولة، وتسمح بممارسة سيطرته الفردية على عملية صنع السياسات.

(١) Raymond A. Hinnebusch (Jr.), «Egypt Under Sadat: Elites, Power Structure, and Political Change in a Post - Populist State,» *Social Problems*, vol. 28, no.4 (April 1981), p.444.

أولاً: الهيكل التنظيمي للنخبة السياسية الرسمية

تنتظم النخبة السياسية الرسمية في مصر حول محورين أحدهما السلطة التنفيذية وجوهرها رئيسا الجمهورية ومجلس الوزراء وثانيهما السلطة التشريعية التي تتكون أساساً من أعضاء منتخبين باستثناء عشرة يعيّنهم رئيس الجمهورية. وتنص المادة ١٣٧ من الدستور المصري الصادر في عام ١٩٧١ على أن يتولى رئيس الجمهورية السلطة التنفيذية ويمارسها على الوجه المبين في الدستور، وبناء عليه فإن رئيس الجمهورية يرأس الجهاز التنفيذي بأكمله بجميع وحداته السياسية والإدارية. ووفقاً للمادة ١٣٨ من الدستور، فإن رئيس الجمهورية يضع بالاشتراك مع مجلس الوزراء السياسة العامة للدولة ويشرفان على تنفيذها على الوجه المبين في الدستور. كذلك تنص المادة ١٤١ على أن يعين رئيس الجمهورية رئيس مجلس الوزراء ونوابه والوزراء ونوابهم ويعفيهم من مناصبهم، ولرئيس الجمهورية - بوصفه رئيساً للسلطة التنفيذية - الحق في دعوة مجلس الوزراء إلى الانعقاد وحضور اجتماعاته وفقاً للمادة رقم ١٤٢. وتخوّل هذه المادة نفسها حق رئاسة اجتماعات مجلس الوزراء حتى في حضور رئيس الوزراء، كما أن له حق طلب تقارير من الوزراء.

وفضلاً عن دوره التنفيذي، يتولى رئيس الجمهورية مهام تشريعية هامة، فبالرغم من أن السلطة التشريعية هي القناة العادية التي أنيطت بها مهمة تشريع القوانين، فإن المادة ١٤٧ من الدستور، تميز لرئيس الجمهورية إذا حدث في غيبة مجلس الشعب^(٢) ما يوجب الإسراع في اتخاذ تدابير لا تحتمل التأخير، أن يصدر في شأن ذلك قرارات تكون لها قوة القانون. ويجب عرض هذه القرارات على مجلس الشعب خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ صدورها، إذا كان المجلس قائماً، وتعرض في أول اجتماع له في حالة الحل أو وقف جلساته، فإذا لم تعرض زال بأثر رجعي ما كان لها من قوة القانون. . . وإذا عُرضت ولم يقرها المجلس زال بأثر رجعي ما كان لها من قوة القانون، إلا إذا رأى المجلس اعتماد نفاذها في الفترة السابقة أو تسوية ما ترتب عليها من آثار على نحو أو آخر. وفضلاً عن ذلك، خولت المادة ١٠٨ رئيس الجمهورية في غير غيبة المجلس الحق في إصدار قرارات لها قوة القانون، وهو ما يُعرف باسم التفويض التشريعي. وتنص هذه المادة على أن يصدر رئيس الجمهورية عند الضرورة وفي الأحوال الاستثنائية وبناءً على تفويض من مجلس الشعب بأغلبية ثلثي أعضائه قرارات لها قوة القانون، ويجب أن يكون التفويض لمدة محدودة وأن تبين فيه

(٢) يعقد مجلس الشعب دورته العادية من شهر تشرين الثاني/ نوفمبر حتى شهر حزيران/ يونيو، ولا يجوز فض دور الانعقاد العادي قبل إقرار الموازنة العامة التي تعرض على المجلس في أواخر شهر حزيران/ يونيو.

موضوعات هذه القرارات والأسس التي تقوم عليها، ويجب عرض هذه القرارات على المجلس في أول جلسة بعد انتهاء مدة التفويض، فإذا لم تعرض أو عُرضت ولم يوافق المجلس عليها، زال ما كان لها من قوة القانون.

ويُعَدُّ إعلان حالة الطوارئ من الصلاحيات الأخرى التي يتمتع بها رئيس الجمهورية، وذلك وفقاً للمادة ١٤٨ من الدستور. ويجوز لرئيس الجمهورية إذا رأى أن هناك خطراً يهدد أمن الوطن أن يلجأ إلى إعلان حالة الطوارئ. ويدعو المجلس إلى التصويت على قراره خلال خمسة عشر يوماً من إعلان حالة الطوارئ. وفي حالة أن يكون مجلس الشعب منحلّاً، يعرض الأمر على المجلس الجديد في أول اجتماع له. وفي جميع الأحوال - وفقاً لنص المادة ١٤٨ - يكون إعلان حالة الطوارئ لمدة محدودة ولا يجوز مدّها إلا بموافقة مجلس الشعب.

وفي ظل قوانين الطوارئ تصبح الأعمال المباحة في ظل الظروف العادية، خاضعة لإشراف جهاز الشرطة، ويتم فرض الرقابة على كل الأنشطة تقريباً بما في ذلك العمل السياسي وحرية التعبير. وتجدر الإشارة إلى أنه إلى جانب ما يمكن أن تؤدي إليه قوانين الطوارئ من انتهاك حقوق الفرد المدنية والسياسية، فإنها تؤدي أيضاً إلى تعظيم سيطرة المجلس التنفيذية، وذلك من خلال تقييد الدور الرقابي للسلطة القضائية على الأجهزة السياسية للدولة. ذلك أنه بحجة الحفاظ على الأمن القومي، يصبح للسلطة التنفيذية - أو بالأحرى لرئيس الجمهورية - حرية في التصرف تتجاوز تلك القيود المؤسسية التي يفرضها مبدأ الرقابة والتوازن بين أجهزة الدولة المختلفة.

ومن ناحية أخرى، خولت المادة ١٥١ من الدستور رئيس الجمهورية الحق في إبرام المعاهدات وإبلاغها مجلس الشعب مشفوعة بما يناسب من البيان. وتكون لهذه المعاهدات قوة القانون بعد إبرامها والتصديق عليها ونشرها. على أنه يجب موافقة مجلس الشعب على تلك المعاهدات التي يترتب عليها تغيير الحدود الإقليمية أو التي تتعلق بحقوق السيادة، أو التي تحمّل خزانة الدولة نفقات غير واردة في الموازنة، علاوة على معاهدات الصلح والتحالف والتجارة والملاحة.

والحكومة هي الهيئة التنفيذية والإدارية العليا للدولة - وذلك وفقاً لنص المادة ١٥٣ من الدستور. وتتكون الحكومة من رئيس الوزراء ونوابه والوزراء ونوابهم. ويشرف رئيس الوزراء على أعمال مجلس الوزراء التي نصت عليها المادة ١٥٦ وهي:

- الاشتراك مع رئيس الجمهورية في وضع السياسة العامة للدولة والإشراف على تنفيذها وفقاً للقوانين والقرارات الجمهورية.

- توجيه وتنسيق ومتابعة أعمال الوزارات والجهات التابعة لها والهيئات والمؤسسات العامة .

- إصدار القرارات الادارية والتنفيذية وفقاً للقوانين والقرارات ومراقبة تنفيذها .

- إعداد مشروعات القوانين والقرارات .

- اعداد مشروع الموازنة العامة للدولة .

- اعداد مشروع الخطة العامة للدولة .

- عقد القروض ومنحها وفقاً لأحكام الدستور .

- ملاحظة تنفيذ القوانين والمحافظة على أمن الدولة وحماية حقوق المواطنين ومصالح الدولة .

ويُعدّ مجلس الشعب السلطة التشريعية العليا في مصر، وتحدد المادة ٨٦ من الدستور اختصاصاته الأساسية في اقرار السياسة العامة للدولة والخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والموازنة العامة للدولة، كما يمارس مجلس الشعب الرقابة على أعمال السلطة التنفيذية. كذلك يتمتع مجلس الشعب باختصاص سياسي أصيل يرتبط بحقه في سحب الثقة من أحد نواب رئيس مجلس الوزراء، أو أحد الوزراء، أو نوابهم، طبقاً لنص المادة ١٢٦، بعد استجوابه بناءً على اقتراح عُشر أعضاء المجلس. ويكون سحب الثقة بأغلبية أعضاء المجلس.

وبالرغم من أن النصوص السابق الإشارة إليها تتضمن من الناحية الشكلية توزيعاً للسلطة بين الأجهزة السياسية في الدولة وتحديدًا للمسؤولية التي يتولاها أعضاء السلطة التنفيذية، كما تمنح السلطة التشريعية سلطة الرقابة على أعمال الجهاز التنفيذي، إلا أن عملية الرقابة والتوازن بين مختلف الأجهزة السياسية يردّ عليها من الناحية الواقعية قيد هام يتمثل في الصلاحيات التي يتمتع بها رئيس الجمهورية من جهة، وكذا كيفية تجنيد أعضاء هذه الأجهزة. فقد أدى تداخل سلطات الجهاز التشريعي والتنفيذي إلى إعاقة الدور الرقابي للأول، وإلى وضع السلطة التنفيذية أو - بالأحرى رئيس الجمهورية - في وضع يقترب من السيطرة المطلقة على عمل الجهاز السياسي للدولة بأكملها. ذلك أن سلطة المجلس في رقابة سياسات السلطة التنفيذية هي في الحقيقة سلطة مقيدة بسبب ما يملكه رئيس الجمهورية، وفقاً للمادة ١١٣ من الدستور من سلطة الاعتراض على مشروع أي قانون أقرّه مجلس الشعب، وردّه إلى المجلس خلال ثلاثين يوماً من تاريخ إبلاغه إياه، إذ يتعين في هذه الحالة على مجلس الشعب أن يقرّ هذا القانون بأغلبية ثلثي أعضائه على الأقل، وبما أن أكثر من ثلثي أعضاء المجلس ينتمون إلى الحزب الذي يرأسه رئيس الجمهورية ويلتزمون بأوامره،

فإن الرئيس يستطيع الاعتماد على رفض الأغلبية مشروع القانون الذي سبق وأقره المجلس.

والواقع، أن دور مجلس الشعب المصري ينصرف في معظمه إلى مجرد إعطاء الشكل الرسمي للقرارات التي يتخذها رئيس الجمهورية ولمشاريع القوانين المقدمة من حكومته. فعلى سبيل المثال، لم يمارس المجلس حقه في رفض القرارات الجمهورية إلا في الفترة من عام ١٩٧١ حتى ١٩٧٣، عندما رفض الموافقة على ١٠ بالمئة من هذه القرارات. أما بعد ذلك، وطوال بقية فترة حكم السادات، فلم يرفض المجلس أي قرار جمهوري عرض عليه، كما كان يوافق في كل دور من أدوار انعقاده على «أكثر من ٩٠ بالمئة من مشروعات القوانين التي تتقدم بها الحكومة»^(٣).

وبالإضافة إلى ما سبق من مواد تتيح لرئيس الجمهورية سلطات كبيرة تمكنه من فرض سيطرته شبه المطلقة على جهاز الدولة بفرعيه التنفيذي والتشريعي، فلقد أطلق الدستور وفقاً للمادة ٧٤ عنان سلطات رئيس الجمهورية وحدودها إلى أبعد درجة ممكنة. فوفقاً لهذه المادة، يستطيع الرئيس اتخاذ القرارات كافة، إذا قام خطر يهدد الوحدة الوطنية أو سلامة الوطن، أو يعوق مؤسسات الدولة عن أداء دورها الدستوري. وفي هذه الحالة، يُستفتى على قرارات الرئيس خلال ستين يوماً من إتخاذها. واستناداً إلى هذه المادة يستطيع رئيس الجمهورية - على الأقل من الناحية النظرية - تعطيل عمل مؤسسات الحكم كافة وأعمال سلطاته الفردية بغير قيود.

ثانياً: ديناميات الحكم وأنماط تجنيد النخبة السياسية

أن العمليات التي يتم من خلالها تجنيد أفراد النخبة في التنظيم السياسي المصري، تفسر إلى حد كبير الطبيعة الشخصية التي يتصف بها نظام الحكم في مصر. كما أن نمط العلاقات السائدة بين مختلف الهياكل النخبوية التي ترتبط في النهاية برئيس الجمهورية نفسه، توضح الظروف التي تهيء لقيام واستمرار نظام «حكم الفرد» في مصر.

١ - رئاسة الجمهورية

طبقاً لنص المادة ٧٦ من الدستور، فإن مجلس الشعب هو الذي يرشح رئيس الجمهورية ثم يعرض هذا الترشيح على الشعب لاستفتاءه فيه. كما تنص المادة ٧٧

(٣) Mark Neal Cooper, *The Transformation of Egypt* (London: Croom Helm, 1982), p. 163.

على أنه يجوز إعادة انتخاب الرئيس لفترات رئاسية أخرى بعد فترة رئاسته الأولى التي تمتد ست سنوات. وفي حالة خلو منصب رئيس الجمهورية يتولى الرئاسة مؤقتاً رئيس مجلس الشعب حتى يتم انتخاب رئيس جديد وفقاً للمادة ٨٤. وفي المرتين اللتين قام المجلس بترشيح رئيس جديد للدولة وقع الاختيار على نائب رئيس الجمهورية. فقد اختير السادات عقب وفاة عبد الناصر واختير حسني مبارك عقب اغتيال السادات.

والواقع أن الكيفية التي يتم بها تعيين رئيس الجمهورية في مصر تمنحه مصدر قوة يفوق ذلك الذي يمكن أن تمنحه إياه عملية الانتخاب. فالرئيس المصري لا يتولى منصبه استناداً إلى الحصول على أصوات الأغلبية بل إلى اجماع كامل تقريباً، وهو ما تشير إليه نتيجة الاستفتاءات التي جرت على تعيين رؤساء الجمهورية في مصر والتي أوضحت موافقة ٩٩,٩ بالمئة من أصوات الناخبين على ذلك التعيين. وبالرغم من أن العديد من المراقبين يرون أن هذه الأرقام هي أرقام غير صحيحة، إلا أن الحقيقة تظل أنه بوسع الرئيس المصري أن يزعم أنه يحظى بتأييد كامل. وعلى حين أن حصول الرئيس على أغلبية الأصوات يمنحه الصلاحيات نفسها، فإن الإجماع الكامل الذي تسفر عنه نتيجة الاستفتاء يعني من وجهة نظر الحكومة استبعاد احتمال وجود أي خلاف حول التأييد الشعبي المطلق للرئيس. فهو لا يحكم استناداً إلى تأييد ٨٠ بالمئة من أفراد شعبه، بما يعني وجود نسبة ٢٠ بالمئة من الشعب غير مؤيدة له، وإنما يحكم بمساندة أفراد شعبه بالكامل. ومن ثم، يصبح بوسع الرئيس المصري أن يتصرف باعتباره يتمتع بشرعية سياسية مطلقة. فإذا ما أضيف إلى ذلك ما يتمتع به من شرعية قانونية من خلال سلطاته الدستورية، فإن سلطان حكمه يتعاضد إلى أبعد الحدود.

وبالرغم من صعوبة قياس الشرعية السياسية في معظم دول العالم الثالث، إلا أن عملية اختيار الرئيس المصري تضمن له شرعية اسمية على الأقل في المراحل الأولى من تعيينه. بيد أن الأحداث الفعلية التي تمثل تحدياً لحكم الرئيس، تقف شاهداً على تآكل هذه الشرعية الاسمية. فعلى سبيل المثال، كان بوسع السادات أن يزعم أن انتفاضة عام ١٩٧٧ هي «انتفاضة لصوص» ولم تكن تعبيراً عن شعور عام بالسخط والاستياء على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي. ولكن التصدي لمجموعة من اللصوص لا يستدعي استدعاء قوات الجيش. ولا شك أن خطورة هذا الحدث وما عبر عنه من مشاعر الاستياء، تصلح في حد ذاتها أن تكون معياراً لقياس الشرعية الحقيقية التي كان يحظى بها السادات بين أفراد شعبه. كذلك، فإن اغتياله يصلح أن يكون - وبالقدر نفسه - مقياساً له دلالة في ما يتعلق بتناقض هذه الشرعية. وهنا يُطرح التساؤل عما إذا كان الإسلامبولي الذي أطلق النار على السادات مجرد أحد المسلمين المتعصبين المحبطين أم أن حادث الاغتيال كان يعبر عن ذروة موجة متنامية من الاستياء والسخط الشعبي وعن تناقض تدريجي في شرعية الرئيس؟ وللإجابة عن

هذا السؤال نقول ان تعاقب الأحداث قبل اغتيال السادات وبعده يعكس وجود شعور بالسخط والاستياء الاجتماعي والسياسي على نطاق واسع، وليس مجرد ردود أفعال فردية. ولعل جنازة السادات التي كان معظم المشاركين فيها من الشخصيات الأجنبية، علاوة على غياب أي مظاهر حزن شعبية بين المصريين، يوضحان إلى أي مدى تراجعت شرعية السادات الحقيقية.

ولعل من الأمور المثيرة للاهتمام في هذا الصدد، أن المعارضة الشعبية التي واجهت السادات مع اقتراب السنوات الأخيرة من فترة رئاسته والتقلص السريع لشرعيته، لم تكن في الأساس رد فعل لتلك الطبيعة الشخصية التي اتصف بها حكمه، بقدر ما كانت بسبب تنامي عدم الثقة بوعوده المستمرة بحياة اقتصادية واجتماعية أفضل. وليس ذلك بغريب. فعلى حين عارض المثقفون والأحزاب حكم السادات الفردي، لم يصب أفراد شعبه الذين قد حرموا طويلاً من ممارسة حقوقهم السياسية إلى المطالبة بالمشاركة في الحكم، بل قنعوا بالمطالبة بفرصة عمل - وفي أحيان عديدة - برغيف العيش. ومما لا شك فيه أن تردّي المستوى المعيشي لطبقات الشعب العريضة مع استمرار التفاوت الاجتماعي بين الأغنياء والفقراء هو الذي أطاح بحياة السادات.

٢ - مجلس الوزراء

رئيس الجمهورية في مصر هو الذي يعين أعضاء الحكومة. وتتمثل الاجراءات المتبعة في ذلك، في أن يقوم رئيس الجمهورية أولاً بتعيين رئيس الوزراء، الذي يقدم بدوره إلى الرئيس قائمة بأسماء المرشحين لتولي الحقائق الوزارية المختلفة. وعند قبول الرئيس بهذه الترشيحات، تُشكّل الحكومة.

ومن الناحية النظرية، فإن دور رئيس الوزراء في عملية تشكيل الحكومة يبدو أكثر أهمية مما هو عليه في الواقع، ذلك أن جميع الوزراء الذين أجريت معهم مقابلات شخصية أثناء إعداد هذه الدراسة أجمعوا على أن رئيس الوزراء يقتصر دوره في تشكيل الحكومة بصفة عامة على اقتراح بعض الترشيحات دون أن يكون له سلطة اتخاذ قرار ضمهم إلى الوزارة، فالقرار الأخير في اختيار الوزراء هو لرئيس الجمهورية. ويقوم رئيس الجمهورية مباشرة بتعيين وزراء الداخلية والخارجية والعدل والدفاع والخزانة والإعلام، وهي مناصب لا يرشحها رئيس الوزراء.

وجدير بالذكر هنا، أن الترشيحات التي يقدمها رئيس الوزراء لا تعبر عن أية تفضيلات سياسية أو حزبية، ذلك أن رئيس الوزراء نفسه لا يتولى منصبه نتيجة فوز انتخابي، ومن ثم فإن ترشيحاته لا تستهدف شخصيات سياسية بعينها، بل ان توصياته وكذا اختيارات رئيس الجمهورية تحكمها في الأساس المعايير الشخصية وليس

المعايير الموضوعية. فإذا ما أضفنا إلى ذلك غيبة التنظيم الحزبي والتنافس الانتخابي، فإن الحكومة لا تصبح مجرد جهاز معين فحسب، بل شبكة شخصية من «الشلل» الاجتماعية. ان الدخول إلى صفوف الجهاز التنفيذي المصري تحكمه في النهاية علاقات يقف رئيس الجمهورية عند قمتها. وسوف نناقش على نحو أشمل النفعية السياسية التي حكمت النظام السياسي المصري في الفصل الأخير من هذه الدراسة وفي خاتمتها، ولكن يكفي هنا التأكيد أن اختيار أعضاء الحكومة بدءاً من رئيس الوزراء لا تحكمه مؤهلاتهم السياسية، وأن شرعيتهم السياسية مستمدة من اختيار رئيس الجمهورية إياهم ولا تستند إلى أي نوع من التمثيل السياسي. ونظراً إلى أن الحكومة كيان غير منتخب، فإن الشرعية والسلطة التي يتمتع بها أعضاؤها تماثل تلك التي يتمتع بها كبار الموظفين في الجهاز الإداري والبيروقراطي للدولة.

٣- مجلس الشعب

على خلاف الاجراءات الخاصة بالانضمام إلى صفوف الجهاز التنفيذي، تتمتع السلطة التشريعية في مصر بشرعية انتخابية، ومع هذا فإن طبيعة العلاقات التي تسود بين السلطتين التنفيذية والتشريعية تجعل هذه الأخيرة خاضعة لسيطرة الأولى، أو بعبارة أدق لسيطرة رئيس الجمهورية.

ففي ظل نظام الحزب الواحد الذي أخذت به مصر في الستينيات، كان يتعين على المرشحين للانتخابات الحصول على موافقة الحزب، وكان من حق الاتحاد الاشتراكي العربي فحص المرشحين وتقرير مدى أهليتهم لخوض الانتخابات التشريعية. ونظراً إلى كون الاتحاد الاشتراكي العربي القناة الوحيدة للعمل السياسي، فقد احتكر عملية التمثيل في المجلس التشريعي. كما أنه نظراً إلى كون هذا التنظيم السياسي يخضع أساساً للقيادة السياسية، فقد عكست رقابة الحزب على الانتخابات التشريعية، رقابة القيادة السياسية نفسها على العملية الانتخابية. وبطبيعة الحال، كانت ترشيحات الحزب تتماشى مع ميول رئيس الجمهورية الذي كان يتولى رئاسة الاتحاد الاشتراكي العربي، ويعين قياداته بدءاً من الأمانة العامة وحتى القيادات الإدارية.

وقد امتدت الرقابة التي مارستها السلطة التنفيذية على الانتخابات التشريعية إلى فترة السبعينيات. وفي ظل نظام التعددية الحزبية الذي أخذت به مصر في عام ١٩٧٦، أصبحت الانتخابات لعضوية مجلس الشعب تتم وفقاً لنظام القائمة الحزبية أو وفقاً للانتخاب الفردي، وهو ما كان يعني من الناحية الشكلية إلغاء رقابة السلطة التنفيذية على العملية الانتخابية التي كانت تمارسها من خلال الاتحاد الاشتراكي العربي. غير أن رقابة السلطة التنفيذية على الانتخابات التشريعية استمرت من الناحية

الواقعية من خلال رئاسة رئيس الجمهورية للحزب الحاكم. ولهذا، نجد أن حزب الرئيس قد احتل دائماً ما يقرب من ٩٠ بالمئة من مقاعد مجلس الشعب سواء في عهد السادات أو عهد مبارك. والواقع أنه لو كانت الانتخابات الرئاسية تجري عل أساس التنافس الحزبي، لكان من الممكن قبول ذلك الفوز الساحق الذي يحققه حزب الرئيس في الانتخابات التشريعية. ولكن نظراً إلى أن رئيس الجمهورية يتولى منصبه بناء على نتيجة الاستفتاء الشعبي، فإنه ليس بوسع حزبه الادعاء بأنه قد حظي بأية صفة تمثيلية جماهيرية في انتخابات الرئاسة. ومن ثم، فإن رئيس الجمهورية لا يدين بمنصبه لحزبه، بل ان الحزب - على العكس من ذلك - هو الذي يدين للرئيس بما يحققه من أغلبية في الهيئة التشريعية. بمعنى آخر يفوز أعضاء حزب الرئيس بمقاعدهم في الهيئة التشريعية بسبب تبعيتهم وولائهم للرئيس، وليس بسبب أية شرعية سياسية يتمتع بها حزبهم أو يحوزون عليها فرادى.

ان تحديد أي من الطرفين - الرئيس أم الحزب - هو الذي يحظى بالشرعية، ومن ثم يضيفها على الطرف الآخر، هو حقاً قضية مثيرة للجدل. ومع هذا، فإن معدلات تمثيل أعضاء حزب الرئيس في الهيئة التشريعية التي تحققت على امتداد الفترات الرئاسية المختلفة، يميل بالميزان إلى صالح رئيس الجمهورية. ويعني ذلك، أن حزب الرئيس يستمر في الفوز بنصيب الأسد من مقاعد البرلمان بغض النظر عن التوجهات السياسية أو الايديولوجية التي يدافع عنها. والواقع أنه من الصعب تخيل كيف يمكن حزباً ما أن يفوز بـ ٩٠ بالمئة من مقاعد مجلس الشعب حين كان برنامجه الانتخابي يدافع عن الصيغة الاشتراكية، ثم يحافظ على نسبة الفوز نفسها حين انتقل للدفاع عن برنامج «التخصيصية». كما أنه من السخف الاعتقاد بأن مجموعة الناخبين التي أيدت الحزب في الحالتين كانت واحدة.

كذلك، فإن من الصعب الاعتقاد بأن الحزب يغير أفكاره كل بضع سنوات، وأن رئيس الجمهورية يحذو حذوه، فلو أن الحزب هو حقاً الكيان الذي يحظى بالشرعية السياسية ويتولى الحكم بناءً على ذلك، لكان من المنطقي أن يستتبع حدوث تغير في توجهاته، انتخاب زعيم جديد له وبالتالي رئيس جمهورية جديد. وكذلك لو أن توجهات رئيس الجمهورية قد تغيرت بحيث أصبحت أكثر اقتراباً من ميول حزب آخر، وكانت هذه التوجهات تعكس مصالح مجموعة من الناخبين، لكان من المنطقي افتراض أن يحظى هذا الحزب بنصيب أكبر من مقاعد الهيئة التشريعية. فعلى سبيل المثال، كان من المفترض أن تؤدي سياسة «الباب المفتوح» ذات التوجهات الاقتصادية الليبرالية التي انتهجها السادات، إلى اعطاء حزب الوفد الجديد - وهو حزب ذو توجه ليبرالي - مزيداً من المقاعد في الهيئة التشريعية. ولكن ما حدث هو أن الحزب قد

اضطر إلى حل نفسه في أيار/ مايو ١٩٧٨ بسبب الاجراءات القمعية التي تعرض لها زعماءه .

وبالرغم من أن حزب الرئيس - سواء في ظل نظام الحزب الواحد أو في ظل التعددية الحزبية - هو حزب شكلي، مجرد من أية سلطات فعلية خاصة به، فإن حرص رئيس الجمهورية الدائم على رئاسته يمكن تفسيره برغبته في تدعيم صلاحياته من خلال تصويت الحزب داخل المجلس التشريعي . فضمان تأييد هذا المجلس للرئيس هو بلا شك أحد الاعتبارات الأساسية التي تدفع الرئيس إلى التمسك بزعامة الحزب، خاصة بالنظر إلى أن المادة ٧٦ من الدستور تتطلب موافقة ثلثي المجلس على ترشيح الرئيس لمنصبه، علاوة على أن التفويض التشريعي الذي يتمتع به الرئيس وفقاً للمادة ١٠٨ من الدستور الذي يمنحه صلاحيات واسعة النطاق يستلزم موافقة ثلثي أعضاء مجلس الشعب . كما أن الحزب يقوم بوظيفة مستودع للأشخاص المحتمل تجنيدهم في النخبة الوزارية .

ثالثاً: عملية صنع القرار

تدور دراسة عمليات صنع القرار حول ثلاثة محاور تحليلية رئيسية: المحور الأول هو آليات صنع القرار أو بعبارة أخرى الإطار المؤسسي، والمحور الثاني هو القوى الفاعلة في هذه العملية، أما المحور الثالث فهو المصادر التي تستمد منها كل من المؤسسات والقوى الفاعلة سلطتها والتي تجعلها قادرة على صياغة السياسات وكذلك وضعها موضع التنفيذ. وتعتبر آليات صنع القرار داخل جهاز الدولة بمثابة العنصر الاجرائي والموضوعي في عملية وضع السياسات، إذ إنها تتعلق بدور السلطتين التشريعية والتنفيذية في هذه العملية. على حين يركز العنصر الذاتي فيها على القوى الفاعلة التي تتولى وضع السياسات سواء داخل الأجهزة الرسمية للدولة أو خارجها. أما الحديث عن المصادر التي تستمد منها القوى سلطتها، فيشمل كلا العنصرين الذاتي والموضوعي اللذين يشكلان دعائم سلطة صنع القرار والقدرة على تنفيذه.

ويجدر التنبيه هنا إلى أن عملية صنع القرار ليست مرادفة لعملية تنفيذ السياسات. ذلك أن صنع القرار ينصرف إلى تحديد التوجهات التي يتم بعد ذلك وضعها موضع التنفيذ من خلال تبني سياسات معينة. والواقع أن تحديد التوجهات لا يمكن أن يتم دون أساس من الشرعية السياسية التي تسمح لفرد أو لمجموعة بالقيام بخيارات معينة تدعمها مجموعة من المؤيدين والأنصار. وبمجرد أن تكتسب هذه التوجهات الشرعية السياسية اللازمة، فإن السياسات التي تجسدها تكتسب في الوقت

نفسه هذه الشرعية نفسها. غير أن عملية تنفيذ السياسات تحتاج إلى مزيد من مصادر الشرعية، وبالتحديد إلى الشرعية القانونية التي تضمن الدعم المؤسسي لها وبالتالي إمكانية تنفيذها.

إن التفرقة بين مستويي صنع القرار، أي بين مستوى التوجهات ومستوى التنفيذ، تعدّ ضرورية لفهم عملية صنع السياسات في مصر. ذلك أن الدور الذي تضطلع به النخبة السياسية عند كل مستوى من هذين المستويين توضح مدى مشاركتها الفعلية أو مدى هامشيتها في عملية صنع السياسات.

والحقيقة أن سلطة النخبة السياسية - في معظم المجتمعات الديمقراطية - في ممارسة الحكم وصنع السياسات، تفترض مقدماً أن هذه النخبة تمثل مصالح أغلبية الناخبين الذين منحوها التأييد الذي سمح لها بالوصول إلى مناصبها. وعندئذ يمكن هذه النخبة أن تزعم أن توجهاتها السياسية تمثل نطاقاً أوسع من المصالح، كما تستطيع أن تزعم أن لها السلطة القانونية التي تمكنها من تنفيذ هذه السياسات من خلال توليها مناصب رسمية في مؤسسات الدولة. كذلك تتأثر عملية صنع القرار في هذه المجتمعات بهيكل النظام السياسي نفسه، أي بطبيعة آليات عملية الرقابة والتوازن التي تسود العلاقة بين السلطات الثلاث - التنفيذية والتشريعية والقضائية. وبناء عليه، فإنه على حين أن سلطة اتخاذ القرارات الهامة قد تناط في نهاية الأمر برئيس الجمهورية في معظم الديمقراطيات الرئاسية، فإن عملية صنع السياسات التي تسبق اتخاذ القرار تشمل أجهزة سياسية متعددة.

والوضع مختلف في حالة النخبة السياسية الرسمية في مصر، فبنيتها والمصادر التي تستمد منها شرعيتها، وكذا أنماط تجنيد أفرادها، تجعل دورها قاصراً على مجال تنفيذ السياسات وليس صياغتها. فـرئيس الجمهورية هو الشخص الوحيد داخل هذه النخبة الذي يتمتع بامتياز صياغة السياسات. إذ يخوله الدستور صلاحية القيام بهذه المهمة - ويمارس سيطرة مباشرة على جميع أجهزة الدولة المشاركة في عملية صنع القرار. والرئيس المصري خلال اختياره أعضاء الوزارة، ورئاسته الحزب الذي يحتل حوالي ٩٠ بالمئة من مقاعد الهيئة التشريعية، وسلطته في إصدار القرارات الجمهورية، وإعلان حالة الطوارئ وتحجيم رقابة السلطة التشريعية على التنفيذية من خلال حقه في الاعتراض على قرارات الأولى والدعوة إلى إجراء انتخابات جديدة، يكون قد جمع في يديه كل المصادر الممكنة للسلطة المؤسسية. كما أنه بوصفه القائد الأعلى للقوات المسلحة يتمتع بمصدر إضافي من مصادر السلطة التي تدعم حكمه الفردي المطلق.

بيد أنه بالرغم من كل ما سبق، فإنه يظل من الصعب تفهّم كيف يمكن شخصاً واحداً أن يتمتع بسيطرة مطلقة على دولة يزيد تعداد سكانها على الخمسين

مليون نسمة، وعلى ذلك العدد الكبير والمتنوع من أجهزة الدولة التي يتكون منها الجهاز البيروقراطي في مصر. وبطبيعة الحال، فإن رئيس الجمهورية في مصر لا يتحكم في التسيير اليومي للنظام، ولكن مع هذا، فإن توجيهاته هي التي تحدد شكل النظام بصفة عامة. وفي إطار هذه التوجيهات العامة، لا يؤثر الوزراء ووكلاء الوزراء والسفراء وكبار المسؤولين البيروقراطيين في عملية صنع القرار إلا من خلال تأثيرهم في المرحلة الأخيرة منها وهي تنفيذ السياسات. والحقيقة، أن توجيهات الرئيس تتأثر بصفة خاصة بالمدخل (Input) البيروقراطي بل وقد تصاغ وفقاً له. ومع هذا، فإن القوى الموجودة عند مستوى تنفيذ السياسات، يتم تحجيمها من خلال الشبكة غير الرسمية من التعيينات وأيضاً من خلال السهولة التي يستطيع بها رئيس الجمهورية إعفاء أعضاء النخبة من مناصبهم. فالهدف من الأشخاص الذين يعينهم الرئيس مباشرة في المناصب البيروقراطية والسياسية العليا والذين يتم تجنيدهم من بين الدوائر الاجتماعية والمهنية ودوائر أصحاب المافع المرتبطة بنظام الحكم، هو ضمان نوع من الاتساق بين توجهات السياسة من ناحية وعملية تنفيذها من ناحية أخرى. ولذا فإنه في حالة وجود تعارض بين أسلوب النخبة عند مستوى تنفيذ السياسات وبين التوجيهات العامة للرئيس، يتم على الفور إقصاء أعضاء النخبة المعينين من مناصبهم. والواقع أن هذا الخوف من فقدان المنصب هو الذي يضمن بصفة عامة عدم وجود مثل هذا التعارض، كما يقلل إلى أقصى درجة من تأثير البيروقراطية والنخبة السياسية حتى عند مستوى تنفيذ السياسات. غير أنه قد تتجنب النخبة السياسية - في بعض الحالات - تنفيذ بعض توجيهات الرئيس التي تضر بمصالحها الشخصية، وتحقق النخبة هدفها حينئذ ليس من طريق معارضة هذه التوجيهات ولكن عن طريق السلبية والتراخي في تنفيذها. ولعل أبرز الأمثلة الدالة على ذلك هو الموقف الذي تتخذه البيروقراطية المصرية إزاء التخصيصية، فبالرغم من أنها لم تبد أية معارضة صريحة لخطة التخصيصية المقترحة، إلا أنها عملت دائماً على تعويق تنفيذها عن طريق السلبية والتراخي.

وعلى صعيد آخر، تتأثر عملية صنع القرار بطبيعة المعلومات التي يتلقاها رئيس الجمهورية والتي يتخذ على أساسها قراراته. والمصدر الأساسي الذي يحصل منه الرئيس على معلوماته هو التقارير التي تقدم إليه من جانب جهاز الأمن والمخابرات العامة، وتقارير وزارة الخارجية وتقارير الوزارات الأخرى. وفي هذا الصدد، نلاحظ أن محتويات هذه التقارير ليست هي العنصر الوحيد الذي يلعب دوراً في عملية صنع القرار، بل ربما كان العنصر الأهم، هو الأسلوب الذي تكتب به هذه التقارير ومدى موضوعيتها - أو تحيزها - وأهداف الشخص الذي يكتبها. بل - وقبل كل ذلك - بما ينتقيه الرئيس نفسه منها. وقد أوضح لي منصور حسن، وزير شؤون الرئاسة في عهد

السادات في المقابلة الشخصية التي أجريتها معه، كيف كانت التقارير التي تقدم إلى الرئيس تعتمد في المحصلة النهائية على «أمانة الشخص الذي كتبها، وما إذا كانت له أية طموحات في شغل منصب سياسي ما». وكان من العوامل الهامة التي تؤخذ في الاعتبار عند تقديم التقارير إلى السادات، حجم المعلومات التي تتضمنها. فالسادات كان يعتبر نفسه رجل استراتيجيا وليس «مديراً سياسياً»، ولذا كان يعبر عن أنه ليس هناك حاجة لشغله بـ «تفصيلات كثيرة». وعلاوة على ذلك، كان السادات يريد أن يسمع دائماً ما يتلاءم مع رؤيته السياسية، أما غير ذلك من الأمور البغيضة وغير المؤاتية، فكانت جزءاً من الملابس الحتمية التي لا بد أن يتعامل معها المسؤولون. ومن ثم «فإن حجب الآثار التي تسفر عنها سياسات السادات، كانت بالتحديد هي مهمة هؤلاء الذين يقومون بإعداد التقارير للسادات.. لأن وجود مشكلات عديدة يعني أنهم لا يقومون بمهمتهم على الوجه الأكمل». واستطرد منصور حسن يقول «إن الخوف من فقدان المنصب أو الحرص على كسب مزيد من الرضاء، جعل هؤلاء الذين يزودون السادات بالمعلومات يلتزمون بمنهج «انتقائي» إلى حد كبير»^(٤).

والواقع أن كثيرين من المحيطين بالسادات كانوا يدركون تماماً أهمية الاحتفاظ بآرائهم لأنفسهم حتى عندما تشير «الحقائق المؤكدة» التي تتوافر لهم إلى ضرورة تبني وجهة نظر مخالفة لتلك التي يتبناها السادات. ولعله مما يذكر في هذا الصدد، أنه عندما تولى كمال حسن علي رئاسة المخابرات المصرية في فترة السبعينيات، طلب الاطلاع على ملف قضية الجاسوسية الخاصة بمصطفى أمين. وقد أسر الرجل إلى بعض أصدقائه - بعد قراءته هذا الملف - «أنه لم يعد لديه أدنى شك في أن الولايات المتحدة وإسرائيل هما العدو الحقيقي لمصر، وأنها لا يريدان حقاً السلام»^(٥). ولكن في أعقاب استقالة ابراهيم كامل في كامب ديفيد، استدعى السادات كمال حسن علي لتولي وزارة الخارجية، ومنذ ذلك الحين وطوال تقلده هذا المنصب، بذل أقصى جهده لتنفيذ سياسات الرئيس من أجل تطبيع العلاقات بين مصر وإسرائيل، وتدعيم علاقات مصر بالولايات المتحدة. ولعل السؤال الذي يطرح نفسه هنا هو هل توافرت لكمال حسن علي معلومات جديدة جعلته يغير من موقفه إزاء الخطر الأمريكي الإسرائيلي؟ في الواقع أنه من الصعب الإجابة عن هذا السؤال، ولكن الأمر المؤكد هو أن كمال حسن علي قد تعامل مع ما توفر له من المعلومات حين شغل كلا المنصبين وفقاً لما تعلمه عليه واجبات منصبه. ووفقاً لفهمه رغبات رئيسه وميوله.

ان رئيس الدولة في ظل نظام الحكم السلطوي ذي الطبيعة الشخصية، لا

(٤) مقابلة شخصية مع منصور حسن، وزير شؤون الرئاسة في عهد السادات، يوم ٢١ أيار/ مايو ١٩٩١.

(٥) مقابلة شخصية مع يحيى الجمل، وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء في عهد السادات، يوم ٢٢ نيسان/ أبريل ١٩٩١.

يفرق بشكل واضح بين شخصه وبين الدولة. ولذا، فإن الأمن الشخصي، وليس الأمن القومي، يكون هو العامل الذي يؤخذ في الاعتبار حين تقدم التقارير وتتخذ القرارات في أنظمة الحكم الفردي^(٦). والواقع أنه بقدر اندماج - أو انفصال - هذين العاملين (الأمن الشخصي والأمن القومي) تكون السياسات التي يحددها الرئيس في خدمة المصلحة القومية. وفي هذا الصدد، فإن الكيفية التي يقرأ بها الرئيس ما يقدم إليه من تقارير وما ينتقيه منها، يعتمد إلى حد كبير على ميوله واتجاهاته، بمعنى أنه لو كان الرئيس يتبنى رؤية مسبقة بشأن بعض القضايا أو كانت هناك توجهات أساسية تحكم تصرفاته وتوجيهاته السياسية، فإن المعلومات التي ستقدم إليه لن يراعى فيها اتفاقها مع ميوله فحسب، بل إنه هو شخصياً سوف ينتقي من المعلومات المتاحة له ما يدعم توجهاته وميوله ويؤيدها. فعلى سبيل المثال، نجد أن التقارير التي قدمت إلى كل من عبد الناصر والسادات كانت تشير إلى أهمية العنصر الأمريكي في أية تسوية تقترح للنزاع العربي - الإسرائيلي، أي أن كلا من الزعيمين كان يدرك أن جهوده من أجل حل هذا النزاع سواء من طريق الحرب أو من طريق المفاوضات لا بد أن تأخذ الولايات المتحدة في الاعتبار. ومع هذا، فإن الكيفية التي تعامل بها كل منهما تجاه هذه المعلومة تأثرت وتلونت إلى حد كبير بما يدين به كلا الرئيسين من عقائد سياسية. لقد انطلق عبد الناصر من الافتراض أن الولايات المتحدة تملك نفوذاً كبيراً، وأن الاتحاد السوفياتي يملك أيضاً قدراً بالغاً من النفوذ، بل إن مصر نفسها تملك قدراً من النفوذ والسيطرة. ولهذا، حاول عبد الناصر أن يضرب كلاً من القوتين العظميين بالأخرى معتمداً في ذلك على أهمية مصر الاستراتيجية والاقليمية بالنسبة إلى مصالح كل منهما في منطقة الشرق الأوسط. غير أن العلاقة بين الولايات المتحدة وإسرائيل جعلت للأولى أهمية أكبر في معادلة القوى. ولهذا أدرك عبد الناصر أن جهوده يجب أن تستهدف الولايات المتحدة أولاً. ومن هنا، فإن حرب الاستنزاف التي شنها عبد الناصر بعد هزيمة عام ١٩٦٧، كانت موجهة في الأساس إلى خدمة هذا الغرض. كان عبد الناصر في حاجة إلى التفاوض مع هذه الدولة من مركز أفضل بعض الشيء من ذلك الذي وضعته فيه الهزيمة. وفي الوقت نفسه اعتمد عبد الناصر على الإبقاء على الاتحاد السوفياتي طرفاً في النزاع، حتى يمكنه استخدام الورقة السوفياتية في مفاوضاته مع الولايات المتحدة.

أما السادات، فقد سلك طريقاً مختصراً للغاية. فقد اعتقد أن الولايات المتحدة ليست طرفاً أساسياً وضرورياً فحسب، بل هي الطرف الذي يمتلك ٩٩ بالمئة من أوراق اللعبة. حقيقة أن كلا من الزعيمين قد اتخذ قراره بناء على الحقائق نفسها.

(٦) مقابلة شخصية مع زكريا عجي الدين، رئيس وزراء مصر عام ١٩٦٥، يوم ٦ أيار/ مايو ١٩٩١.

ولكن كلاً منهما فهم هذه الحقائق بما يتفق مع اتجاهاته وميوله. فعلى حين عكست خطط عبد الناصر اهتماماً صادقاً بالحفاظ على درجة يعتد بها من الاستقلال القومي، وتحقيق تسوية اقليمية للنزاع العربي - الاسرائيلي، اعتقد السادات أن مستقبل مصر يرتهن ببدء «شهر غسل» منفرد بينها وبين الغرب وبحل ثنائي للنزاع بين مصر واسرائيل.

ويؤكد هؤلاء الذين عملوا مع عبد الناصر والسادات أن القرارات التي كانت تتخذ في عهد كل منهما كانت قرارات فردية. ومع هذا - وكما ذكر لي زكريا محيي الدين - فقد كان عبد الناصر يطلب رأي مستشاريه بشأن القضايا المختلفة قبل أن تتخذ فيها قرارات. أما السادات فكان يحصل على المشورة من طريق طلب الرأي بشكل عام ودون أن يعرض هو أفكاره. وتجدر الإشارة إلى أنه على حين كان الرئيسان يتوليان مباشرة مسؤولية القرارات السياسية، كان تدخلهم في اتخاذ القرارات الفنية يختلف. وكان عبد الناصر بما عُرف عنه من الاهتمام بمعرفة أدق التفاصيل، يشارك في تحديد الخيارات المختلفة على المستوى الفني، فكان يمحّص عن كذب أثناء اجتماعات مجلس الوزراء التقارير الفنية التي يعدها أعضاء المجلس والخاصة بالسياسة الزراعية وبطرق الري، وبالمشآت الصناعية، وقوانين العمل، وبقطاع النقل والتشييد والقطاع الاقتصادي... إلخ^(٧). أما السادات، الذي كان نادراً ما يحضر اجتماعات مجلس الوزراء والذي لم يحاول اخفاء عدم اهتمامه بقراءة التقارير، فكان يعتمد على وزرائه في معالجة النواحي الفنية المتعلقة بتوجيهاته. واتخذ تدخله عند مستوى تنفيذ السياسات شكلاً مختلفاً عن عبد الناصر. فقد ذكر لي سيد مرعي أن السادات، بأسلوبه الفردي في الحكم، كان غالباً ما يتجاهل اقتراحات أعضاء مجلس الوزراء ويغلب عليها آراء أشخاص من خارج الحكومة^(٨).

وكما هو الحال بالنسبة إلى القرارات السياسية، كان معروفاً أيضاً عن السادات أنه يتخذ القرارات الخاصة بالمسائل الفنية بشكل عشوائي. ويعد القرار الذي اتخذ بشأن مشروع الصالحية مثلاً واضحاً على ذلك، حين قرر السادات من وحي اللحظة ودون أي ترو، وقف تلك الجهود الضخمة التي بدأت منذ وقت طويل. لقد بدأ سيد مرعي مشروع الصالحية كجزء من سياسة استصلاح الأراضي وبهدف إقامة مجتمع زراعي نموذجي في هذا الموقع. وكان من المستهدف أن يكون هذا المشروع نموذجاً يطبق في أنحاء أخرى من مصر، من أجل زيادة الانتاج الزراعي وتحقيق نوع من التوازن الديمغرافي كأحد حلول مشكلة الزيادة السكانية. غير أن عثمان أحمد عثمان -

(٧) المصدر نفسه.

(٨) مقابلة شخصية مع سيد مرعي، رئيس مجلس الشعب في الفترة من ١٩٧٦ إلى ١٩٧٩، يوم ١٢

أيار/ مايو ١٩٩١.

وهو من أكبر مقاولي التشييد والبناء في مصر - أقنع السادات بأن يكون هذا المشروع تحت إشرافه لأنه يود استخدامه كأساس لمشروعات المدن الجديدة في مصر. وفي الاحتفال بافتتاح مشروع الصالحية، ظهر عثمان أحمد عثمان وهو يصافح السادات الذي هنأه على نجاحه بينما تغيب سيد مرعي عن حضور الافتتاح الرسمي لمشروع هو صاحب فكرته. وتمر الأيام ويظل مشروع الصالحية قاصراً على مساحة صغيرة من الأرض المستصلحة ودون أي إنتاج محصولي يعتد به. أما المدن الجديدة التي انتشرت في منطقة الدلتا والصحراء تحت إشراف عثمان أحمد عثمان، فكانت في الأساس مجتمعات صناعية. وقد ظلت هذه المدن مدة طويلة مدناً غير مأهولة، في الوقت الذي طوى فيه النسيان حلم سيد مرعي الخاص بإقامة مجتمعات زراعية.

إضافةً إلى كل ما سبق، يشير نمط تغير الوزارات في عهد عبد الناصر والسادات إلى هامشية الدور الذي اضطلعت به الحكومة المصرية في عهد السادات. فقد عكست التغيرات الوزارية التي أجراها عبد الناصر التغير الذي طرأ على توجهاته سواء على صعيد سياسته الداخلية أو الخارجية. ومن هنا كانت دعوته إلى الكوادر التكنوقراطية للاشتراك في الحكومة خاصة في فترة الستينيات تعبيراً عن اهتمامه بوجود توافق بين الحكومة وبين ما حدث من تحول في سياساته. كما عكس اختياره رؤساء الوزراء التوجه السياسي الذي حاول عبد الناصر تحقيقه. فقد كان تعيين زكريا محيي الدين رئيساً للوزراء في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٦٥، خطوة محسوبة استهدفت توجيه رسالة إلى الإدارة الأمريكية، تعلن عن بدء مرحلة سياسية جديدة. فقد تضمنت الرسالة إعفاء رئيس الوزراء الاشتراكي علي صبري وتعيين شخصية ليبرالية تتصف بالحزم والكفاءة. وعكس تعيين زكريا محيي الدين اختيار شخصية أكثر ملاءمة لإجراء اتصالات مع الإدارة الأمريكية بشأن قضية القمح^(٩).

وتختلف التغيرات الوزارية التي أجراها السادات في أنها لم تعبر عن أية مبررات سياسية أو اختلاف في التوجهات، ذلك أن توجهات السادات السياسية الرئيسية لم تتغير طوال فترة رئاسته، وهو ما يعني عدم وجود علاقة بين التعيينات الوزارية وبين حدوث تحول في سياساته. بمعنى آخر قد يكون هذا دليلاً على أن التعديلات الوزارية في عهد السادات كانت تتم إما بسبب عجز أعضاء الحكومة عن وضع توجهاته موضع التنفيذ أو بسبب اكتشاف عدم حماسهم لتنفيذ هذه التوجهات. وإضافة إلى ذلك، نجد أن هناك بعض التغيرات الوزارية التي يصعب تفسيرها بأي من هذين السببين.

(٩) محمد حسين هيكل، الانفجار، قصة حرب يونيو ١٩٦٧ (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٩٠)، ص ٢٤٥ - ٢٤٦.

فالسادات كان يعفي بعض الوزراء من مناصبهم لكي يعينهم في مناصب سياسية أخرى دون سبب واضح لإعفائهم أو إعادة تعيينهم.

وبالرغم من أن تغيرُ الوزارات يعدّ حدثاً عادياً في مصر لا يثير كثيراً من التكهنات اللهم إلا بالنسبة إلى وزارات السيادة، فإن تغير رؤساء الوزراء عادة ما يعكس تحولاً في سياسات رئيس الجمهورية أو مثلباً معيناً في شخص رئيس الوزراء نفسه. ونظراً إلى ثبات توجهات السادات طوال فترة رئاسته - كما أسلفنا - فإن تغير رؤساء الوزراء في عهده كان يعكس في الواقع محاولته تكريس وترسيخ توجهاته وليس تغييرها.

إن السبب الذي من أجله اختار السادات عبد العزيز حجازي عام ١٩٧٤ لرئاسة الوزراء، وسبب اعفائه من منصبه في عام ١٩٧٥، يوضحان طبيعة الدور الذي يتوقع أن يؤديه رئيس الوزراء، وأيضاً ضعف الأهمية التي يعطيها رئيس الجمهورية لهذا المنصب. فعلى خلاف ما يدعيه الكثيرون، لم يكن تعيين حجازي رئيساً للوزراء هو الذي أطلق العنان لسياسات الانفتاح الاقتصادي في مصر، إذ إن عمله في الحكومة كوزير منذ عام ١٩٦٨، وخبرته في شؤون الخزنة، واتجاهاته الاقتصادية الليبرالية جعلته الشخص المناسب لتنفيذ سياسة الانفتاح التي وضعها السادات. ولا شك أن ذلك لم يكن مهمة سهلة، ولا شك أيضاً أن حجازي قد أسهم في إحداث التحول الاقتصادي الذي شهدته مصر من خلال خياراته وقراراته الاجرائية. غير أن حساسية المهمة التي أسندت إلى حجازي وكذا التداعيات والانعكاسات المبكرة التي ترتبت على ما بذله من جهود، أدّت في نهاية الأمر إلى استبداله بممدوح سالم الذي كان يشغل منصب وزير الداخلية في وزارته. فبحلول كانون الثاني/ يناير ١٩٧٥، أي بعد مضي أقل من ثلاثة أشهر على اعلان السادات عن سياسة الانفتاح في ورقة تشرين الأول/ أكتوبر، اندلعت أحداث شغب في شوارع القاهرة مطالبة باستقالة حجازي. وقد ألقت التقارير التي أعدها ممدوح سالم، وزير الداخلية آنذاك، مسؤولية تفجر هذه الأحداث على عبد العزيز حجازي ليس بسبب سياسة الحكومة الاقتصادية، ولكن بسبب الأسلوب الذي اختار حجازي أن ينفذ به هذه السياسة. والواقع أن الوقت كان لا يزال مبكراً للحكم على جهود حجازي وتقييمها، الأمر الذي دعا البعض إلى الاعتقاد بأن ممدوح سالم هو الذي اصطنع أحداث الشغب تلك لكي يقوض مصداقية حجازي لدى الرئيس السادات^(١٠). وفي شهر نيسان/ ابريل ١٩٧٥، طلب السادات إلى حجازي اعداد

(١٠) العديد من الوزراء الذين أجريت معهم مقابلات شخصية ادّعوا أن الواقعة من المحتمل أن تكون مصطنعة من قبل وزير الداخلية آنذاك ممدوح سالم. وأثناء الحديث مع د. عبد العزيز حجازي، أصر على أن هذا الحدث كان ملقاً للإيقاع بينه وبين السادات.

تقرير عن مدى التقدم الذي تحقق في الوضع الاقتصادي وعن أداء وزارته. ومن المعروف أن هذا الطلب كان يعكس عادة عزم الرئيس على تغيير الحكومة. والواقع أن السادات كان قد قرر أن الوقت قد حان لتعيين حكومة جديدة، ولكنه طلب من حجازي - وفقاً لرواية الأخير للكتابة - أن يرأس هذه الحكومة حيث قال له: «انك بحاجة إلى فريق جديد يعمل معك». وبالفعل بدأ حجازي في إعداد التقرير وفي إعداد قائمة بالمرشحين لشغل المناصب في الوزارة الجديدة. وكان طلبه الوحيد من الرئيس السادات هو ألا يعين ممدوح سالم وزيراً للداخلية مرة أخرى. وقد أعاد حجازي بنفسه على مسامعي كلماته للسادات حين قال: «اني لا أستطيع أن أترأس حكومة يعمل بها أشخاص لا يدينون بالولاء لي»^(١١).

ومن الواضح أن رئيس الوزراء لم يدرك الخطأ الذي وقع فيه آنذاك، فلم يكن الولاء له هو العامل المهم، ولكن الولاء لشخص الرئيس، ولهذا، لم يمض أسبوع على طلب السادات إلى حجازي تشكيل الحكومة الجديدة، حتى تلقى هذا الأخير مكالمة هاتفية من كمال أبو المجد، وزير الاعلام في ذلك الوقت، يبلغه فيها أن السادات قد عين ممدوح سالم رئيساً للوزراء. وقد ذهب حجازي في اليوم التالي إلى السادات حاملاً معه «التقرير» الذي كلفه السادات بإعداده. ويستطرد حجازي حديثه معي قائلاً: «انه ذهب إلى السادات لتسليمه قائمة المرشحين كوزراء في الحكومة الجديدة، ولكن ما حدث هو أن السادات فاجأني بإبلاغي اعفائي من مناصبي كرئيس للوزراء»^(١٢).

ولم يكن حظ الوزراء الآخرين أفضل من حظ حجازي. فقد ذكر لي كمال أبو المجد، وزير الاعلام في عهد السادات، كيف تعرّض للتهميش شبه الكامل من طريق حرمانه من المعلومات، أثناء المفاوضات التي جرت مع كيسنجر في أسوان. فلم يكتف السادات بعدم اصطحابه، بل لم يهتم حتى بإبلاغه بما يحدث. ويقول كمال أبو المجد معلقاً على ذلك: «لقد وجدت نفسي عاجزاً عن الاجابة على أسئلة رجال الصحافة في ما يتعلق بأي حدث هام، بل انني لم أحصل على أي نص مكتوب يمكن أن أعطيه للصحافة، ولقد شعرت في ذلك الوقت أنني لست وزيراً للإعلام»^(١٣). وبعد هذه الواقعة، قدّم أبو المجد استقالته إلى السادات، ولكنه لم يتلقَ أي رد عليها طوال أسابيع حتى تم اقصاؤه في التشكيل التالي للوزارة. أما الدكتورة عائشة راتب، وزيرة الشؤون الاجتماعية آنذاك، فقد كانت تترأس في الوقت نفسه اللجنة التشريعية بمجلس الوزراء وكانت مسؤولة عن مراجعة مشروعات القوانين قبل تقديمها إلى مجلس الشعب. وقد حدث أن

(١١) مقابلة شخصية مع عبد العزيز حجازي، رئيس وزراء مصر عام ١٩٧٤، يوم ٢٠ أيار/ مايو

١٩٩١.

(١٢) المصدر نفسه.

(١٣) مقابلة شخصية مع أحمد كمال أبو المجد، وزير الاعلام عام ١٩٧٥، يوم ٤ أيار/ مايو ١٩٩١.

رفضت مشروع قانون خاصاً بالاستثمار كان مجلس الوزراء يعتزم عرضه على المجلس التشريعي . وعلى الفور، أعفاها السادات من رئاسة اللجنة واستبدلها بوزير العدل الذي وافق على مشروع القانون . كذلك تقف واقعة تعيين وزير الخارجية ابراهيم كامل في عام ١٩٧٧ شاهداً آخر على الأسلوب الذي كان السادات يعامل به النخبة التنفيذية . فقد كان ابراهيم كامل في طريق عودته إلى القاهرة من بون - حيث كان يشغل منصب سفير مصر - لوضع الترتيبات الخاصة بزيارة المستشار شमित مصر . وعند وصوله إلى منزله، أبلغته أسرته أن خبر تعيينه وزيراً للخارجية قد أذيع تواً . وفي اليوم التالي، طلب منه أن يتوجه إلى الاسماعيلية حيث كان السادات مجتمعاً مع مناحيم بيغن . ولم يكن ابراهيم كامل قد أقسم اليمين الدستورية بعد ليتمكن من حضور المباحثات بصفة رسمية . غير أن الأمر الأهم من ذلك، هو أن محمد ابراهيم كامل لم يكن على علم بما جرى بين السادات والاسرائيليين بحيث يكون مؤهلاً للاشتراك في المفاوضات بوصفه وزيراً للخارجية المصرية . ولكن السادات عالج الموضوع باستخفاف شديد إذ طلب من ابراهيم كامل أن يؤدي اليمين الدستوري على الفور، وهو ما كان يعني أن يحدث ذلك في حضور بيغن، الأمر الذي رفضه محمد ابراهيم كامل بتأدب^(١٤) .

وإذا كانت استقالة محمد ابراهيم كامل في عام ١٩٧٩ تصلح لأن تقدّم حكماً عاماً على الكيفية التي كان يتم بها حجب المعلومات حتى عن وزير الخارجية وعدم اشراكه في صنع السياسة الخارجية، فإن عمله اليومي لم يسلم هو الآخر من تدخل السادات . فبعد مضي أسابيع قليلة على تعيينه انعقد المؤتمر الإسلامي في دكار . وقد طلب محمد حافظ غانم، رئيس وفد مصر في المؤتمر - والذي كان يشغل منصب نائب رئيس الوزراء آنذاك - رأي وزير الخارجية في ما يتعلق بالموقف الذي يتعين على مصر اتخاذه في المؤتمر، والذي جاء انعقاده بعد زيارة السادات القدس وفي فترة كانت فيها علاقات مصر العربية والإسلامية مهددة بشكل خطير . وقد نصح ابراهيم كامل حافظ غانم بأن يعلن في المؤتمر أن مصر تسعى إلى سلام شامل وأنها لن تعقد معاهدة سلام منفصل مع إسرائيل . والتزم حافظ غانم بهذا الموقف . ولكن بمجرد عودته إلى القاهرة، دعا السادات مجلس الوزراء إلى اجتماع حيث وجه توبيخاً شديداً للهجة إلى حافظ غانم - وكما لو كان تلميذاً صغيراً - أمام جميع أعضاء المجلس على بيانه في المؤتمر . وقد حاول ابراهيم كامل الاحتجاج موضحاً أنه هو الذي نصح حافظ غانم بأن يدلى بهذا البيان، وأنه من مصلحة مصر أن تحافظ على علاقاتها بالدول العربية .

(١٤) محمد ابراهيم كامل ، السلام الضائع في اتفاقيات كامب ديفيد (القاهرة: مطابع الأهالي، ١٩٨٧)،

غير أن السادات رد على ذلك بقوله: «انه هو الوحيد الذي يعطي التوجيهات الخاصة بالسياسة الخارجية»^(١٥).

رابعاً: جماعات الضغط

إضافة إلى بنية النخبة السياسية وأنماط تجنيد أفرادها وديناميات القوة بين أجهزة الدولة التي تحكم عملية صنع القرار، يتأثر صنع السياسات أيضاً بقوى من خارج السلطتين التنفيذية والتشريعية. ويظهر هذا التأثير بصفة أساسية من خلال الضغط الذي تمارسه الجماعات المهنية والاجتماعية والاقتصادية أو الجماعات السياسية التي تكون مؤيدة أو معارضة للنظام. ولذا، تعد النقابات المهنية والاتحادات العمالية وجماعات رجال الأعمال والأحزاب السياسية، والمؤسسة العسكرية، من القوى التي يتعين وضعها في الاعتبار عند دراسة عملية صنع القرار. ويرى الباحثون أن المؤسسة العسكرية وجماعات رجال الأعمال هي أكثر القوى تأثيراً في التوجهات السياسية لعبد الناصر والسادات على التوالي. أما النقابات المهنية، فيمكن القول بصفة عامة انها قد ظلت غائبة عن المسرح السياسي طوال الفترة التي أعقبت عام ١٩٥٢. وقد حاولت بعض النقابات، خاصة نقابا المحامين والمهندسين أن يكون لهما دور سياسي، لكن عبد الناصر نجح في تحجيم هذا الدور، واستطاع السادات حرمانها كلية من الفاعلية السياسية^(١٦).

أما في ما يتعلق بالأحزاب السياسية في مصر، سواء أحزاب المعارضة أو الحزب الحاكم، فإن تأثيرها في الحياة السياسية يكاد يكون منعدماً وإلى الدرجة التي تنتفي معها فعاليتها في عملية صنع القرار. وكما سبق وأوضحنا في الفصل الثالث، فإن المعارضة في عهد السادات قد حرمت من المشاركة السياسية الفعالة، كما أن الأحزاب السياسية فشلت في أن تكون مصدراً من مصادر تجنيد النخبة السياسية أو تكون ذات تأثير في خيارات النظام السياسية. ومن ناحية أخرى، وبسبب تبعيته لرئيس الجمهورية، لم ينجح الحزب الحاكم في خلق قاعدة تأييد خاصة به على النحو الذي يجعله قادراً على ممارسة تأثير في عملية صنع القرار، إذ إن علاقته برئيس الجمهورية جعلته خاضعاً لرغبات الرئيس وليس العكس. ويعني ذلك أن التوجهات السياسية لم تتكون نتيجة خيارات الحزب الحاكم، بل نتيجة خيارات الرئيس. وعلاوة على أن

(١٥) مقابلة شخصية مع محمد ابراهيم كامل، وزير خارجية مصر عام ١٩٧٨، يوم ٥ أيار/ مايو ١٩٩١.

(١٦) انظر: Robert Daniel Springborg, «Professional Syndicates in Egyptian Politics, 1952-1970», *International Journal of Middle East Studies*, vol. 9, no. 3 (August 1978), and Raymond William Baker, *Sadat and After: Struggles for Egypt's Political Soul* (London: I.B. Tauris, 1990), p. 43.

الحزب في حد ذاته صنعة رئيس الجمهورية، فإن هناك العديد من الأمثلة التي تشير إلى انعزال الحزب الحاكم الفعلي عن مجال صياغة السياسات. فعلى سبيل المثال، لم يحدث قط أن بادر الحزب الحاكم - سواء الاتحاد الاشتراكي أو الحزب الوطني الديمقراطي - باقتراح أية توجهات سياسية للبلاد ثم حشد التأييد لها، ولكن العكس هو الصحيح. إذ يقوم الحزب بحشد التأييد للتوجهات والخيارات السياسية التي يقترحها

رئيس الجمهورية. والواقع أنه من الصعب افتراض أن استمرار تأييد الحزب الحاكم نفسه التوجهات السياسية المختلفة التي شهدتها مصر منذ عام ١٩٥٢، يعبر عن مصالح متغيرة في قطاعات المجتمع نفسها التي يفترض أن يمثلها هذا الحزب. بل إن حشد التأييد لتوجهات النظام، ظل هو الآخر موضوع شك. فقد اتضح في مناسبات عديدة عجز الحزب الحاكم عن جمع التأييد اللازم لنظام الحكم، وهو ما اعترف به ليس فقط الناقدون بل زعيم الحزب نفسه. ففي عام ١٩٦٦ وبخ عبد الناصر على الملأ قيادات الاتحاد الاشتراكي العربي لفشلها في تعبئة الجماهير، وفي عام ١٩٧٦، اعترف السادات بعدم جدوى نظام الحزب الواحد وحل الاتحاد الاشتراكي. وفي عام ١٩٩١، عبر مبارك عن القصور نفسه الذي أدلى به عبد الناصر عام ١٩٦٦. إذ نشرت جريدة الأهرام على امتداد ثلاثة أيام متعاقبة في الأسبوع الأول من شهر أيلول/ سبتمبر ١٩٩١ تصريحات مبارك التي عكست اهتمامه بإعادة تنظيم الحزب الوطني الديمقراطي بسبب فشله في الوصول إلى الجماهير وتمثيلها^(١٧). فإذا كان الحزب الحاكم قد فشل على امتداد الخمس والعشرين السنة الماضية في تعبئة الجماهير، فإن صفته كممثل للأغلبية يمكن اعتبارها تجسيدا لمصالح قطاعات معينة في المجتمع أو تعبيراً عن الضغوط التي تمارسها هذه المصالح على توجهات النظام وخياراته السياسية.

١ - قطاع رجال الأعمال

إن التأثير الذي يرى بعض المراقبين أن قطاع رجال الأعمال قد مارسه على عملية صنع القرار في فترة السبعينيات، يحتاج منا إلى مزيد من التمهيص. فالفرضية القائلة إن قطاع رجال الأعمال - خاصة مقاولي القطاع الخاص - قد أثروا في توجهات السادات الاقتصادية، تَجِدُ أساسها إلى حد كبير في تلك العلاقة الوثيقة التي ربطت بين السادات وعثمان أحمد عثمان، وفي امبراطورية الأعمال التي كان يجلس على قمته هذا المقاول. لقد فُسِّرَت علاقة عثمان بالسادات على نحو خاطيء، إذ اعتبرها البعض تعبيراً عن قوة منظمة وأوسع نطاقاً يمارسها قطاع الأعمال الخاص. حقيقة أنه ليس هناك من شك في أن هذا القطاع قد ازدهر في عهد السادات، ولكن ذلك لم يحدث

(١٧) الأهرام، ٥ - ٧/٩/١٩٩١.

نتيجة أية ضغوط مؤسسية مارسها ما يُعرف بقطاع رجال الأعمال في مصر، وكل ما يمكن أن يُعزى إلى هذا القطاع من تأثير خلال السبعينيات هو ذلك التأثير الذي مارسه من خلال شبكات علاقات غير رسمية. وبالرغم من أن هذا التنظيم غير الرسمي لا يعني الانتقاص من القوى المؤثرة لرجال الأعمال، إلا أنه يجعل هذا التأثير رهناً بوجود أفراد وعلاقات بعينها، ويعني أنه بمجرد انقضاء تلك العلاقات الشخصية التي تتحكم في هذا التأثير، لا يبقى هناك أي تنظيم هيكلي يستطيع مواصلة الضغوط. ومع ذلك، فإن علاقات السادات الشخصية ببعض رجال الأعمال، خاصة عثمان أحمد عثمان وسيد مرعي، كانت بشكل أو بآخر ضماناً لتأمين مصالح قطاع الأعمال في مصر، كما أن قرب هذين الرجلين من السادات واتجاهاتها الاقتصادية أثرت بطبيعة الحال في توجهات السادات الاقتصادية. ومع هذا، فقد ظلت علاقة التأثير غير الرسمية والمنفعة المتبادلة مرتبطة بشخص السادات وليس بأية ضغوط منظمة من جانب قطاع الأعمال بصفة عامة.

ومن الأمثلة ذات الدلالة التي توضح الافتقار إلى ذلك التأثير الذي يمارسه قطاع الأعمال الخاص - كمجموعة - على عملية صنع القرار، مسار عملية التخصيصية التي بدأت منذ عام ١٩٦٨. ذلك أنه لو كان هذا القطاع في مصر يتشكل حقاً في قوى مؤثرة منظمة، لنجح في الاسراع بتحقيق عملية التخصيصية خلال فترة السبعينيات أو الثمانينيات. علاوة على ذلك، لو كان هناك تأثير فعلي يمارسه هذا القطاع، لظهرت دلائل هذه الضغوط في تعديل قوانين العمل، كما كان لا بد أن تثير هذه الضغوط ردود فعل من جانب الاتحادات العمالية. ولكن شيئاً من ذلك لم يحدث. والحقيقة أن أول جهود ملموسة نحو تحقيق برنامج للتخصيصية واسع النطاق، لم تبدأ إلا في عام ١٩٩١ بعد أن جعل صندوق النقد الدولي التحرير الفعلي للاقتصاد شرطاً لحصول مصر على مزيد من المعونة الاقتصادية. ويعني ذلك أن الضغوط الحاسمة التي مورست على النظام المصري من أجل اصلاح اقتصاد بلاده لم يكن مصدرها قطاع الأعمال في الداخل. يضاف إلى ذلك، أن برنامج اصلاح الاقتصادي الذي اقترحه صندوق النقد الدولي لم يتفق تماماً مع مصالح القطاع الصناعي الخاص في مصر، نظراً إلى أن الصندوق اشترط التحرير الكامل لتجارة الصادرات والواردات، الأمر الذي لا بد أن يعوق نمو الصناعات الصغيرة في مصر. ولا شك أنه لو كان ما يُعرف بمجموعة ضغط تمثل قطاع الأعمال الخاص تتمتع حقاً بأي نفوذ على مسار اصلاح الاقتصادي، لحاولت مقاومة هذا الشرط، وهو ما لم يحدث بشكل مؤثر أو فعال.

٢ - المؤسسة العسكرية

إن الدور الذي قام به الجيش في الحياة السياسية المصرية في الفترة التي أعقبت عام ١٩٥٢ يعدّ من العوامل الهامة التي يتعين وضعها في الاعتبار عند دراسة النظام

السياسي في مصر وعملية صنع السياسات. غير أن دراسة الدور السياسي للجيش عادة ما تتم بصفة عامة على أساس مدى تأثير المؤسسة العسكرية في عملية صنع القرار أو مدى انعزالها عنها. وقد كان تمثيل العسكريين في النخبة السياسية المصرية منذ عام ١٩٥٢ دافعاً لتأكيد عدد من الباحثين السيطرة النسبية التي مارسها العسكريون على السلطة التنفيذية، وبالتالي دورهم في تحديد التوجهات والخيارات السياسية للنظام. وبناءً عليه كان تناول بنية وتوجهات النخبة السياسية المصرية يتم من منظور «عسكرة» هذه النخبة، حيث يقف تفسير وتحليل التحولات التي تحدث في السياسات عند حد دراسة تمثيل العسكريين في الوزارة^(١٨). غير أنه بالرغم من أن العسكريين كان لهم بلا شك وجود في الساحة السياسية المصرية منذ عام ١٩٥٢، إلا أن هذا الوجود لم يكن مرادفاً للسيطرة على السلطة التنفيذية السياسية، كما أن تناقص هذا الوجود لم يكن يعني انعزال العسكريين عن الحياة السياسية. فعلى سبيل المثال يجادل ديكمجيان عند دراسته النخبة السياسية في عهد عبد الناصر قائلاً: «إن المرء لا يجب أن ينخدع بذلك التفوق العددي للمدنيين على العسكريين الذي قد يصل إلى الضعف (٤, ٦٦ بالمئة مدنيون، ٦, ٣٣ عسكريون) لأنه على الرغم من أن هذه النسبة تعكس بوضوح مدى اعتماد النظام على النخبة المدنية خاصة في المجالات الفنية، إلا أنه يجب ألا ينظر إليها على أنها مؤشر صحيح على القوة النسبية لهذه النخب، فمعظم هؤلاء المدنيين كانوا أداة في يد العسكريين، كما أنه نظراً لأن أيّاً من المدنيين لم يكن له قاعدة من القوة خاصة به، فإن أيّاً منهم لم يظهر كزعيم سياسي حتى في أوقات الاضطراب التي أعقبت هزيمة عام ١٩٦٧»^(١٩).

أراد ديكمجيان في هذه العبارة أن يؤكد سيطرة العسكريين على الجهاز التنفيذي السياسي من دون أن يقدم البرهان الفعلي على هذه السيطرة. فإنكار قوة المدنيين استناداً إلى أن أيّاً منهم لم يمتلك قاعدة قوة خاصة به، لا يعني بالضرورة تمتع نظرائهم من العسكريين بتلك القاعدة. كذلك، فإن القول بأن أحداً من المدنيين لم يبرز كزعيم سياسي عن جدارة واستحقاق ينطبق وبالقدر نفسه على العسكريين. فباستثناء رئيس الجمهورية في مصر لم يوجد بين الكوادر العسكرية من استطاع أن يحقق أية زعامة سياسية داخل الجهاز التنفيذي. وعلاوة على ذلك، وحتى بالنسبة إلى رؤساء الجمهورية، لم تفرض المؤسسة العسكرية أي ضغط لضمان توليهم الرئاسة.

إن وجود العسكريين في الحكومة يعود إلى أن الضباط كانوا رجالاً
عبد الناصر وليس لأنهم عسكريون. من الناحية الأولى، فإنه نظراً إلى أن نظام

Richard Hrair Dekmejian, *Egypt Under Nasir: A Study in Political Dynamics* (١٨) (Albany, N.Y.: State University of New York Press, 1971), pp. 170 - 178, and Mark Neal Cooper, «The Demilitarization of the Egyptian Cabinet,» *International Journal of Middle East Studies*, vol. 14, no. 2 (May 1982), pp. 203 - 225.

Dekmejian, *Ibid.*, p. 171.

(١٩)

الحكم الجديد عام ١٩٥٢ جاء إلى السلطة من خلال انقلاب عسكري، ونظراً إلى أن رئيس الدولة كان دائماً ضابطاً سابقاً وقائداً أعلى للقوات المسلحة، فإن تجنيد الضباط داخل النخبة السياسية كان يؤمن وجود أعضاء موالين داخل النخبة، ويضمن ولاء هذه النخبة للرئيس. ومن الناحية الثانية، فإنه بالنظر إلى دور الجيش كطليعة للنظام، فإن تجنيد الضباط في النخبة أعطى الجيش دافعاً إضافياً لحماية نظام الحكم. ويلاحظ فاتيكيوتيس أن ضباط الجيش الموثوق بهم كانوا يعينون في المناصب الوزارية والبيروقراطية الهامة، إلى جانب المدنيين الموثوق بهم والذين كانوا مسؤولين مباشرة أمام رئيس الجمهورية، وذلك حتى يتمكن عبد الناصر «من فرض رقابة فعالة على كافة أنشطة الدولة»^(٢٠). وعلى هذا النحو، فإن الخبرة الفنية كمعيار لتجنيد أفراد النخبة، لا يجب اعتبارها - كما يشير ديكمجيان إلى ذلك ضمناً - تفرقة بين الكوادر المدنية والعسكرية لصالح الأولى. فالبيانات التي جمعها ديكمجيان توضح أن حوالي ٤٠ بالمئة من الضباط الذين ضمهم عبد الناصر في النخبة السياسية كانوا من الضباط التكنوقراط. ولعله تجدر الإشارة هنا، إلى أن المهندسين كانوا أكبر فئة تركز فيها التكنوقراط من المدنيين والعسكريين^(٢١).

وطبقاً لمعيار التحليل نفسه، ينظر بعض الباحثين إلى تناقص تمثيل ضباط الجيش في الجهاز التنفيذي على أنه دليل على تضاؤل التأثير السياسي للمؤسسة العسكرية. وقد لخص مارك كوبر في مقال بعنوان «لاعسكرة الوزارة المصرية» الفرضية القائلة بأن الهيكل السياسي المصري قد انتقل من حالة العسكرية التي سادت في فترة الخمسينيات والستينيات، إلى حالة اللاعسكرة في السبعينيات. ويجادل كوبر نقلاً عن أنور عبد الملك، أنه منذ عام ١٩٥٢ «ومع تبلور الصراع تدريجياً، استخدم العسكريون الدولة كوسيلة لاختراق المجتمع والسيطرة عليه. ولكن مع حلول الجولة الأخيرة من هذا الصراع، أصبح التنافس بين العسكريين والبرجوازيين يدور حول السيطرة على عملية صنع القرار في المجتمع»^(٢٢). ويلاحظ كوبر: «أن أهمية السلطة التنفيذية في الهيكل السياسي المصري كانت واضحة للجميع، ومن ثم كانت دافعاً لصدور سلسلة من الدراسات التي كشفت عن مدى توسع الدولة وعسكرة المجتمع. وسرعان ما تثبت علماء الاجتماع والسياسة بفكرة دراسة الوزارات باعتبارها مؤشراً على عسكرة المجتمع المصري وأحد أدوات تحقيق هذه العسكرة، في الوقت الذي كانوا فيه أقل استعداداً لتحليل الوزارات المصرية باعتبارها مؤشراً على «لاعسكرة» هذا المجتمع وإحدى أدوات تحقيق ذلك»^(٢٣).

Panayiotis J. Vatikiotis, *Nasser and his Generation* (London:Croom Helm; New York:St. Martin's Press, 1978), p. 158.

Dekmejian, Ibid.,p. 181.

Cooper, «The Demilitarization of the Egyptian Cabinet,» pp. 203 -204.

(٢٣) المصدر نفسه، ص ٢٠٤.

وجدير بالذكر أن كوبر قد تبنى منطق التحليل نفسه الذي تبناه ديكميجان، واستندت فرضيات البحث التي طرحها كل منهما على الاعتقاد نفسه المسبق الخاص بدور السلطة التنفيذية في عملية صنع القرار. والواقع أن كلا الفرضيتين سواء تلك المتعلقة بعسكرة الوزارة أو «لا عسكرتها» تنهض على أساس أن النخبة السياسية كانت أحد مدخلات عملية صنع القرار. وهي فرضية صحيحة من الناحية النظرية - وعلى أساس أن التغير في بنية هذه النخبة لا بد أن يعكس بالضرورة تغيراً في السياسات. كذلك تنهض كلا الفرضيتين على أساس أن المؤسسة العسكرية قد كانت قوة سياسية فاعلة في الخمسينيات، وأن الأمر لم يعد كذلك في الستينيات والسبعينيات.

غير أن هذه الفرضيات الخاصة بالدور السياسي الذي اضطلعت به المؤسسة العسكرية هي فرضيات متأثرة إلى حد كبير بوجهات النظر المتعلقة بالدكتاتوريات العسكرية في بعض بلدان أمريكا اللاتينية. وهنا، لا تكون القضية هي تمثيل العسكريين في الحكومة، ولكن الحكم المباشر للمؤسسة العسكرية. غير أن الوضع في مصر يختلف عن ذلك. وتمثل تشيلي أقرب الأمثلة للحالة المصرية، إذ تقول كارين ريمر عند دراستها التقاليد العسكرية في تشيلي «إن نقطة البدء الواضحة الخاصة بدور المؤسسة العسكرية الشيلية في ظل الحكم السلطوي هي تلك الدرجة العالية من التمهّن التي تتميز بها القوات العسكرية الشيلية واحترامها للدستور والخضوع للسلطة المدنية»^(٢٤).

والحقيقي أن المؤسسة العسكرية في مصر لها هذا الوضع نفسه. فالجيش لا يحكم ولكنه يعمل كحارس للقيادة السياسية، ويتعين فهم قوته السياسية في هذا الإطار. فالمؤسسة العسكرية في مصر ليست شريكة في عملية صنع القرار، ولكنها إحدى أدوات دعم القرارات التي يتخذها النظام الحاكم. ومن هنا تتمتع المؤسسة العسكرية بنفوذ يعتد به داخل النظام. ولكنه بالرغم من هذا، هناك وسائل عديدة يتم بواسطتها الإبقاء على المؤسسة العسكرية بعيداً عن دائرة صنع السياسات. فهناك أولاً شخصية رئيس الجمهورية نفسه الذي يأتي دائماً من العسكريين، الأمر الذي يؤمن إطاعتهم رئيس الدولة. وهناك أيضاً المقابل المجزي الذي يحصل عليه العسكريون لقاء مهمة حراسة النظام التي يقومون بها، والذي يتمثل في العديد من المزايا المادية (مثل الاسكان والتعليم والرعاية الطبية... إلخ) التي يتمتع بها أفراد القوات المسلحة، علاوة على تعيين الضباط في المناصب ذات الرواتب المرتفعة داخل أجهزة الدولة. ولا شك أن مثل هذه المزايا تجعل للعسكريين مصلحة متأصلة في حراسة نظام الحكم والمحافظة عليه. وفي هذا الصدد، فإن العسكريين ليسوا على

Karen L. Remmer, «Neopatrimonialism: The Politics of Military Rule in Chile, (٢٤) 1973 - 1987,» *Comparative Politics*, vol. 21 (January 1989), p. 152.

استعداد فقط لمواجهة أحداث الشغب التي تندلع بين الجماهير، كما حدث في عام ١٩٧٧، ولكنهم على استعداد أيضاً للقضاء على التحديات التي تهدد النظام من داخله كما حدث عام ١٩٨٦ أثناء أحداث الشغب التي قامت بها قوات الأمن المركزي. والواقع أن بقاء النظام في هاتين الحالتين كان يعتمد على تدخل العسكريين، الذين كافأهم نظام الحكم بمزيد من الخدمات التي تقدّم إليهم.

أما في ما يتعلق بعملية «لا عسكرة» الجهاز التنفيذي في مصر في فترة السبعينيات، فتعتبر مؤشراً على اتجاه النظام إلى المؤسسية أكثر من كونها محاولة لفصل النظام السياسي عن المؤسسة العسكرية، حيث أصبح من الممكن الحفاظ على مساندة العسكريين النظام السياسي دون تمثيلهم بأعداد كبيرة في الحكومة، من خلال الاحتراف الذي أصبحت تتصف به المؤسسة العسكرية في فترة السبعينيات. ومن ناحية أخرى، أتاحت السنوات العشرون التي سبقت فترة حكم السادات، فرصة كافية للنظام من أجل تكريس ولاء المدنيين له. وعزز ذلك الولاء من مصادر تأييد النظام نتيجة تنوع الركائز المؤسسية التي تدعمه. كما أن اللاعسكرة التي شهدتها الحكومة أدت إلى تقوية الروابط المؤسسية بين العسكريين والجهاز التنفيذي وليس اضعافها.

غير أن مشكلة الدراسات التي تتناول تكوين أو بنية الوزارات المصرية وأثر خلفية وتاريخ أعضائها في عملية صنع القرار، أنها تتجاهل حقيقة أن هذه الوزارات لا تمثل مدخلاً هاماً من مدخلات عملية صنع القرار. ومن ثم، تصبح هوية الممثلين في الجهاز التنفيذي غير ذات قيمة في ما يتعلق بعملية وضع السياسات. وفضلاً عن ذلك، تشير هذه الدراسات أيضاً إلى أن علاقة المؤسسة العسكرية بالسلطة التنفيذية قد تغيرت، إذ كان العسكريون يسيطرون على المجتمع في البداية ثم آلت هذه السيطرة في النهاية إلى المدنيين. بيد أن الوضع يختلف في الحقيقة عن ذلك تماماً، لأن هذا التحليل يغفل حقيقة أساسية وهي أن علاقة العسكر بالجهاز التنفيذي منذ عام ١٩٥٢، ظلت دائماً علاقة حراسة وحماية، ولم تنحسر قوة وأهمية المؤسسة العسكرية مع انسحاب الضباط من مجال السياسة. بل على العكس من ذلك، تدعمت هذه القوة والأهمية من خلال الدعم المؤسسي للجهاز السياسي. ولقد أدرك السادات هذه الحقيقة، ولذا لم يتقاعس على الإطلاق عن تكريس مساندة العسكريين للنظام. وكما يقول ريموند بيكر: «ان تصرفات السادات لا تدع مجالاً للشك في أن هذا الرجل قد أدرك أن الجيش سوف يظل هو الحكم النهائي في الحياة السياسية المصرية»^(٢٥). وبالرغم من أن الآليات

Raymond William Baker, *Egypt's Uncertain Revolution Under Nasser and Sadat* (٢٥)
(Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1978), p. 160.

المحددة التي تم بها ضمان مساندة العسكريين ظلت، على حد قول بيكر، غامضة، إلا أن الاحتراف المتزايد في المؤسسة العسكرية يوضح إلى حد كبير تلك الآليات. فقد دعم السادات الجيش بطريقة بارعة ضمنت مساندته إياه. وبينما أنقص السادات من تمثيل الضباط في السلطة التنفيذية، سعى إلى كسب تأييدهم ليس كأفراد ولكن من خلال مؤسسة الجيش. وعلاوة على ذلك، أعطى السادات الجيش شعوراً بالمسؤولية عما يتخذه هو من خطوات سياسية دون أن يكون للجيش دور في عملية صنع القرار، إذ كان السادات يشركه في المرحلة الأخيرة من صفقاته السياسية وبهذا يضمن الحصول على موافقة الجيش الروتينية على تصرفاته، وبالتالي يصبح الجيش ملزماً بتأييد سياساته. وهناك العديد من الأمثلة الدالة على ذلك. فمثلاً، السادات هو الذي أجرى المفاوضات الخاصة باتفاقيتي فصل القوات الأولى والثانية، ولكن العسكريين هم الذين وقعوا عليهما. وحين قرّر السادات الذهاب إلى القدس، كان الفريق الجسمي في مقدمة مودعيه في المطار. وهكذا أشرك السادات الجيش في واقعيتين تعتبران من العلامات المميزة لفترة رئاسته، بأن جعله يصادق على السياسات التي يتعين عليه بعد ذلك مساندتها وتأييدها.

وفضلاً عن كل ما تقدم، فإنه ليس هناك ثمة دليل على أن الجيش كمؤسسة قد شارك في تحديد توجهات السياسة أو مارس ضغوطاً على نظام الحكم من أجل تبني سياسات بعينها^(٢٦). ولكن الحقيقة هي أن الجيش لم يكن عنصراً غير فاعل في تحديد توجهات السياسات بصفة عامة فحسب، بل إنه لم يحاول معارضة قرارات رئيس الجمهورية حتى في الأمور التي تؤثر فيه مباشرة. فقرار عبد الناصر إغلاقه مضيق تيران عام ١٩٦٧، وقرار طرد الخبراء السوفيات عام ١٩٧٢، واتفاقيتا فصل القوات اللتان أبرمتا في عهد السادات، وخفض الوجود العسكري في سيناء تنفيذاً لبنود اتفاقيتي كامب ديفيد، وخفض نفقات التسليح - كلها قضايا كان من المفترض أن تؤدي إلى شكل من أشكال المعارضة من جانب المؤسسة العسكرية، ولكن ما حدث كان قبول هذه المؤسسة دائماً قرارات الرئيس.

ويجادل البعض بأن العسكريين قد اضطلّعوا بدور سياسي فاعل في عملية صنع القرار في عهد مبارك^(٢٧)، ويستشهدون على ذلك بانخراط الجيش في الحياة السياسية والاجتماعية إبان تولي المشير أبو غزالة منصب وزير الدفاع. ولكن الواقع لا يمكن اعتبار ذلك بمثابة عودة إلى سيطرة العسكريين على السلطة التنفيذية - تلك السيطرة

(٢٦) جادل جميع الوزراء الذين أجريت معهم مقابلات شخصية أن المؤسسة العسكرية لم تتدخل في التوجهات السياسية التي تبناها الجهاز التنفيذي، ولم تمارس ضغطاً على الحكومة لتغيير سياساتها.

Robert Daniel Springborg, *Mubarak's Egypt: Fragmentation of the Political Order* (٢٧) (Boulder, Colo.: Westview Press, 1989), pp. 98 - 107.

التي لم تكن موجودة أصلاً كما أسلفنا ، فمشاركة أبو غزالة في الحياة السياسية كانت تعبر عن دور فرد وليس عن دور مؤسسي . ولقد دفع أبو غزالة ثمن طموحه الشخصي في نهاية الأمر، حيث فقد منصبه بالرغم من الشعبية الكبيرة التي كان يحظى بها داخل الجيش . ومع هذا، حافظت المؤسسة العسكرية على علاقتها الأساسية بالنظام الحاكم وبغض النظر عن اقضاء أبو غزالة . وساند الجيش مبارك في ما يمكن اعتباره أخطر القرارات التي اتخذها رئيس مصري من قبل ، إذ قبلت المؤسسة العسكرية قرار رئيسها الخاص باشتراك القوات المسلحة المصرية مع قوات التحالف الغربي في حرب ضد دولة عربية - هي العراق - وذلك إبان حرب الخليج . وبالرغم من هامشية الدور الذي اضطلعت به القوات المسلحة المصرية في عملية درع الصحراء، إذا ما قورنت بقوات الغرب خاصة الولايات المتحدة وبريطانيا، إلا أن الدلالات السياسية لاشتراك الجيش المصري كانت بعيدة المدى . فقد ساندت المؤسسة العسكرية موقف الرئيس مبارك ولم يمض سوى بضعة أشهر على اقضاء أبو غزالة، كما استمرت في دورها الحارس للنظام، حتى بعد أن أعفى مبارك وزير الدفاع صبري أبو طالب من منصبه ودون سبب واضح بعد حرب الخليج . وعلاوة على ذلك، فإنه من الأمور المثيرة للاهتمام أن مبارك - وطوال العشر سنوات الماضية منذ توليه الحكم - لم يعين نائباً له . وقد كان من المتوقع لو أن المؤسسة العسكرية تمارس بالفعل ضغوطاً على السلطة التنفيذية، أن يضغط الجيش على مبارك ويحمله على تعيين نائب له من كوادرات الجيش . ولكن يبدو أن علاقة المنفعة المتبادلة بين المؤسسة العسكرية ونظام الحكم - الحماية في مقابل الخدمات - قد ضمنت اكتفاء هذه المؤسسة بموقف المؤيد وليس المشارك لنظام الحكم .

الخلاصة

تقف المذكرات التي كتبها بعض وزراء السادات بعد تركهم مناصبهم شاهداً آخر على هامشية الدور الذي اضطلعت به النخبة السياسية في عملية صنع السياسات . فمحمد ابراهيم كامل، وزير خارجية مصر في الفترة من ١٩٧٧ - ١٩٧٩، يصف بشكل مفصل أسلوب السادات العفوي والفجائي في اتخاذ القرارات دون مشاورة مستشاريه، بل أحياناً على النقيض مما ينصح به مستشاروه^(٢٨) . وتشير هذه الشهادات إلى كيفية تعامل السادات مع الأمور ذات الطبيعة الفنية البالغة، حيث كان يتخطى العاملين معه واضعاً أهدافه السياسية الطويلة المدى فوق أية تفضيلات فنية . وتعدّ الطريقة التي أدار بها السادات مفاوضات «الكيلو ١٠١» بعد حرب عام ١٩٧٣، مثلاً واضحاً على تدخله الصارخ في أدق القرارات العسكرية . ويحكي

(٢٨) كامل، السلام الضائع في اتفاقيات كامب ديفيد، ص ١٩١ - ١٩٥ و ٢٩٢ .

هيكمل ما حدث في محادثات فصل القوات بين مصر وإسرائيل، حيث وقف الطرف المصري يسأل نفسه في دهشة عن الجانب الذي يؤيده السادات. ويقول هيكمل: «اني أتذكر المنظر في فندق الكتاراكت بأسوان حيث كانت المباحثات تجري في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٣، وكان قد تم الاتفاق على ألا تحتفظ مصر في سيناء بأكثر من ثلاثين دبابة، ولكن السادات - وبدافع اظهار حسن النوايا - قال إنه يمكن أيضاً سحب هذه الدبابات. ولم يصدق الفريق الجمسي - قائد العمليات - أذنيه حين سمع هذا النبأ وقال: «لقد دفعنا ثمناً باهظاً لكي تعود دباباتنا إلى سيناء، وثلاثون دبابة عدد منخفض للغاية، ولكن أن يخفض هذا العدد إلى الصفر!...». وهنا اتجه الجمسي نحو النافذة ورأيت الدموع تترقق في عينيه. وعندما دخل كيسنجر الغرفة بعد اجتماعه مع السادات حاملاً معه أخبار هذا التنازل، لاحظ مشاعر الجمسي وأبدى ضيقه وسأل الجمسي عن حزنه فأجاب قائلاً: «لا شيء فالأوامر هي الأوامر»^(٢٩).

إن الرئيس المصري يبدو من ناحية وكأنه مطلق السلطة. ولكن الاعتبارات الاجتماعية والاقتصادية والدولية تمثل في النهاية ضوابط تحكم سياساته. بل تأمين حكمه يرتهن في الواقع بمدى وضع الرئيس المصري العوامل في الاعتبار عند رسم سياساته، لأن تجاهله المتكرر هذه العوامل عند اتخاذ قراراته يمثل في النهاية تهديداً لحياته نفسها. غير أن وضع هذه العوامل في الاعتبار - أو تجاهلها - عند وضع السياسات لا ينتقص من سلطة الرئيس الفردية في تحديد توجهات السياسة. كل ما هنالك أن الاعتبارات المشار إليها تعمل كمحددات نتائج توجهاته وليس كمحددات عملية صياغة هذه التوجهات.

هذا، ويرى بعض المراقبين أن سيطرة رئيس الجمهورية على المجتمع قد تناقصت في فترة الثمانينيات في ظل حكم مبارك، ويجد هذا الرأي مبرره في ابتعاد الدولة تدريجياً عن المجتمع المدني وخاصة في المجال الاقتصادي. ويعتبر هؤلاء عملية التخصيصية ودعوة القطاع الخاص إلى المشاركة في المشروعات الصحية والاجتماعية التي كانت قاصرة قبل ذلك على القطاع العام، مؤشراً في اتجاه الدولة تدريجياً إلى القيام بدور الاشراف وليس دور المبادرة. كذلك يرى هؤلاء المراقبون في قيام القوات المسلحة ببعض الأنشطة المدنية الرئيسية في عهد أبو غزالة دليلاً آخر على اقتسام السلطة بين الأجهزة التنفيذية والعسكرية وهو ما يشير ضمناً إلى اقتسام رئيس الجمهورية سلطته مع وزير حربيته، بل ان البعض قد ذهب إلى حد تصور أن المؤسسة العسكرية تمثل تحدي سلطة رئيس الجمهورية^(٣٠).

غير أن هذه الفرضيات تخلط في الواقع بين عملية وضع السياسات في مصر

Mohamed H. Heikal, *Autumn of Fury: The Assassination of Sadat* (London: André Deutsch, 1983), pp. 71 - 72.

Springborg, *Mubarak's Egypt: Fragmentation of the Political Order*, pp. 119 - 123. (٣٠)

يقضي تماماً - على التزام النخبة سياسياً تجاه مجموعة معينة من مؤيديها، لا بل ان وجود أو عدم وجود هذه المجموعة التي عينت في مناصب معينة، أمر هامشي، لأن منطق مصلحة الجماعة أو الطبقة أو الفئة، لا وزن له في الحالة المصرية.

وبالرغم من أن النخبة السياسية في مصر تمثل عادة شريحة واحدة أو متماثلة لها الأصول الطبقيّة نفسها، إلا أن الأصول الاجتماعية لا تكون بمثابة روابط مباشرة بين النخبة وأعضاء الشريحة الاجتماعية التي تنتمي إليها، كما لا تمثل قنوات ضغط من قبل هذه الشريحة على أفراد النخبة. فلو أن هذه الروابط ذات تأثير حقيقي، لكان من المتوقع أن ينعكس التحوّل الذي حدث في التوجهات السياسية من فترة الستينيات إلى فترة السبعينيات تغييراً في النخبة، أو في محاولة النخبة تكريس مصالح جماعاتها، وهو الأمر الذي لم يحدث.

وبناءً عليه، فإنه لا يمكن دراسة النظام السياسي المصري في فترة ما بعد عام ١٩٥٢، إلا من خلال تحليل العلاقات غير الرسمية التي تحكم عملية تجنيد أفراد النخبة وعملية صنع السياسات. وهنا نقول، ان عملية تجنيد أفراد النخبة في مصر تعتمد على علاقات المنفعة المتبادلة التي لا تعدّ تعبيراً عن العلاقات الرسمية المنظمة بين الجماعات. وكما لاحظ سبرينغبورغ: «ان المنفعة التي تركز على علاقات رأسية لا تضع أية مبادئ تبير عليها العلاقات الأفقية ولا تفرض عليها أية قيود. ومن ثم، قد تصبح النخبة في الأنظمة السياسية التي تتصف بخاصية «المنفعة» سريعة التأثير والتقلب نظراً لأن (أفرادها) يتسابقون لاحتلال المناصب غير مقيدين بأية ولاءات أو التزامات نابعة من تمثيلهم لجماعة معينة»^(٧).

ثانياً: الرئاسة الملكية

الحياة السياسية في عهد السادات - وإلى حد كبير في عهد سلفه وخلفه - تبدأ وتنتهي عند رئيس الجمهورية، إذ تسمح القواعد غير المعلنة في النظام السياسي المصري بوجود رئاسة شبه ملكية ذات طابع شخصي. وقد كتب هينابوش في هذا الصدد يقول: «يحتل الرئيس المصري مركزاً يسمى فوق القانون أو فوق أية ضوابط إدارية يخضع لها مرؤوسوه، ويظل هو المصدر الوحيد لأية ابتكارات أساسية أيديولوجية أو سياسية، كما يظل وحده قادراً على تحديد وتغيير قواعد اللعبة السياسية وشروط المشاركة السياسية. ومن ثم فإن الرئاسة في عهد السادات - تظل وبالقدر نفسه - تركيزاً لسلطات شخصية هائلة في يد الرئيس تماماً كما كان الوضع في عهد عبد الناصر»^(٨).

Springborg, Ibid., p. 38.

(٧)

Raymond A. Hinnebusch (Jr.), «Egypt Under Sadat: Elites, Power Structure, and Political Change in a Post - Populist State», *Social Problems*, vol. 28, no. 4 (April 1981), p. 444.

ويبدو أن السلطة الشخصية التي تمتع بها السادات قد تناسبت تناسباً عكسياً مع تلك السلطة التي يتمتع بها الجهاز التنفيذي والتشريعي والقضائي في الدولة. وإذا كنا قد تناولنا في هذه الدراسة موضوع هامشية النخبة السياسية، فإنه يصبح من الضروري أيضاً مناقشة دور الدائرة النخبوية الضيقة التي أحاطت بالسادات، وهو الدور الذي يوضح بجلاء الطبيعة الشخصية التي اتصف بها النظام السياسي وعلاقات القوى في عهد السادات.

ومن الملاحظ في هذا الصدد، أنه باستثناء عثمان أحمد عثمان، فإن جميع هؤلاء الذين شكلوا في البداية جزءاً من الدائرة الضيقة المحيطة بالسادات، والذين كان يعتقد لهم دور في عملية صنع القرار، قد انتهى الأمر بإقالتهم جميعاً من مناصبهم. غير أن إقصاء هؤلاء واستبدالهم بوزراء آخرين لم يترتب عليه حدوث أي تغير في التوجهات السياسية. والواقع أن العلاقة بين تغير أفراد النخبة وتغير السياسات، ظلت مفقودة طوال فترة حكم السادات. ويعود ذلك إلى أن السادات لم يحافظ على ثبات توجهه السياسي الأساسي فحسب، بل كان يعطيه تبعاً قوة دفع جديدة، مستبعداً بذلك أي اتجاه نحو إجراء تحول في السياسات ومستبعداً أيضاً تأثير النخبة في تحديد تلك التوجهات.

وهناك العديد من الأمثلة في مجال علاقة السادات مع الدائرة النخبوية الضيقة المحيطة به، وهي أمثلة توضح سيطرته الفردية على عملية صنع القرار. ففي عام ١٩٧٩ أقال السادات سيد مرعي، ذلك السياسي المحنك والشخصية البارزة والمستمرة في النظام منذ عام ١٩٥٢. وقيل إن الإقالة تمت بسبب الخلاف حول كيفية التعامل مع المعارضة داخل البرلمان، بالرغم من اتفاق مرعي ايدولوجياً مع توجهات السادات، إضافة إلى صلة النسب بينهما وعلاقة الصداقة التي ربطتهما. وفي هذا الصدد، قال لي سيد مرعي أثناء مقابلي معه: «لقد كنت قريباً جداً من السادات وكنت معجباً بنفاذ بصيرته كما كنت أحترم توجهاته. ولكن كانت لي بعض التحفظات. والحقيقة أن السادات عندما أعفاني في نهاية الأمر من منصبي كرئيس لمجلس الشعب، كان ذلك لأن وجهتي نظرنا لم تتطابق بشكل كامل بشأن بعض القضايا».

وعندما سألته عن دوره في عملية صنع السياسات، أجاب مرعي قائلاً: «لم يكن لي أو لأي فرد آخر، دور بالمعنى الذي تقصدينه؛ فالسادات لم يكن ليفضي لأي شخص بما يحول في خاطره قبل أن يتخذ قراراته الهامة. لقد كان السادات يسألنا (ويعني بذلك الدائرة الضيقة المحيطة به من الأصدقاء وبعض الوزراء) عن رأينا في بعض القضايا ويستمع لمناقشاتنا، ولكن لم نكن نعرف على الإطلاق في أي شيء يفكر، أو ما يمكن أن يتخذه من قرارات».

ولعل أسلوب إدارة السياسات في السنوات التي سبقت حرب تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣، وأسلوب تسيير شؤون السياسة الخارجية، يعدان مثلاً

واضحاً على الكيفية التي كانت تُتخذ بها القرارات في عهد السادات. وقد قدّمنا في الفصل الثالث من هذه الدراسة عرضاً منهجياً لهذا الأسلوب في تسيير السياسات، ونعرض في ما يلي لمزيد من الملاحظات الشخصية التي استمعت إليها أثناء المقابلات الشخصية التي أجريتها مع بعض وزراء السادات.

فقبل أيام قليلة من قيام حرب تشرين الأول/ أكتوبر، جمع السادات عدداً من الوزراء في مقر اقامته بالجيزة - حيث اعتاد أن يلتقي بأعضاء وزارته - للاستعلام عن الوضع الداخلي وما إذا كان الوقت مناسباً للدخول في حرب. وكان من بين الحاضرين، أحمد ثابت وزير التموين، ومحمود رياض وزير النقل، وكان فحوى اجابتهما عن سؤال الرئيس أن الوقت ليس مناسباً. بعد ذلك سأل السادات وزير دفاعه، أحمد اسماعيل، عن الموقف العسكري وكانت اجابته «إن القوات المسلحة مستعدة وفي انتظار أوامره». غير أن الرئيس السادات لم يذكر ولو مرة واحدة طوال هذا الاجتماع أنه سيدخل الحرب بعد أيام قليلة. وبعد انتهاء الاجتماع، طلب السادات من سيد مرعي أن يبقى بعد انصراف الآخرين واصطحبه إلى الدور العلوي من مقر اقامته، وبطريقته المعهودة في الإفصاح عن قراراته تدريجياً قال السادات لسيد مرعي: «سوف نحارب». ويذكر مرعي أنه قد اعتبر كلمات السادات في هذه اللحظة مجرد إعادة تأكيد النيات، ولذا أجابه بقوله «بالطبع سوف نحارب يا ريس». وبعد ذلك طلب السادات من مرعي أن يكون مستعداً في الأيام القادمة وألا يبرح القاهرة. واستطرد قائلاً «عليك أن تبدأ في التفكير في القيام بزيارة إلى الملوك العرب». ويتذكر مرعي أنه غادر السادات في ذلك اليوم وهو على ثقة من أن قراراً ما قد اتخذ. وفي هذا الصدد قال لي سيد مرعي: «إن السادات لم يبلغني بشكل صريح أنه اتخذ قراره بخوض الحرب، كما أنني أشك في أن أحداً غير أحمد اسماعيل وزير الحربية، كان يعرف ذلك».

وبعد مضي ست سنوات على هذا الاجتماع الذي عقد في شهر تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٣، وفي مقر اقامته نفسه، طلب السادات من مرعي ألا يرشح نفسه في الانتخابات للمجلس التشريعي. وكان ذلك بمثابة أسلوب لبق لإبلاغه أنه لا يريد أن يت رأس مجلس الشعب مرة أخرى. ومما يذكر أن المجلس الذي كان يرأسه سيد مرعي قام السادات بحله في عام ١٩٧٩ - والمعروف في تاريخ الحياة البرلمانية المصرية بعد ١٩٥٢، أنه المجلس الوحيد الذي لم يشهد سوى تدخل ضئيل في انتخاباته - ونظراً إلى أن هذا المجلس قد جاء كفاتحة لعودة السادات بديمقراطية حقيقية، فقد كان أول مجلس يضم معارضة في داخله. وبالرغم من أن سيد مرعي كان عضواً في الحزب الحاكم - الحزب الوطني الديمقراطي - إلا أن إدارته المجلس تميزت بدرجة كبيرة من الاعتدال مفسحاً المجال لوجود قناة حقيقية للمعارضة داخل المجلس. وكان منطق سيد مرعي في ذلك أنه يمكن احتواء المعارضة بالسماح لها بالتعبير عن نفسها

داخل المجلس. وكان يجيب عن تساؤلات السادات بقوله: «من الأفضل أن تكون هناك معارضة نستطيع التحكم فيها، عن أن تنتقل هذه المعارضة إلى الشارع». وبالرغم من أن السادات نفسه كان يدافع أيضاً عن مبدأ «ديمقراطية الواجهة»، إلا أنه في عام ١٩٧٩ كان يشعر بضغط المشكلات وتوتر الأوضاع الداخلية ولم يكن يريد المخاطرة. فأحداث الشغب التي وقعت في كانون الثاني/ يناير ١٩٧٧ هزت السادات، وبالرغم من أنه قد نجح في احتوائها إلا أنه كان يدرك أنه لم يعد قادراً على تحمّل ضربات أخرى مماثلة.

وقد دارت بين السادات وبين بقية أعضاء الدائرة النخبوية الضيقة مشاهد مشابهة تماماً لذلك المشهد الذي دار بينه وبين سيد مرعي. فقد استطاع السادات أن يستغني في مراحل مختلفة عن كل من الفريق صادق، ومحمد حسنين هيكل، واسماعيل فهمي، ومحمد ابراهيم كامل، والفريق الجمسي، بل وحتى ممدوح سالم. وقد يكون من الأهمية بمكان أن نشير هنا أن إعفاء جميع هؤلاء من مناصبهم لم يكن نتيجة خلاف مع السادات بشأن توجهاته الأساسية، وإنما كان يتم إقصاء الواحد منهم تلو الآخر إما بسبب امتناعهم عن المصادقة العمياء على بعض خطوات السادات التكتيكية في إطار جهوده الرامية إلى طمأنة الغرب، أو لأنهم برزوا في دائرة الضوء السياسية وبشكل كادوا يبدون فيه شركاء في ما يحققه السادات من انتصارات. والحقيقة أن واقعة إقصاء الفريق صادق عام ١٩٧٢ بعد طرد الخبراء السوفيات ليس لها تفسير سوى رغبة السادات في الاستئثار بمردود هذا القرار. ففي الوقت الذي نظر فيه معظم المراقبين إلى قرار طرد الخبراء السوفيات على أنه خطوة موجهة إلى الإدارة الأمريكية لإثبات حسن النيات، قوبلت هذه الخطوة في مصر بالإكبار والترحيب باعتبارها تأكيد قوة القوات المسلحة المصرية واستقلاليتها. ومن المعروف أن الفريق صادق كان من أشد المعارضين لوجود الخبراء السوفيات في الجيش المصري، ومن ثم خشي السادات أن يظن أن الرجل هو صاحب الفضل في اتخاذ هذا القرار.

على حين نجد أن اسماعيل فهمي، وزير خارجية مصر، في الفترة من عام ١٩٧٣ حتى ١٩٧٧، قد أجبر على الاستقالة من منصبه بعد الإحراج الذي سببه له السادات نتيجة إعلانه عن زيارة القدس. ومن المعروف أن اسماعيل فهمي، وطوال عمله في وزارة الخارجية وأثناء توليه مهامها، كان يؤمن بفكرة مهادنة الولايات المتحدة باعتبار أن ذلك السبيل الوحيد أمام مصر لتحجيم النفوذ السوفياتي في المنطقة، كما كان يعتقد أن أية تسوية لنزاع الشرق الأوسط لا يمكن أن تتحقق دون مشاركة الولايات المتحدة. وبطبيعة الحال، كان ذلك كافياً لكي يعزز مركز اسماعيل فهمي لدى السادات. ولكن بحلول عام ١٩٧٧، أوشك حلم السادات أن يتحقق ولم يرد السادات أن يشاركه أحد في هذا النجاح.

وقد كان التهميش مصير بقية المقربين من السادات. كان من بين هؤلاء محمد حسنين هيكل، الذي كان من أكثر المؤيدين للسادات أثناء الأزمة التي أعقبت وفاة عبد الناصر. ولكن في عام ١٩٧٤، أصدر السادات قراره باعفاء هيكل من منصبه كرئيس مجلس إدارة مؤسسة الأهرام بعد خلافه مع السادات على كيفية إدارة مفاوضات فصل القوات. وكذلك الحال بالنسبة إلى ممدوح سالم، بطل ثورة التصحيح التي قام بها السادات عام ١٩٧١، الذي أقيل من منصبه كرئيس للوزراء في عام ١٩٧٨ لصالح مصطفى خليل، إذ شعر السادات أن الأخير سيكون أكثر فائدة له خلال المفاوضات مع إسرائيل والولايات المتحدة. من ناجية أخرى، أجبر السادات محمد ابراهيم كامل على تقديم استقالته أثناء المفاوضات الخاصة باتفاقيتي كامب ديفيد، بعد أن دأب على حجب المعلومات عنه تاركاً إياه غير قادر على القيام بمهام منصبه. أما بالنسبة إلى الفريق الجمسي، الذي قال عنه السادات في عام ١٩٧٤، أنه سوف يحتفظ به «مدى الحياة»، فقد تم إبعاده عام ١٩٧٨. ويفسر البعض اقضاء الجمسي بتزايد شعبيته بين كوادرو وقيادات الجيش، مما أعاد إلى الأذهان ذكريات عبد الحكيم عامر، وأثار قلق السادات. على حين يرى البعض الآخر أنه بالرغم من أن الجمسي - انطلاقاً من التزامه العسكري - قد ساند وأيد السادات، إلا أنه لم يكن يوافق حقاً على ما انتهجه السادات من استراتيجيات. وجدير بالذكر، أن الجمسي - وبدافع الولاء لمهنته العسكرية - قد أثر تجنب الاستفاضة في أسباب خروجه في مذكراته.

والواقع أنه ليس هناك ثمة شك في أن السادات قد تحكّم في كل الخيوط السياسية في يده، كما أنه ليس هناك ثمة شك أيضاً في أن الدائرة النخبوية الضيقة قد ساعدت على تنفيذ توجهات السادات، بل أعطت هذه التوجهات في بعض الأحيان مزيداً من قوة الدفع. ولكن مع هذا، لا يبدو أن أحداً من أفراد هذه الدائرة كان له من النفوذ والتأثير ما يجعله غير قابل للاستغناء عنه من جانب السادات. كذلك وبالرغم من أنهم استطاعوا تجنيد أعضاء من شللهم داخل دائرة النخبة، إلا أن هذه «الشلل» لم تتطور قط لكي تشكل أجنحة أو فصائل محددة داخل النخبة. ولقد كان السادات - وفقاً لما ذكره المحيطون به - ممن أجريت معهم مقابلات شخصية - يدرك تماماً التداعيات التي يحتمل أن تفضي إليها تلك العلاقات المنفعية داخل النخبة، ومن ثم فقد تحسّب واتخذ حذره من تطورها إلى جماعات ذات تأثير ونفوذ. فمن ناحية أولى، عمل السادات على أن ترتبط تلك الشبكة من المصالح في نهاية الأمر به، بمعنى أن يأتي ولاء عضو النخبة «للشلة» في المرتبة الثانية من الولاء له مباشرة، ومن ناحية ثانية، زرع السادات بطريقة خفية بذور الشقاق بين الوزراء ذوي النفوذ الشللي تحسباً لتجمعهم في نخبة مضادة.

ثالثاً: نماذج من النخبة السياسية المصرية

تكشف النظرة الفاحصة للتاريخ الوظيفي لدى بعض الشخصيات السياسية في مصر في فترة ما بعد عام ١٩٥٢، عن عدد من خصائص النظام الجهورية، لعل أهمها أنماط تنظيم النخبة وأنماط تجنيد أفرادها، والحياد الايديولوجي بالنسبة إلى النخبة السياسية المصرية، وكيفية بقاء هذه النخبة منذ الخمسينيات واستمرارها. وتجدر الإشارة إلى أن البيانات التي سنعرضها لا تقتصر على أعضاء النخبة التنفيذية في عهد السادات، بل تشمل حالات متنوعة أخرى، وذلك بهدف توسيع نطاق التحليل لكي يمتد إلى دائرة النخبة السياسية الأوسع، ولكي نلقي في الوقت نفسه الضوء على نمط بقاء النخبة واستمرارها، بغض النظر عن تغير رئيس الجمهورية أو تغير السياسات. ومن ثم اختيرت هذه الحالات من المجالات التي شكلت مصادر أساسية لتجنيد أفراد النخبة في السبعينيات ومستقراً لها بعد تركها مناصبها وهي: مجموعة رجال الأعمال، ومجموعة السياسيين البيروقراطيين، وأساتذة الجامعات والتكنوقراطيون المهنيون.

١ - رجال الأعمال

عادة ما يشار إلى كل من عثمان أحمد عثمان وسيد مرعي على أنها الشخصيتان الأكثر تأثيراً في سياسات السادات من بين أعضاء الدائرة المحيطة به^(٩). وبالرغم من أن علاقة السادات بسيد مرعي وعثمان أحمد عثمان قد سارت على النهج نفسه، إلا أن أولئك الذين تابعوا تطور هذه العلاقة عن قرب، يشيرون إلى الاختلاف في الطريقة التي كان يعامل بها السادات كلا منهما. وكما قال وزير سابق: «تستطيع على الفور القول، استناداً إلى أسلوب السادات وجيهان زوجته في معاملة عائلة عثمان وعائلة مرعي، أنها كانا بالتأكيد يكتّان احتراماً أكبر لسيد مرعي». وكان السادات يعرف أن مساندة سيد مرعي لم تكن مساندة غير مشروطة. وهو الوضع الذي اضطر السادات إلى اعفاء سيد مرعي من منصبه في عام ١٩٧٩ كرئيس لمجلس الشعب، بعد خلافهما حول أسلوب إدارة المعارضة في المجلس. ومع هذا كان بمقدور السادات أن يعول على انسحاب مرعي بهدوء. أما عثمان، فقد كان على استعداد دائماً للتكيف مع رغبات السادات وهي صفة مكنته من البقاء في الدائرة المحيطة بالرئيس.

وجدير بالإشارة أنه عادةً ما يُعتبر عثمان أحمد عثمان أكثر الشخصيات ذات النفوذ داخل نخبة السادات. حقيقة أن الرجل قد يبدو للبعض الاستثناء الوحيد من القاعدة

(٩) وفقاً لما ذكره محمد حسين هيكل، بل وسيد مرعي نفسه، فإن تأثير هذا الأخير في السادات كان أقل كثيراً من تأثير عثمان أحمد عثمان.

الخاصة بالتأثير في عملية صنع القرار في ظل نظام يجعل هذه العملية حقاً قاصراً على رئيس الجمهورية، إلا أن النظرة الفاحصة للكيفية التي وصل بها عثمان إلى منصبه توضح بالفعل اقتصار مجال صنع السياسات على رئيس الجمهورية فقط.

ومن ناحية أخرى، فإن ما تمتع به عثمان من تأثير ونفوذ يؤكد صحة فرضيتنا القائلة بأنه لا يمكن فهم النظام السياسي المصري وعلاقات القوى داخله إلا في ضوء العلاقات غير الرسمية التي تحكم هذا النظام. ولعل تاريخ عثمان أحمد عثمان الوظيفي يقدم مثلاً جلياً على طبيعة النظام السياسي في مصر بعد عام ١٩٥٢.

تولى عثمان أحمد عثمان أول منصب وزاري له في عام ١٩٧٣، بعد ثلاثة أسابيع من اندلاع حرب تشرين الأول/أكتوبر. وبالرغم من أنه كان شخصية جديدة نسبياً على المسرح السياسي الرسمي، إلا أن تاريخه في قطاع الأعمال سمح منذ وقت طويل بوجود علاقة وثيقة بينه وبين الدائرة النخبوية الضيقة. وقد بدأ عثمان عمله في قطاع الأعمال في أواخر الأربعينيات، حين أنشأ شركة المقاولات الخاصة به المعروفة باسم «المقاولون العرب»، وقد استفادت هذه الشركة - مثلها مثل معظم القطاع الصناعي في مصر - من اجراءات التخصيص التي طبقت بعد عام ١٩٥٦. وحين نقلت شركات المقاولات الأكبر التابعة لعلام وحسن أبو الفتوح الجزء الأكبر من عملها إلى منطقة الخليج في بداية الخمسينيات، تمكن عثمان تدريجياً من السيطرة على سوق المقاولات المصرية، وإن كان لم يحتل مكانه بين كبار المقاولين في مصر إلا في عام ١٩٥٨. ففي هذا العام، حصلت شركة «المقاولون العرب» على عقد بناء السد العالي. وبذلك ارتبط اسم عثمان بواحد من أضخم مشروعات مصر الصناعية. وفي الوقت نفسه كان عثمان قد بدأ بمد نطاق أعماله إلى منطقة الخليج، كما فعل من قبل كل من علام وأبو العرح. وقد أدى فوز شركة عثمان بعقد بناء السد العالي إضافة إلى توسع نشاطه في الخليج خاصة في العربية السعودية، إلى تدعيم علاقاته بنظام الحكم في مصر وعلى مختلف المستويات.

وفي عام ١٩٦١ أتمت شركة «المقاولون العرب» وصارت واحدة من شركات القطاع العام. وترأس عثمان أحمد عثمان مجلس إدارتها. ولكنه استطاع أن يفلت من حصار رتبة القطاع العام ويضمن لشركته عدداً من الصفقات الخاصة في منطقة الخليج. كما نجح أيضاً من خلال علاقاته بوزير الاسكان آنذاك محمد أبو نصير^(١٠)

(١٠) يُلاحظ ريموند بيكر أن شركة نصير الاستشارية الخاصة كانت تعتمد على شركة «المقاولون العرب» في جزء كبير من نشاطها. انظر:

Raymond William Baker, *Sadat and After: Struggles for Egypt's Political Soul* (London: I.B. Tauris, 1990), p. 20.

الذي كان يشرف على قطاع التعمير، في استصدار قانون وضع خصيصاً لصالح شركة «المقاولون العرب»، يعفي الشركات التي تقوم بجزء كبير من نشاطها في الخارج من النصوص المتعلقة بالعمالة والأجور الخاصة بالقطاع العام^(١١). ويشير ريموند بيكر أنه بفضل هذا القانون «أمكن لعثمان أحمد عثمان تحويل أرباح الدولة (من شركة المقاولون العرب) إلى شركاته الخاصة التي تعمل في الخارج وذلك عن طريق نقل بعض نفقاتها - مثل تحميل شركاته العامة في مصر أعباء الآلات المستهلكة في الخارج، وبهذا يكون قد «خصص» أرباحه «وعمم ديونه»^(١٢).

وجدير بالذكر أن أعمال عثمان في دول الخليج وثقت صلاته بعمليات جهاز المخابرات المصري هناك، إذ إن المخابرات المصرية كانت قد أقامت عدداً من شركات الانشاء والشحن لتكون واجهة لعملياتها في السعودية. وكما يقول محمد حسنين هيكل، فإن العلاقات الوثيقة بين عثمان والنخبة السياسية في عهد عبد الناصر بدأت في السعودية، وعن طريق صلاح نصر مدير المخابرات في ذلك الوقت. وبدأت شركات عثمان في الخليج تسدي خدماتها إلى المخابرات المصرية من خلال القيام بنقل أجهزة ومعدات التخابر من وإلى مصر مع معداتها وأجهزتها^(١٣). وإضافة إلى علاقاته مع جهاز المخابرات، أقام عثمان أيضاً علاقات مع جماعات الإخوان المسلمين التي هربت من مصر إلى السعودية في أواخر الخمسينيات، وهي العلاقة التي استخدمها عثمان في وقت لاحق في أوائل السبعينيات لخدمة السادات. ويبدو أن صلاح نصر كان حلقة الوصل الأساسية بين عثمان ونخبة عبد الناصر، فمن خلاله تم تقديم عثمان إلى المشير عامر ومن خلال هذا الأخير التقى عثمان بالسادات. وطوال فترة الستينيات توثقت علاقات عثمان وعامر والسادات على مستويات متعددة. ففي حين استمرت علاقات العمل بينه وبين صلاح نصر، توطدت علاقته الشخصية بالمشير إلى درجة أنه كان من القلائل الذين حضروا زواج عامر بإحدى الممثلات المصريات - برلنتي عبد الحميد - الذي تم سراً. ولكن الأهم من ذلك، كانت علاقته التي أقامها مع السادات من خلال الحفلات الخاصة التي كان يقيمها عبد الحكيم عامر^(١٤)، وبحيث أنه عندما تولى السادات رئاسة الجمهورية، كان عثمان قد أصبح من الشخصيات الدائمة في الدائرة الاجتماعية المحيطة به.

وفي عام ١٩٧١، قدّم عثمان أول خدمة «سياسية» إلى السادات. فعندما

(١١) المصدر نفسه، ص ٢٠.

(١٢) Clement Henry Moore, «Money and Power: The Dilemma of the Egyptian In-
fitah,» *Middle East Journal*, vol. 40, no. 4 (Autumn 1986), p. 636.

(١٣) مصدر هذه المعلومات هو أحد الأشخاص البارزين في نخبة عبد الناصر، الذي فضل عدم ذكر

اسمه.

(١٤) المصدر نفسه.

اندلعت المظاهرات الطلابية في أول السبعينيات احتجاجاً على عدم وفاء السادات بوعده بأن يكون عام ١٩٧١ هو عام الحسم مع إسرائيل، ألقى السادات بمسؤولية هذه الأحداث على العناصر الطلابية الناصرية واليسارية، وقرر عقد صفقة مع الإخوان المسلمين لمواجهة هذا التيار. وعلى حد قول هيكمل، تمكن السادات من خلال عثمان أحمد عثمان من اجراء اتصالات مع عناصر من الإخوان المسلمين في الخارج وعدهم السادات بعودة سالمة إلى مصر. وكان السادات قد رأى الاعتماد على الجناح الإسلامي من أجل تقويض نفوذ العناصر اليسارية في الجامعات المصرية. ولكن لسوء حظ السادات، فإنه بالرغم من أن استراتيجيته قد حققت أهدافها على المدى القصير، إلا أن صفقته مع الجماعات الإسلامية ارتدت إلى نحره في النهاية.

وفي عام ١٩٧٣، اقترن نجاح عثمان في قطاع الأعمال بنجاحه في تولي منصب سياسي، رغم ادعائه أنه سبق وعُرض عليه منصب وزاري في عهد عبد الناصر ولكنه رفض^(١٥). وقد انضم عثمان إلى الجهاز التنفيذي في عهد السادات ليكون أكثر اقتراباً من تحقيق طموحاته في مجال الأعمال. ومن ذلك كتب عثمان يقول: «لقد أصبحت مقتنعاً بأن في إمكاني أن أحقق شيئاً مفيداً كوزير، بعد أن رأيت أن أهداف وغايات السادات تتفق مع أهدافي»^(١٦). وبعد ترك عثمان الوزارة في عام ١٩٧٦، تولى رئاسة المجموعة البرلمانية لمحافظة الاسماعيلية داخل مجلس الشعب، كما تولى في عام ١٩٧٨ رئاسة نقابة المهندسين.

ولا شك أن علاقة عثمان الوثيقة بالسادات وقربه منه، قد سمحا له بممارسة بعض التأثير في عملية صنع السياسات. ولكن بالرغم من دوره في تنسيق وإخراج سياسات السادات، إلا أنه لم يكن بوسع أن يمارس هذا التأثير لولا اتفاقه مع اتجاهات السادات نفسه، وعلاقته الشخصية معه. وتظل قدرة عثمان على ثني السادات عن عزمه في تبني سياسة معينة موضع شك كبير، ولكن الذي حدث هو أن عثمان - وفي إطار التوجهات العامة التي حددها السادات - قد وجد فرصة للتأثير في الاختيار بين بدائل سياسية محددة. ومن الواضح أن العلاقة بين عثمان والسادات قد حكمتها المصلحة المتبادلة؛ فعلى حين كانت توجهات السادات الاقتصادية واعدة ومبشرة إلى حد كبير في ما يتعلق بتحقيق مصالح عثمان الشخصية، كانت النجاحات التي يحققها هذا الأخير تجسيدا عمليا يثبت أن الصيغة التنموية التي حددها السادات هي التي ستنقذ مصر من حالة الافلاس التي دفعتها إليها اشتراكية عبد الناصر، وتأخذ بيدها إلى مستقبل مزدهر يقوم على أساس المشروع الخاص^(١٧). وقد تدعمت العلاقات بين

Baker, Ibid., p. 25.

(١٥)

(١٦) المصدر نفسه، ص ٢٥.

(١٧) المصدر نفسه، ص ١٧.

الرجلين بدرجة أكبر بسبب زواج ابن عثمان من صفري بنات السادات. ومن ناحية أخرى، استطاع عثمان أن يعين أتباعه المقربين داخل الجهاز التنفيذي، إذ عُيِّن بهجت حسنين وزيراً للاسكان والتعمير خلفاً لعثمان في عام ١٩٧٦، وهو الرجل الذي شغل منصب نائب عثمان في مجلس إدارة شركة «المقاولون العرب» في الخمسينيات. كذلك كان طه زكي وزير الصناعة عام ١٩٨٠، من الأصدقاء المقربين لعثمان منذ الخمسينيات عندما كان طه زكي يرأس شركة «كيما» التابعة للقطاع العام التي عملت مع شركة «المقاولون العرب» أثناء تنفيذ مشروع السد العالي.

ويقدم سيد مرعي مثلاً نمطياً آخر على طبيعة العلاقات غير الرسمية التي سادت بين أعضاء النخبة السياسية في ما بعد عام ١٩٥٢. ويعود وجود مرعي في دائرة النخبة إلى بداية الأربعينيات، حيث كان إحدى الشخصيات السياسية النشطة في الحزب السعدي وأحد أعضاء البرلمان في عام ١٩٤٤. وفي عام ١٩٥٢ عين سيد مرعي عضواً في اللجنة العليا للإصلاح الزراعي، التي ترأسها بعد ذلك. وفي عام ١٩٥٦ عين وزيراً للإصلاح الزراعي، ثم وزيراً للزراعة والإصلاح الزراعي في عام ١٩٥٧. ووفقاً لما ذكره سبرينغبورغ، فإنه يبدو أن صداقة مرعي بذكرياً محيي الدين وقت وقوع الانقلاب العسكري قد ساعدت على تعزيز مركزه لدى النظام الجديد. وقد رد مرعي الجميل لذكرياً محيي الدين من خلال ترقيته أخاه الأكبر عبد العزيز، الذي كان يعمل في وزارة الزراعة التي توليها سيد مرعي^(١٨). كذلك امتدت شبكة العلاقات الشخصية والمنفعة لسيد مرعي لكي تشمل عائلة علي صبري، ففي مقابل مساعدة علي صبري له في تولي رئاسة اللجنة العليا للإصلاح الزراعي، قام سيد مرعي بتعيين عمر صبري - شقيق علي صبري - سكرتيراً له في اللجنة^(١٩).

والواقع أن اختلاط علاقات الدفعة و«الشلة» وعلاقات المنفعة المتبادلة، تظهر في أوضح صورها من خلال قراءة تاريخ سيد مرعي الوظيفي. فيذكر سبرينغبورغ كيف استطاع هذا الرجل أن يقدم إلى جميع زملائه في الجامعة المنتمين إلى «الشلة» نفسها وظائف ومراكز في وزارته، وكان من بين هؤلاء عزيز قدري وحسن مراد وحافظ عوض وأمين زاهر ومصطفى الفار، الذين عملوا جميعاً في وزارة الزراعة بعد تولي مرعي شؤونها. وبعد اقضاء سيد مرعي من وزارة الزراعة في الستينيات، انتقل بعض هؤلاء مثل حافظ عوض وأمين زاهر إلى وزارة التموين التي كان يرأسها حينئذ كمال رمزي ستينو الذي تخرج في كلية الزراعة أيضاً وكان صديق سيد مرعي^(٢٠).

(١٨) Robert Daniel Springborg, *Family, Power and Politics in Egypt: Sayed Bey Marei- his Clan, Clients and Cohort* (Philadelphia: University of Pennsylvania Press, 1982), p. 76.

(١٩) المصدر نفسه، ص ٧٧.

(٢٠) المصدر نفسه، ص ١٠١ - ١٠٥.

وعلى صعيد آخر، يقدم تاريخ مرعي في العمل السياسي مثلاً له دلالة في ما يتعلق بتغير المؤهلات اللازمة للانضمام إلى النخبة السياسية في كل فترة تاريخية؛ ففي فترة الأربعينيات، كانت عضوية مرعي في البرلمان ومركز عائلته في الشرقية هي مؤهلاته للانضمام إلى صفوف النخبة. وفي الخمسينيات، لم يعلق سيد مرعي أهمية كبيرة على مؤهلاته السياسية وركز بدلاً من ذلك على إبراز هويته التكنوقراطية لكي تتواءم مع أولويات النظام الجديد التي وضعها لاختيار أفراد النخبة. ومن ثم أصبح سيد مرعي إلى جانب كل من عزيز صدقي، ومصطفى خليل، وعبد المنعم القيسوني، جزءاً من النخبة التكنوقراطية الجديدة في الخمسينيات. ويلاحظ سبرينغبورغ «أن هذه المجموعة قد أصبحت أساساً لشلة واحدة ضمت من حين إلى آخر أعضاء آخرين من النخبة مثل أنور السادات ومحمود فوزي واسماعيل فهمي»^(٢١). ويعود سيد مرعي مرة أخرى في السبعينيات إلى الالتجاء إلى صورته السياسية التي استخدمها لشغل منصب سكرتير اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي ثم منصب رئيس مجلس الشعب. أما بالنسبة إلى امتزاج العلاقات السياسية بالعلاقات الأسرية أو بالأحرى الزواج السياسي الذي ربط ما بين عائلة مرعي والعائلات البارزة قبل عام ١٩٥٢ وبعده، فقد امتد حتى فترة السبعينيات لكي يربط عائلة مرعي بعائلة السادات عن طريق زواج ابن الأول حسن، بابنة الثاني، نهي.

٢ - السياسيون البيروقراطيون

تميزت النخبة السياسية التنفيذية المصرية في فترة ما بعد عام ١٩٥٢، بأن غالبية أعضائها كانوا ينتمون إلى كوادر جهاز الدولة البيروقراطي. ويفسر استمرار الكوادر البيروقراطية داخل الوزارات المختلفة طبيعة النخبة السياسية المصرية والدور الذي يتوقع أن تضطلع به. فتمثيل هذه الكوادر وبقاؤها، يشير إلى أن المعيار الأساسي الذي حكم عملية تجنيد أفراد النخبة قد تركز حول القدرات أو الكفاءات الإدارية لديهم. وبمعنى أن الانضمام إلى صفوف النخبة السياسية التنفيذية في مصر لم يكن رهناً بتوافر الخبرة السياسية لدى أعضاء هذه النخبة، بل بالأحرى رهناً بقدرتهم على تنفيذ ما يتم تحديده من توجهات سياسية. ومن ثم، أصبح الحيداد السياسي يشكل «قيمة سياسية» هامة في عملية تجنيد الوزراء. والواقع أن طبيعة النخبة البيروقراطية، التي تعززها تقاليد السلطة المركزية هي التي تضمن توافر القدرة على تنفيذ السياسات المتباينة وفي ظل قيادات مختلفة، حيث يظل حجر الزاوية هو خدمة المنصب الأعلى. ومن هنا، فإن الانتقال إلى صفوف النخبة التنفيذية السياسية كان يمثل امتداداً

(٢١) المصدر نفسه، ص ١٠٧.

لأسلوب المعمول به في مختلف الأجهزة البيروقراطية في الدولة، حيث الارتباط بالمنصب عند قمة جهاز الدولة وخدمته يصبح هو الوظيفة الأساسية والهدف الرئيسي للسياسي البيروقراطي. وتتدعم هذه الشبكة بفضل علاقات المنفعة التي تسود النظام المصري ككل، ومن خلال انفصال النخبة عن عملية صنع السياسات.

ويعدّ أسامة الباز مثلاً واضحاً على البيروقراطي السياسي في الحياة السياسية المصرية؛ فبالرغم من أن الباز لم يتولّ قط منصباً وزارياً، فإن مركزه في وزارة الخارجية وفي ديوان رئاسة الجمهورية وضعاه في حلبة السلطة السياسية، إذ عادة ما ينظر إليه باعتباره اليد اليمنى لمبارك وشريكاً ذا تأثير في عملية صنع السياسة. كذلك عرف عن الباز في عهد السادات وخاصة أثناء المفاوضات الخاصة باتفاقيتي كامب ديفيد، أنه قام بدور في عملية صياغة السياسات. والواقع أن الحكم على ما إذا كان الباز، قد مثل بالفعل مدخلاً من مدخلات صنع السياسة، هو أمر يدخل في نطاق التكهنات التي تتعزز إلى حد كبير بسبب سمعة هذا الرجل ووجوده المستمر كعنصر ثابت في ديوان الرئاسة منذ عهد عبد الناصر، مما لا يدع مجالاً كبيراً للشك في أنه قد اضطلع بدور سياسي ما. وفضلاً عن ذلك، فإن الباز ذلك الرجل الذكي والداهية والمحنك والأهم من ذلك كله المتمرس في العمل البيروقراطي، قد تفوّق في فهم الخاصية البارزة التي يعتمد عليها البقاء والاستمرار في المنصب واستطاع في هذا الصدد أن يقرن خبرته السياسية بمتطلبات منصبه.

وفي استعراض سريع لتاريخ الباز الوظيفي، نجد أنه كان من بين الخريجين الواعدين في كلية الحقوق في جامعة القاهرة، حيث عمل في النيابة فترة قصيرة قبل انتقاله إلى وزارة الخارجية كسكرتير ثالث في عام ١٩٥٦. وسرعان ما حصل الباز على منحة من الدولة للدراسة في جامعة هارفارد لنيل درجة الدكتوراه، ولكنه عاد إلى مصر في أواخر الستينيات قبل أن يكمل دراسته العليا في الولايات المتحدة. وبالرغم من أنه كان أساساً موظفاً في وزارة الخارجية إلا أنه عمل دائماً على توطيد صلاته بمختلف الأجهزة البيروقراطية في الدولة، والتي كان من أبرزها علاقته بمكتب سامي شرف الذي كان «مسؤولاً عن شبكة مخبرات عبد الناصر الشخصية»^(٢٢)، وعلاقته بوزارة الاعلام خاصة أثناء فترة تولي هيكل، ووزارة الشباب في فترة تولي كمال أبوالمجد. وقد استطاع الباز منذ السنوات الأولى له في وزارة الخارجية أن يقيم علاقات هامة مع أجهزة الدولة المختلفة خاصة تلك المتصلة مباشرة بالرئاسة. وفي عام ١٩٧٣، اختاره وزير الخارجية اسماعيل فهمي للعمل في مكتبه، ثم عين في عام ١٩٧٥ سكرتيراً

Robert Daniel Springborg, *Mubarak's Egypt: Fragmentation of the Political Order* (٢٢)
(Boulder, Colo.: Westview Press, 1989), p. 31.

للشؤون الخارجية في مكتب حسني مبارك نائب رئيس الجمهورية آنذاك وهو المنصب الذي احتفظ به حتى الآن وإن كان قد أصبح مستشاراً لرئيس الجمهورية.

ونظراً إلى أن الباز قد عمل في مكتب اسماعيل فهمي، أثناء فترة الذروة، التي شهدت أهم قرارات السادات في مجال السياسة الخارجية، ثم عمل بعد ذلك مستشاراً لنائب رئيس الجمهورية في قضايا الشؤون الخارجية، فقد عاش الباز بالفعل في خضم الحلبة السياسية في فترة السبعينيات. وقد كان من المتوقع أن تكون علاقاته بسامي شرف في أواخر الستينيات، عاملاً يجعله غير مؤهل لتولي المناصب التي شغلها في عهد السادات، ولكن الباز تميز بامتلاكه أهم الصفات التي تتطلبها هذه المناصب، التي تمثلت أساساً في تلك الشبكة الواسعة من الاتصالات بالشخصيات السياسية الهامة في النظام، والتي تدعمت بمرور السنين. وفي مقدمة هذه الصلات صلتته بنائب رئيس الجمهورية نفسه، وقدرته الفائقة على تكييف خدماته السياسية بما يلائم الأهداف السياسية القائمة. ويجادل البعض بأن سبب حفاظ الباز على وظيفته هو أنه لم يتقلد قط أي منصب وزاري - وهو ما لم يرغب فيه على الإطلاق - وبالتالي ظل داخل ذلك الإطار المستقر الذي تتميز به الوظائف غير البارزة.

ومن المؤكد أن قدرة الباز على تجاوز السلبيات المحتملة التي كان من الممكن أن تنجم عن قربهِ من رجال عبد الناصر، قد اقترنت بإدراك عميق من جانبهِ أهمية إقامة شبكة من العلاقات داخل أجهزة الدولة المختلفة. وقد استطاع بالفعل على امتداد السنوات الماضية أن يكون تلك الدائرة من الزملاء والأصدقاء داخل أو خارج وزارة الخارجية، ومن هؤلاء مصطفى الفقي الذي تولى حتى أشهر قليلة ماضية منصب سكرتير الرئيس مبارك للمعلومات، وعمرو موسى وزير الخارجية الحالي. ولا شك أنه من خلال رعايته هاتين الشخصيتين وبوصفه مستشاراً للرئيس، يمكنه أن يتمتع بقدر من التأثير في قرارات رئيس الجمهورية. ولكن مع هذا، يتوجب الاحتراس من الوقوع في خطأ اسناد دور إلى الباز أكبر مما تسمح به الطبيعة الفردية لنظام الحكم في مصر. ويعني ذلك، أن تأثير الباز في رئيس الجمهورية ليس بالتأثير الدائم أو الصريح، إذ أنه لا يمارس هذا التأثير في عملية صنع القرار من خلال قنوات رسمية أو ضغوط منظمة. وبعبارة أخرى، يمكن القول، إنه في إطار التوجهات العامة لرئيس الجمهورية، هناك فرصة أمام الباز للمناورة من خلال منصبه واتصالاته، ولكن مركز قوته وشبكة علاقاته يظلان مرتبطين بشكل مطلق وكامل بتبعيته وولائه المخلص لرئيس الجمهورية.

٣ - التكنوقراطيون المهنيون

يعد التكنوقراطيون المهنيون - مثلهم في ذلك مثل البيروقراطيين - شخصيات

ثابتة ودائمة في النخبة السياسية التنفيذية في مصر، حيث مثل المهندسون والمحامون ورجال الاقتصاد وأعضاء السلك الجامعي بصفة عامة، أكبر المصادر المهنية لتجديد أعضاء الوزارات. وإذا كانت القدرة على إدارة وتنفيذ السياسات تؤهل كلاً من البيروقراطيين والمهنيين لتولي المناصب داخل الجهاز التنفيذي، إلا أن اختيار المجموعة الأخيرة لشغل تلك المناصب يرتبط بالتوجهات التنموية التي حاول أن يرسخها النظام الحاكم. فوجود المهندسين بصفة مستمرة في الوزارات التي تعاقبت في فترة ما بعد عام ١٩٥٢ إنما ينظر إليه في إطار الأولوية التي منحها النظام للتصنيع خاصة منذ عام ١٩٥٦، تماماً مثلما يرتبط بروز مجموعة الاقتصاديين منذ عام ١٩٦٨ بمحاولات النظام تحرير الاقتصاد المصري. وكذلك شكّل المحامون ورجال الاقتصاد الجزء الأكبر من الكوادر المهنية التي شاركت في وزارات فترة السبعينيات وهو ما يعود أيضاً إلى برنامج التحرير الاقتصادي الذي استهدفه السادات.

هذا، ويعتبر المهنيون التكنوقراطيون أداة هامة في عملية تحديد المسار الذي سيتم من خلاله وضع التوجهات العامة للسياسة موضع التنفيذ، لأنهم هم المسؤولون عن ترجمة التوجهات السياسية إلى تدابير واجراءات ملموسة ومحددة. والواقع أن العنصرين البيروقراطي والمهني داخل النخبة السياسية يكمل كل منهما الآخر. وعندما تجتمع الخبرة الادارية والفنية في شخص واحد وهو ما يطلق عليه حينئذ البيروقراطي المهني، فإنه يمكن ضمان درجة عالية من الدقة في تنفيذ السياسات. كما أن اجتماع هاتين الصفتين يقلل من احتمالات وجود تعارض داخل النخبة بين البدائل السياسية المقبولة وبين إمكانية تنفيذها. بل والأهم من ذلك، أن اجتماع هاتين الصفتين يحول دون احتمال استخدام العناصر البيروقراطية سلطتها في تعويق تنفيذ التوجهات السياسية.

وجدير بالذكر أن عدم الالتزام الايديولوجي يعدّ الضمان لحصول المهنيين التكنوقراطيين - شأنهم في ذلك شأن البيروقراطيين السياسيين - على مناصبهم السياسية واحتفاظهم بها. ويقدم كل من مصطفى خليل رئيس وزراء مصر في عام ١٩٧٨ ورفعت المحجوب رئيس مجلس الشعب من عام ١٩٨٤ حتى عام ١٩٩٠، مثلين واضحين على هذا النوع من الكوادر. فرفعت المحجوب الذي عمل أصلاً أستاذاً في كلية الاقتصاد بجامعة القاهرة، كان عضواً نشطاً في التنظيم الطلابي للاتحاد الاشتراكي العربي في الستينيات. وقد اشتهر المحجوب بإيمانه بالاشتراكية والقومية العربية وتحمسه لهما، الأمر الذي جعله الشخصية المناسبة لترويج توجهات عبد الناصر والاشتراكية أثناء الستينيات. ثم انضم المحجوب في السبعينيات إلى الأمانة العامة للحزب الوطني الديمقراطي - حزب السادات الحاكم - وشهدت آراؤه السياسية والتزامه الايديولوجي تحولاً حاداً في هذه الفترة، فقد تخلّى عن آرائه

الاشتراكية التي اعتنقها في الستينيات لكي يتبنى بدلاً منها منهج السادات في تحرير الاقتصاد وفي تحقيق التقارب مع الغرب، كما أنه بعد أن كتب مدافعاً عن الحاجة الحتمية إلى الوحدة العربية، أصبح يدافع عن السلام المنفصل مع إسرائيل. وفي أواسط الثمانينيات حقق أخيراً هذا التخلي الأيديولوجي من جانب المحجوب ثماره، حيث تولى أسمى منصب سياسي بعد رئيس الجمهورية حين عينه مبارك رئيساً لمجلس الشعب، وهو المنصب الذي أظهر المحجوب من خلاله ولاءه غير المحدود لتوجهات الرئيس. وقد استطاع المحجوب تدريجياً أن ينشئ شبكة خاصة به داخل النخبة، وامتدت رعايته لكي تشمل عاطف صدقي رئيس وزراء مصر الحالي الذي تولى المنصب بناءً على تزكية المحجوب له لدى رئيس الجمهورية^(٢٣).

أما مصطفى خليل، فهو أصلاً مهندس قضى السنوات العشر الأولى من حياته العملية (١٩٤١-١٩٥١) يعمل في هيئة السكة الحديدية. وفي عام ١٩٥٤، عُين في مجلس الإنتاج، لكي يتولى بعد ذلك في عام ١٩٥٦ وزارة النقل. وفي عام ١٩٦٥، جمع بين منصبه كوزير للنقل وبين منصب نائب رئيس الوزراء. وفي عام ١٩٧٨ عينه السادات رئيساً للوزراء. والحقيقة أن حياة مصطفى خليل العملية سواء داخل النخبة الوزارية أو خارجها، مثيرة للاهتمام، فعمله السياسي والمهني يكشف عن تنافس شديد بين مختلف المناصب الخاصة والعامة مما يلقي الضوء على شبكة العلاقات الشخصية ذات التأثير في عملية تجنيد أفراد النخبة، وعلى التداخل والتشابك بين مختلف دوائر النخبة في مصر.

فمصطفى خليل واحد من مجموعة التكنوقراطيين التي دخلت الحكومة عام ١٩٥٦، حيث كان - شأنه في ذلك شأن عبد المنعم القيسوني وزير المالية وعزيز صدقي وزير الصناعة - بين المهنيين التكنوقراط الجدد الذين قَدَّمهم هيكل إلى قادة ثورة عام ١٩٥٢. ومنذ بداية عمله السياسي، اشتهر مصطفى خليل بتوجهاته الاقتصادية الليبرالية مما وضعه في مجموعة واحدة مع جناح زكريا محيي الدين داخل النخبة. وعندما وصل الحوار بين حكومة محيي الدين والولايات المتحدة إلى طريق مسدود، أعفى مصطفى خليل من منصبه اسوة بسائر أعضاء الحكومة عام ١٩٦٦. وبعد ذلك، انتقل مصطفى خليل إلى رئاسة اتحاد الاذاعة والتلفزيون، وهو المنصب الذي يقال إن هيكل رشحه له، وفي عام ١٩٧١، عندما ترك هيكل وزارة الإرشاد القومي، عرض على مصطفى خليل منصباً في مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية التابع لجريدة الأهرام، وقد قبل خليل هذا المنصب حيث ترأس قسماً للأبحاث يعنى

(٢٣) كان المحجوب وعاطف صدقي وعائشة راتب (وزيرة الشؤون الاجتماعية من عام ١٩٧٣ حتى عام ١٩٧٧) شركاء في مكتب للاستشارات القانونية.

بالدراسات المتصلة بقطاع النفط . ووفقاً لما ذكره هيكمل ، فقد كانت مهمة خليل الرئيسية في هذا المركز القيام بسلسلة من التقديرات الاستراتيجية الخاصة بالكيفية التي يمكن بها استخدام سلاح النفط في الحرب .

وفي عام ١٩٧٥ ، انتقل مصطفى خليل من الأهرام ، بعد أن تركه هيكمل ، حيث عمل في البنك العربي الدولي رئيساً للوحدة الاستشارية ، ثم خلف القيسوني كرئيس لمجلس ادارة البنك بعد أن عاد الأخير إلى صفوف الوزارة وترأس المجموعة الاقتصادية داخلها . وفي العام نفسه ، انتُخب مصطفى خليل نقيباً للمهندسين ، ثم انتُخب في العام التالي (١٩٧٦) أميناً عاماً للجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي ، وهو المنصب الذي ظل يشغله حتى عينه السادات رئيساً للوزراء في عام ١٩٧٨ . ويذكر هيكمل أن هذا التعيين قد تم بناء على نصيحة السفير الأمريكي في مصر هيرمان ايلتس . وبعد أن استقال ابراهيم كامل من منصبه كوزير للخارجية ، جمع مصطفى خليل بين رئاسة الوزراء ووزارة الخارجية . هذا ، وقد عاد مصطفى خليل مرة أخرى لكي يرأس مجلس ادارة البنك العربي الدولي بعد تركه الوزارة ، وهو المركز الذي ما زال يشغله حتى ساعة كتابة هذه السطور .

وجدير بالاشارة أنه عادة ما يتردد في الدوائر السياسية المصرية أن صلات مصطفى خليل بالاسرائيليين والأمريكيين كانت من أهم المؤهلات السياسية التي حكمت اختيار السادات إياه . وعندما ترك خليل الوزارة ، عينه السادات نائباً لرئيس لجنة العلاقات الخارجية في الحزب الوطني الديمقراطي في عام ١٩٨٠ - وهو المنصب الذي لا يزال يشغله أيضاً حتى الآن - حيث يعنى أساساً بالعلاقات المصرية - الاسرائيلية . والواقع أن مصطفى خليل نفسه لا يحاول تبرئة نفسه من هذه السمعة بل عادة ما يؤكد على الملأ . وقد كان مصطفى خليل من بين الشخصيات التي دعيت رسمياً إلى حضور مؤتمر حزب العمل الأخير الذي عقد في إسرائيل في تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٩١ ، وبعد عودته ، أعد ملفاً كاملاً بأجراءات وأعمال هذا المؤتمر قدّمه إلى أصدقائه المقربين^(٢٤) .

إن استعراض حياة مصطفى خليل العملية مهم من نواح عديدة ، فعلى حين ينتمي الرجل إلى تلك المجموعة القليلة داخل نخبة السادات التي لم تتغير توجهاتها السياسية منذ الستينيات ، إلا أنه نجح في أن يضع هذه التوجهات في المقام الثاني لمطالبات منصبه الرسمي طوال قرابة عشرين عاماً . وقد اعتمد تعيين خليل في فترة الخمسينيات - مثلما كان الحال مع سيد مرعي - على مؤهلاته التكنوقراطية . ولكن

(٢٤) شاهدتُ بنفسني هذا الملف أثناء مقابلي مع إحدى الشخصيات السياسية ، واعتذر عن عدم ذكر اسمه بناءً على طلبه .

طوال فترة الخمسينيات والستينيات تطالبت الوظائف التي تقلدها مصطفى خليل، وعلى مستويات مختلفة، الترويج لايديولوجيا عبد الناصر الاشتراكية. كان مصطفى خليل عضواً في النخبة الوزارية، ورئيس اتحاد الاذاعة والتلفزيون، وأحد أتباع هيكل في مؤسسة الأهرام، وعضواً في اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي منذ إنشائه. وجميع هذه المناصب التي شغلها خليل في عهد عبد الناصر كانت تتطلب توجهات سياسية تتناقض مع تلك التي دافع عنها وحمل لواءها في السبعينيات. ومع هذا، فإن الذين عرفوا مصطفى خليل عن كثب يقولون ان ميوله كانت دائماً ميولاً ليبرالية، إلا أنه استطاع ببراعة أن يحجم توجهاته السياسية وفقاً لما تقتضيه الظروف.

وقد نجح مصطفى خليل - شأنه في ذلك شأن هؤلاء الذين غيروا ميولهم السياسية بما يتلاءم مع التغيرات المتواترة في توجهات رئيس الجمهورية - في الاحتفاظ بمركز داخل الدائرة النخبوية الأوسع منذ عام ١٩٥٤، وذلك من خلال نجاحه في إخفاء أو تجاهل معتقداته السياسية. وعلى أية حال، فمن الواضح أن ضمان الحصول على منصب والبقاء فيه، كان الأمر الذي يحظى بالأولوية المطلقة من جانب أفراد النخبة، وليس الرغبة أو القدرة أو المطالبة بالمشاركة في صنع سياسة البلاد. ومرة أخرى، وكما أشرنا من قبل بالنسبة إلى عثمان أحمد عثمان نجد أن الدور الذي قام به مصطفى خليل في فترة السبعينيات كان أكثر اتفاقاً مع ميوله السياسية. ولا يعني ذلك أنه لو كان السادات قد استدعى مصطفى خليل لأداء مهمة تختلف مع توجهاته الشخصية، لكان من المشكوك فيه أن يرفض هذا الأخير تقديم خدماته.

وعلى صعيد آخر، يشير ذلك المزيج من المناصب التي تقلدها مصطفى خليل إلى نمط التداخل بين دوائر النخبة في مصر. فمصطفى خليل، بوصفه تكنوقراطياً، كان ينتمي في فترة الخمسينيات والستينيات إلى النخبة المتميزة أكاديمياً ومهنيّاً التي احتلت بصفة عامة الحلبة السياسية، على حين أن عمله في قطاع الأعمال في فترة السبعينيات يكشف مرة أخرى عن التداخل بين دوائر النخبة الاقتصادية والنخبة السياسية، تلك الخاصة التي تميز بها النظام السياسي المصري بعد عام ١٩٥٢.

الخلاصة

«ان تحقيق النجاح السياسي يتطلب من الفرد أن يقيم العديد من العلاقات الشخصية بحيث انه حين تتغير الأوضاع بسرعة، لا يجد نفسه وحيداً دون حليف واحد على الأقل من بين هؤلاء الذين بدأ نجمهم في الصعود»^(٢٥).

Springborg, *Family, Power and Politics in Egypt: Sayed Bey Marei—his Clan, Clients (٢٥) and Cohort*, p. 69.

أخذاً بهذا المعيار، يمكن القول إن معظم أفراد النخبة السياسية في مصر في فترة ما بعد عام ١٩٥٢ قد حققوا نجاحاً سياسياً. ففي داخل الأنماط الرسمية لتجنيد أفراد النخبة، كانت تكمن شبكة من العلاقات غير الرسمية، وهو الأمر الذي يمكن فهمه في ضوء غياب الرقابة الفاعلة على أنشطة وتوجهات النظام السياسي من جانب، وغياب دور الجماعات المنظمة - سواء كانت أحزاباً أو نقابات أو جماعات ضغط أو غيرها - من جانب آخر، ومن ثم يصبح المبدأ الأساسي الذي يركز عليه هذا النظام ذا طبيعة شخصية إلى حد كبير، كما يعتمد هذا النظام على علاقات المنفعة التي تنشأ بين أفراد «الشلة» والدفعة وبين أصدقاء رئيس الجمهورية الشخصيين، سواء كانوا داخل السلطة التنفيذية أو التشريعية. والواقع أن هذا النمط من أنماط التجنيد يفسر إلى حد كبير الخصائص التي تميزت بها النخبة السياسية بعد عام ١٩٥٢. فالتكوين المهني والتداخل بين مختلف دوائر النخبة (العلمية والاقتصادية والسياسية) والتركيز المطلق للسلطات في يد رئيس الجمهورية مع انعزال النخبة الرسمية كمجموعة عن عملية صنع القرار، كلها أمور تبدو مقبولة ومعقولة في ضوء وجود تلك الشبكة غير الرسمية التي تحكم عملية تجنيد أفراد النخبة وتنظيمها واستمرارها.

وسوف نقدم في الفصل التالي تلخيصاً لأنماط وأسباب بقاء النخبة واستمرارها، ذلك أن عملية إعادة تدوير النخبة، وليس تغييرها - وهي التي ميزت النظام السياسي المصري منذ عام ١٩٥٢ - تعد ذات أهمية حاسمة في فهمنا الوضع السياسي الحالي في مصر واحتمالات تطوره المستقبلي.

الخاتمة

لا يمكن فهم النخبات ودراستها إلا داخل اطار العلاقات الاجتماعية والسياسية؛ ذلك أن العنصر الهام في دراسة النخبات، هو ذلك النمط من العلاقات القائمة داخل النظام السياسي من جانب، وبين هذا النظام والمجتمع ككل، من جانب آخر. ونعني بهذه العلاقات تلك السائدة بين أفراد النخبة وبين الأجهزة السياسية في الدولة، والجماعات السياسية، وبين النخبة والجمهور ككل. وتشكل هذه العلاقات جوهر عملية تحليل النخبة، إذ انه استناداً إلى طبيعتها، يمكن رصد الهياكل السياسية والاجتماعية وكذا عمليات السيطرة وتوزيع القوى داخل المجتمع.

وقد تناولنا في هذه الدراسة النظام السياسي المصري بعد عام ١٩٥٢، من خلال مناقشة دور النخبة السياسية وأنماط تجنيد أفرادها. وحقت دراسة الحالة التي اخترناها وهي النخبة الوزارية في فترة السبعينيات، الفرضيات الأساسية التي طرحها مشروع هذه الدراسة. ولقد كشف التحليل الدقيق لدور هذه النخبة وأنماط تجنيدها عن الطبيعة الشخصية للحكومة في مصر، وعن هامشية الجهاز التنفيذي في عملية صنع القرار، وعن استمرار النخبة منذ عام ١٩٥٢ وبقائها. وسنولي اهتماماً وثيقاً في هذا الفصل الختامي، بعملية بقاء النخبة واستمرارها منذ عام ١٩٥٢ والخصائص السياسية التي ميزت كلاً من أفراد النخبة ومن النظام السياسي وسمحت بهذه الاستمرارية. وتنهض دراستنا هنا على فرضية أساسية وهي أن السلبية السياسية أو الحياد السياسي الذي اتصفت به أو بها غالبية أفراد النخبة السياسية في مصر، وتكوينها البيروقراطي، إضافة إلى افتقارها المعارضة والمنافسة السياسية الفاعلة، وسيطرة الطبيعة الشخصية أو «الشللية» في الحياة السياسية المصرية. كلها عوامل ساهمت بدرجات متفاوتة في بقاء النخبة واستمرارها بالرغم من أن أدائها وكفاءتها في مواجهة

التحديات التنموية والاجتماعية والسياسية كانا موضع تساؤل وشك.

أولاً : اعادة تدوير النخبة السياسية

تتصل طبيعة النظام السياسي المصري وطبيعة تكوين أفرادها بعوامل أخرى عديدة ضمنت استمرارية النخبة السياسية، ذلك أن تكوين النخبة البيروقراطي والمهني وهيكلها القائم على المنفعة الشخصية، وانعزالها عن عملية صنع السياسات، كل ذلك لا يصلح وحده لتفسير استمراريته. ولكن اقتران هذه العوامل بعوامل أخرى هو الذي ضمن تلك الاستمرارية.

وكما أشرنا في مقدمة هذا العمل، فإن استمرارية النخبة عموماً تُعزى بصفة عامة إلى عوامل عديدة:

- ١ - امتلاك صفات وقدرات فائقة سواء كانت حقيقية أو مزعومة.
 - ٢ - الممارسة الفعلية للسيطرة.
 - ٣ - القدرة على التجديد المستمر لهذه الصفات والقدرات من أجل استمرار السيطرة.
 - ٤ - قدرة مجموعة النخبة على التعبير عن مصالح الجماعات المؤيدة لها سياسياً وحشد مساندة الجماهير وتأييدها لزعامتها.
 - ٥ - القدرة على مواجهة التحدي.
- ويؤدي فشل النخبة في السواء بهذه المعايير إلى بدء عملية تغييرها على نحو تدريجي، وتتنحى مفسحة الطريق أمام ظهور نخبة جديدة.
- يبدو أنه يبدو أن غياب المعايير السابقة الخاصة باستمرارية النخبة وتغييرها، هو السبب المباشر في استمرارية بقائها في مصر، بمعنى أن النخبة السياسية المصرية قد استمرت بلا تغير منذ عام ١٩٥٢ لأن المعايير التي من المفترض نظرياً أن تفضي إلى تغييرها كانت العوامل ذاتها التي أدت إلى بقائها. إضافة إلى ذلك مثلت عملية إعادة تدوير النخبة دوراً مهماً في الحيلولة دون استبدال أفرادها.

١ - الحياد السياسي

إذا استطعنا بتبسيط شديد أن نعبر عن عملية تجنيد أفراد النخبة بشكل معادلة، لأمكننا تحديد معيار اختيار أفرادها. وبعبارة أخرى نقول لو أن المهنيين التكنوقراطيين

هم العناصر التي تتمتع بأفضل فرصة للتجنيد في صفوف النخبة التنفيذية، فما هو المعيار الذي على أساسه يتم تفضيل أحدهم على الآخر؟ أي لو أن هناك ١٠٠٠ شخص توافرت فيهم المواصفات الموضوعية اللازمة لتجنيد أفراد النخبة، فعلى أي أساس يتم اختيار عشرة أشخاص منهم بالذات؟ ويشير التداعي المنطقي إلى أن هؤلاء العشرة لا بد أنهم يتمتعون بمواصفات إضافية تتجاوز مؤهلاتهم المهنية، وبمعنى أنهم إما يتمتعون بتأييد مجموعة ما من الناخبين أو أنهم يمثلون مصالح مجموعة معينة، أو أنهم يمتلكون تاريخاً أو خبرة سياسية أو أنهم يجمعون بين كل تلك العناصر.

وتجدر الإشارة، إلى أن جميع من أجريت معهم مقابلات شخصية أثناء إعداد هذه الدراسة قد قللوا من أهمية التفوق المهني كمعيار للتمييز عند اختيار الوزراء. ولعل الأمر المثير للاهتمام حقاً، أن من بين المحللين السياسيين والصحفيين والكتاب الذين قابلتهم، كان الوزراء هم الأكثر حسماً في رفضهم إعطاء هذا المعيار أولوية على المعايير الأخرى الخاصة بتجنيد أفراد النخبة، وكان أقصى ما اتفقوا عليه أن الكفاءة المهنية لا تمثل حداً فاصلاً عند اختيار الوزراء، بالرغم من أنها قد تمنحهم فرصة أفضل للاستمرار داخل الجهاز التنفيذي. وقد عبر كمال أبوالمجد (وزير الاعلام ١٩٧٤ - ١٩٧٥) عن ذلك بطريقة صريحة أثناء محادثتي معه قائلاً: «لقد كانت الوسطية هي المعيار الذي يعول عليه عند تجنيد الوزراء وليس التفوق المهني». وقد اتضح لي من خلال ما أجرите من بحث أثناء هذه الدراسة، أن فكرة الوسطية لا تعبر عن المستوى المهني بقدر ما تشير إلى الحياد السياسي «أو المواقف القابلة للتفاوض»، وهي في هذا تمتد من مجرد الافتقار إلى التزام أيديولوجي واضح، لكي تصل إلى القدرة على التصرف والعمل على تحقيق أي توجه أيديولوجي تكلف بتبنيه. ومن الواضح أن الافتقار إلى الالتزام السياسي، والشرعية الشخصية، والزعامة السياسية، كلها كانت من العوامل التي تسهم بشكل ايجابي في إتاحة الفرصة أمام الانضمام إلى صفوف النخبة في فترة السبعينيات. وإذا كانت هناك قلة من الأفراد قد استطاعوا الوصول إلى مناصب عليا في الدولة دون أن ينطبق عليهم الاطار السابق بشكل كامل، فإن ذلك يعود إلى امتلاكهم صفات أخرى بديلة. فعلى سبيل المثال، نجد أن معيار الوسطية لا ينطبق على سيد مرعي سواء على المستوى السياسي أو المهني، ومع هذا، فقد استطاع الوصول إلى منصبه وضمان بقائه من خلال تلك الشبكة المعقدة من اتصالاته الشخصية، وكذلك تدعيم فريق أتباعه داخل أجهزة الدولة وتعزيز علاقته مع رئيس الجمهورية شخصياً. كذلك، لا ينطبق معيار الوسطية على أسامة الباز، ولكن شبكة صلاته - مثل سيد مرعي - قد ضمنت له تلك الاستمرارية، فضلاً عن قدرته الفائقة على التكيف التي خلقت منه سياسياً بارعاً حقاً.

وقد سألت حجازي في إحدى المقابلات التي أجريتها معه عن معايير اختيار

الوزراء فأجاب قائلاً: «إنها معايير مهنية وشخصية، فقد كنت أرشح هؤلاء الوزراء الذين كانت لي معرفة سابقة بهم سواء اجتماعياً أو من خلال العمل... وقد حدث أن اخترت في إحدى المرات شخصاً لرئاسة وزارة الزراعة، ولم أكن أعرفه شخصياً ولكنني سمعت أنه كان على درجة عالية من الكفاءة المهنية. واعترف أنني ندمت على هذا الاختيار في ما بعد؛ فقد ثبت أنه يفتقر إلى الكفاءة على المستويين (كان يقصد المستوى الشخصي والمهني). وأعتقد أنني لو كنت أعرفه من قبل لما ارتكبت هذا الخطأ».

إن المعرفة الشخصية وشبكة العلاقات غير الرسمية التي تحكم عملية الدخول إلى صفوف النخبة التنفيذية، لا تتضح فقط بين الوزراء الأعضاء في الوزارة نفسها، بل بين الوزراء جميعهم بصفة عامة. ففي نهاية كل مقابلة أجريتها مع وزير سابق، كنت أعرض عليه قائمة بأسماء الوزراء الـ ١٧٤ الذين شملتهم الدراسة، ولم يزد عدد الأسماء الذين لم يعرفهم أي منهم عن عشرة. غير أنه من الملاحظ أن معرفة الوزراء بعضهم بعضاً لم تقتصر على مجرد المعرفة بالاسم، بل إنها كانت تمتد لتشمل معرفة العائلة وطبيعة الميول السياسية، وطبيعة العمل بل والفضائح الشخصية في بعض الحالات، وهو ما اتضح من خلال اجابات الوزراء السابقين الذين قابلتهم حين سألتهم عن أحد الأسماء التي اشتملت عليها القائمة.

٢ - المسؤولية والمساءلة

ناقشنا من قبل وبشكل مكثف في أجزاء عديدة من هذه الدراسة، هامشية النخبة السياسية المصرية في عملية صنع السياسات، فاتضح كيف أن الحكومة في مصر تتجسد في شخصية رئيس الجمهورية الذي يتولى تحديد توجهات سياسة الدولة، ويظل بصفته الفردية مسؤولاً عن أداء النظام. كذلك كشفت معالجتنا السابقة ديناميات التنظيم السياسي عن غيبة مبدأ المسؤولية السياسية للسلطة التنفيذية في مصر. والواقع أن غيبة المسؤولية السياسية أو تقييدها يعمل كضابط يحد من احتمال تركيز السلطة في يد السلطة التنفيذية، فكما يقول ادوين هولاندر «إن المسؤولية تصبح وسيلة ضغط هامة للحصول على مزيد من السلطة. كما أنه من الممكن الانتقاص من أهمية المركز الذي يشغله أي شخص من طريق الحد من مسؤولياته»^(١).

ويتضافر مثل هذا الحد من مسؤولية النخبة مع ما يستتبعه من الحد من سلطتها، لكي ينتقص من إمكانية مساءلة الناجحين لها. هذا في الوقت الذي تعمل فيه شبكة العلاقات النفعية التي تحكم عملية تجنيد أفراد النخبة على تضائل - بل ربما القضاء تماماً على - حاجتهم إلى الشرعية السياسية على المستوى الشخصي أو مطالبتهم

(١) Edwin Paul Hollander, *Leadership Dynamics: A Practical Guide to Effective Relationships* (New York: Free Press, 1978), p. 47.

بها. ونظراً إلى أن النخبة التنفيذية لا تتولى مناصبها من طريق الانتخاب، ولا تمثل مصالح أي جماعة أو تدين بمناصبها هذه لها، علاوة على أنها ليست مسؤولة أمام مجموعة من الناخبين، ولا تشترك في عملية وضع السياسات، فإن هذه النخبة وفقاً لهذا التحديد لا يمكن مساءلتها أو محاسبتها سياسياً. ولكنها تظل بسبب علاقات المنفعة مسؤولة في النهاية أمام راعي النظام بأسره ونعني بذلك رئيس الجمهورية. بيد أن هذه المسؤولية أمام رئيس الجمهورية يكون معيارها الكفاءة الإدارية وليس الاسهام السياسي، ولا يترتب على هذه المسؤولية ارتباط بقاء النخبة واستمرارها باستمرار الفترة الرئاسية بالنسبة إلى راعيها، ذلك أن هامشية دور النخبة في عملية صنع القرار، وقدرتها على التكيف السياسي، والتزامها الإداري في المقام الأول، كل ذلك يجعلها قادرة على تجاوز وجود راعيها والتفوق في خدمة خلفه الذي يتولى تلقائياً إلى جانب منصبه شبكة المحسوبية. وهكذا تضمن السلبية السياسية بقاء النخبة وتقلل من احتمالات حدوث تغير حقيقي فيها.

٣ - إعادة توزيع مناصب النخبة

تضمن عملية إعادة تدوير النخبة أو إعادة توزيع المناصب بين أفرادها، استمرار النخبة السياسية الرسمية في مصر سواء في المناصب التنفيذية، أو التشريعية، أو البيروقراطية، أو مختلف المناصب العليا في الدولة. وعلى حين أن استبدال أفراد النخبة يمهّد لتغيرها من الناحية النظرية، فإن إعادة تدوير النخبة يشكّل أساس آلية استمرارها وبقائها في مصر.

إن دائرة النخبة السياسية في مصر هي بصفة عامة دائرة مغلقة ومقيدة بالرغم من التغيرات الملحوظة التي تحدث داخلها، والتي تعطي انطباعاً ظاهرياً بأن النخبة تتغير بصفة دورية، بينما أن هذه التغيرات الداخلية ذاتها هي التي تضمن بقاء النخبة نفسها. وتمثل التغيرات التي تحدث داخل الدائرة النخبوية الأوسع، قنوات للانتقال ما بين المناصب المماثلة في أجهزة الدولة، أو من وضع نخبوي إلى آخر، أو قنوات للتقلب والتأرجح بين المناصب السياسية والاقتصادية. وإذا كان المعدل السريع لتغير الوزارات في مصر يوهم بتغير النخبة، إلا أن الحقيقة أن كل ما تفعله التغيرات الوزارية هو مجرد إعادة توزيع أفرادها على مختلف المناصب السياسية والمناصب العليا في الدولة. وقد أوضحت الاحصاءات الخاصة بالمصادر الوظيفية لتجديد أفراد النخبة الوزارية في فترة السبعينيات ومستقرهم الوظيفي بعد ترك المنصب الوزاري، أن الجهاز البيروقراطي في الدولة هو أكبر مصدر لتجديد الوزراء وأكبر ملتقى لهم بعد اعفائهم من مناصبهم، وأن الجهاز البيروقراطي التابع لمؤسسة الرئاسة ومجلس الوزراء يمثل بصفة خاصة قناة هامة لدخول صفوف النخبة التنفيذية، كما يستوعب في الوقت

نفسه العناصر التي تخرج من هذه النخبة نتيجة التغيرات الوزارية المتعاقبة. وكذلك الحال بالنسبة إلى مجلس الشعب ومجلس الشورى اللذين يمثلان مجالاً هاماً من مجالات استيعاب الوزراء السابقين. وعلى حين يعدّ منصب المحافظ درجة في سلم الصعود إلى المنصب الوزاري، فإن الوظائف الاستشارية للوزراء ورؤساء الوزراء تنشأ أساساً لكي تستوعب الوزراء السابقين. ونستطيع أن نسوق هنا بعضاً من الأمثلة العديدة على ذلك؛ بعد تركه وزارة الزراعة في فترة الخمسينيات، انتقل سيد مرعي ليصبح سكرتيراً عاماً للاتحاد الاشتراكي العربي في الستينيات، ثم تولى رئاسة مجلس الشعب في السبعينيات، ثم تفرّغ لقطاع الأعمال الخاص بعد اعفائه من هذا المنصب الأخير. وعبد العزيز حجازي، انتقل من اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي العربي إلى الوزارة في الستينيات، ثم إلى رئاسة الوزراء في السبعينيات، ثم إلى العمل الاستشاري في القطاع الخاص في الثمانينيات. وممدوح سالم انتقل من جهاز الأمن في الستينيات، إلى منصب محافظ الاسكندرية، ثم إلى مقعد الوزارة ثم رئاستها، ثم إلى مساعد رئيس الجمهورية في السبعينيات. كذلك، صعد مصطفى خليل من منصب الأمين العام للاتحاد الاشتراكي في السبعينيات إلى رئاسة الوزارة في عام ١٩٧٨، ثم إلى قطاع الأعمال الخاص، علاوة على رئاسة لجنة العلاقات الخارجية في الحزب الوطني الديمقراطي في الثمانينيات. كما انتقل كمال حسن علي من جهاز المخابرات إلى منصب وزارة الخارجية، ثم إلى رئاسة الوزارة في السبعينيات، لكي يتجه بعد تركها إلى قطاع البنوك في الثمانينيات. وأيضاً انتقل مصطفى كمال حلمي من مجلس الوزراء إلى الجهاز البيروقراطي التابع لمؤسسة الرئاسة في أواخر السبعينيات، لكي يتولى بعد ذلك رئاسة مجلس الشورى في التسعينيات. وكذلك الحال بالنسبة إلى رفعت المحجوب الذي انتقل من صفوف الاتحاد الاشتراكي في الستينيات وبداية السبعينيات، إلى الأمانة العامة للحزب الوطني الديمقراطي الحاكم، ثم إلى رئاسة مجلس الشعب في الثمانينيات. كما تم رفع علي لطفي من منصبه الوزاري في السبعينيات إلى رئاسة الوزارة، لكي يتولى بعد ذلك رئاسة مجلس الشورى في الثمانينيات. وقد يجادل البعض بأن هذه ليست إلا حالات فردية، ولكن البيانات الرقمية والاحصاءات التي سبق أن قدمناها في هذه الدراسة، والخاصة بالنخبة الوزارية في فترة السبعينيات، تشير إلى ارتفاع ملحوظ في معدل تغير المناصب بين أعضاء النخبة. ولعل الأمر الجدير بالملاحظة هنا، هو عدم ارتباط حركة التنقلات الداخلية التي تحدث بين أعضاء النخبة في الفترة الرئاسية بالنسبة إلى أي رئيس، بل ان إعادة تدوير النخبة تخلق في الواقع مصدراً دائماً من المجندين لخدمة الرئيس الجديد.

ويضاف إلى ما سبق أن النخبة المصرية ليست نخبة متنوعة، بمعنى أنه لا يمكننا الحديث عن مجموعات نخوية متنافسة سواء كانت اقتصادية أو سياسية أو ثقافية أو

عسكرية. فجميع هذه المجموعات تتجسد في كيان واحد، وهو ما يشهد به تاريخ مصر المعاصر. ويعود هذا في الحقيقة إلى ذلك التداخل والتشابك بين النخبة السياسية الرسمية من جانب، والنخبة الاجتماعية التي تتكون من الكوادر العليا التعليمية والمهنية، والنخبة الاقتصادية التي تضم شخصيات سياسية حالية وسابقة، والنخبة العسكرية الممثلة في الدوائر السياسية والاقتصادية، وهو التداخل الذي لا يفسح لأي مجال من التنوع داخل النخبة. وهكذا، يتضاءل إلى حد كبير - في الحياة السياسية المصرية - احتمال نمو مجموعات نخبية مضادة، واحتمال أن تواجه النخبة القائمة بتحدٍ من خارجها.

٤ - الافتقار إلى معارضة حقيقية وفاعلة

يرتبط تغير النخب دائماً بوجود المعارضة السياسية التي تمثل تحدياً للنخبة القائمة والتي تعبر عن نفسها من خلال قنوات رسمية أو سرية وبطريقة سلمية أو عنيفة. ويُعدّ تغير النخبة في النظم السياسية الديمقراطية متغيراً سياسياً ثابتاً وأساسياً، وتشكلت هياكل هذه النظم على النحو الذي يسمح باستيعابه. في حين أن المعارضة في النظم السياسية السلطوية يتم في غالبية الأحيان تحجيمها قمعاً وقسراً وإلى الحد الذي يجعل حدوث عملية تغير النخبة رهناً بقيام حركة ثورية. وقد لاحظت ليزا أندرسون في تحليلها للحكومات والمعارضة في منطقة الشرق الأوسط، أن شكل المعارضة السائدة في أي مجتمع يرتبط بنوع الحكومة في هذا المجتمع، وفي هذا الصدد كتبت تقول: «إن المعارضة ظاهرة تواجه جميع الحكومات، ولكن عادة ما تكون الحكومة نفسها هي الطرف الذي يختار سلاح المعركة التي ستدور مع هذه المعارضة والأرض التي ستجرى عليها. ولهذا، فإن نظم الحكم التي لا تعترف بآليات المناظرات والمساجلات السياسية وكذا آليات تداول أو تعاقب السلطة السياسية، تخاطر ليس فقط باشتعال العداءات الشخصية واصابة السياسات بالشلل، بل أيضاً - وهو العامل الأخطر - بنمو مشاعر الاغتراب بين جماهير الشعب ككل والنظام الحاكم. ولعل ذلك هو الذي يفسر سبب تعرّض نظم الحكم السلطوية لخطر مواجهة معارضة جماعية واسعة النطاق للنظام بأكمله، بدرجة أكبر من تلك الحكومات التي تسمح بوجود شكل من أشكال التعبير عن المعارضة للسياسات أو التعيينات (السياسية)»^(٢).

ويبدو أن السادات قد استطاع أن يدرك جوهر معضلة تأمين نطاق حكمه السلطوي من جانب، وخطر مواجهة معارضة واسعة النطاق من جانب آخر. ومن ثم تمثلت محاولاته من أجل تجنب المعارضة الكاملة في السماح بمعارضة شرعية - ولكن شكلية - في إطار ديمقراطية الواجهة، في الوقت الذي احتفظ نظام الحكم بقبضته

Lisa Anderson, «Lawless Government and Illegal Opposition: Reflections on the (٢) Middle East,» *Journal of International Affairs*, vol. 40 (Winter-Spring 1987), p. 227.

الصارمة على تحديد السياسات واختيار الأشخاص الذين يشغلون مختلف المناصب. وهكذا، سعى السادات إلى أن يكون نمط الديمقراطية الذي اختاره هو الوسيلة لتأمين وضمان نظامه السلطوي.

وإذا كانت إمكانية حدوث تغير سلمي في النخبة تنتفي مع غيبة القنوات الحقيقية والشرعية للمعارضة، فإن عملية إعادة تدوير النخبة داخل النظام نفسه تحول دون ظهور تجمعات نخبوية مضادة.

وبعبارة أخرى، إنه إذا كان الدخول إلى النخبة السياسية الرسمية قاصراً على هؤلاء الأشخاص غير المنتمين إلى صفوف المعارضة، فإن النظام الحاكم يعمل في الوقت نفسه على ألا تتحول تلك العناصر التي تترك النخبة التنفيذية السياسية إلى جماعات معارضة أو نخبات مضادة، وهو الأمر الذي يتحقق من طريق الاستيعاب المستمر لهؤلاء في الدائرة النخبوية الأوسع من خلال شغلهم المناصب العليا في مختلف أجهزة الدولة. أما العناصر الأخرى التي لا يتم استيعابها في هذه المناصب، مثل أعضاء هيئات التدريس، فيضمن النظام استمرار ولائهم من طريق ربط استئناف عملهم بالجامعة بصدور قرار جمهوري في هذا الشأن؛ وبمعنى أن سلوكهم المرضي يكون شرطاً لعودتهم إلى عملهم. وقد استخدم السادات في بعض الحالات حقه في عدم توقيع مثل هذا القرار الجمهوري الذي يقضي بعودة وزراء سابقين إلى الحياة الأكاديمية. إن امتناع السادات عن التوقيع لم يستمر لأكثر من أسبوعين بالنسبة إلى كل حالة من هذه الحالات، إلا أن ذلك كان كافياً لتوجيه الرسالة إلى الشخص المقصود. والواقع أنه ليس هناك من يعلم أن ضمان الوظيفة في أجهزة الدولة المختلفة يساوي الالتزام أو على الأقل السلبية، أكثر من هؤلاء الذين عملوا في الجهاز التنفيذي المصري. فذلك هو المعيار الذي استطاعوا استناداً إليه أن يحصلوا على مراكزهم في قمة الهرم السياسي في الدولة، وهو المعيار الذي يظل ضرورياً لتحقيق أملهم في الحصول على مناصب أخرى بعد ذلك. بل إنه حتى هؤلاء الذين ينفصلون رسمياً عن جهاز الدولة بعد تركهم مناصبهم، يظلون حريصين على مساعيهم الحميدة تجاه النظام، إن لم يكن لشيء فبهذه الحفاظ على الصلات والعلاقات التي أقاموها عندما كانوا في مناصبهم داخل النظام وتصبح ذات قيمة كبيرة لهم وهم خارجة. ومن الملاحظ أن القلة القليلة التي تركت النخبة التنفيذية ولم تحافظ على علاقاتها الطيبة مع رئيس الجمهورية، قد توارت تماماً عن مسرح الحياة العامة، وأصبحت مذكراتهم هي الوسيلة الوحيدة للتعبير عن معارضتهم، تلك المذكرات التي تظل قابضة في الإدراج في انتظار تغير رئيس الجمهورية لكي تنشر^(٣).

(٣) لم يحدث أن نشرت مذكرات أي مسؤول كبير في الدولة أثناء فترة الرئاسة التي تناولها هذه المذكرات.

وفي ما عدا أحزاب المعارضة التي لا تمثل إلا واجهة غير فعالة ولا تشكل مصدراً لتجنيد أفراد النخبة أو استيعابهم بعد الخروج منها، تخضع التنظيمات الأخرى للقدر نفسه من التقيد الذي يحول دون تحولها إلى نخبات مضادة. فقد دأب النظام الحاكم على ترويض واستئناس النقابات المهنية، خاصة نقابتي المحامين والمهندسين المعروفتين بثقلهما السياسي، وذلك من طريق تعيين أعضائهما في مناصب الدولة أو من طريق التحكم في عملية انتخاب نقيب كل منهما. وعلى سبيل المثال، جاء انتخاب عثمان أحمد عثمان نقيباً للمهندسين في عام ١٩٧٨ بهدف تحقيق التوافق بين المواقف السياسية للنقابة وتوجهات النظام الحاكم. ويرى ريموند بيكر أن محاولات عثمان من أجل تسييس النقابة قد نجحت بدرجة كبيرة وإلى الحد الذي جعلها تعلن مباركتها جهود تطبيع العلاقات المصرية - الإسرائيلية، على حين عارضتها جميع النقابات الأخرى. وقد كتب بيكر يقول: «لقد وجد المهندسون المصريون أنفسهم يصادقون على السلام الحميم مع إسرائيل، وتؤكد ذلك عندما أمنت شركة المهندس للتأمين على السفارة الإسرائيلية في القاهرة بينما رفضت ذلك شركات التأمين الأخرى»^(٤). كذلك أولى السادات اهتماماً ملحوظاً لنقابة المحامين المشهورة بدرجة عالية من التسييس؛ ففي عام ١٩٧٩، أصدر قراره بحل مجلس إدارة النقابة - استناداً إلى الصلاحية التي يخولها له التفويض التشريعي في إصدار قرارات لها قوة القانون - وعين نقيباً معتدلاً وهو جمال العطيفي، على أمل تهدئة النقابة في أعقاب توقيع اتفاقيتي كامب ديفيد.

وبالرغم من أن النقابات تعتبر تجمعات واضحة للمهنيين الذين يمكن تجنيدهم في صفوف النخبة التنفيذية السياسية، إلا أن النقابات المهنية في مصر ظلت في عهدي عبد الناصر والسادات على هامش الحلقة السياسية الرسمية إلى حد بعيد. والواقع «إن الأهمية السياسية الحقيقية لهذه النقابات، لا تكمن في دورها كمؤسسات تعبر عن مطالب المهنيين وتقوم بتجنيد الزعامات السياسية، ولكن في دورها كأدوات يستخدمها النظام الحاكم في محاولاته للسيطرة على تصرفات وسلوك المهنيين، أو حشد تأييدهم في بعض الحالات»^(٥).

ثانياً: النظام السياسي المصري في عهد الرئيس مبارك

ركزت السياسات الانمائية التي تبنتها مصر منذ عام ١٩٥٢ على المجال الاقتصادي - الاجتماعي بصفة أساسية، حيث كان للتنمية الاقتصادية والاجتماعية الأسبقية على التنمية السياسية. بيد أنه بعد مرور أربعين عاماً، لا يمكن للأسف

(٤) Raymond William Baker, *Sadat and After: Struggles for Egypt's Political Soul* (London: I.B. Tauris, 1990), p. 43.

(٥) Robert Daniel Springborg, «Professional Syndicates in Egyptian Politics, 1952 - 1970», *International Journal of Middle East Studies*, vol. 9, no. 3 (August 1978), p. 279.

الادعاء بأن أياً من المجالين قد حقق درجة يُعتدُّ بها من النجاح. وإذا كان ذلك لا يعني أن وضع التنمية السياسية في المرتبة التالية كان مسؤولاً بمفرده عن تعويق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية، إلا أنه مما لا شك فيه أن غياب مثل هذه التنمية - سواء في ظل نظام ديمقراطي أو شمولي - قد أثر في عملية التنمية الاجتماعية بصفة عامة. والواقع أن النظام السلطوي المصري ذا الطبيعة الشخصية، الذي يفتقر إلى الهياكل المنظمة، قد عجز عن التطور في أي من الاتجاهين الشمولي أو الديمقراطي؛ ذلك أن فشل نظام الحكم في حشد تأييد الجماهير له ثم التعبير عن هذا التأييد في صورة عمل ملموس، أدى إلى تضائل امكانية إضفاء صفة النظام الشمولي على النظام الذي ساد في الخمسينيات والستينيات، في الوقت الذي ظل فيه النظام الحاكم في فترة السبعينيات يتأرجح ما بين السلطوية الفردية وديمقراطية الواجهة لينأى بنفسه عن ترسيخ ديمقراطية حقيقية.

حقيقة أن مشاكل مصر التنموية تتجاوز طبيعة نظامها السياسي حيث تمثل مشكلة الانفجار السكاني والأمية وتدني مستويات إجمالي الناتج القومي، وتفاقم مشكلة الدين القومي، تحديات هائلة تواجه عملية التنمية. ولكن مع هذا، تتحمل قيادات مصر وتنظيمها السياسي جزءاً كبيراً من المسؤولية عن تدهور مستويات التنمية في البلاد؛ فلا مراء أن النخبة السياسية في فترة ما بعد عام ١٩٥٢ قد عجزت عن تبني برنامج إنمائي قومي شامل، ناهيك عن تنفيذه. ولا مراء أيضاً في أن مستقبل مصر الانمائي سوف يكون قائماً مثل حاضرها - إن لم يكن أكثر قتامة - طالما ظل الطريق مسدوداً أمام احتمالات مشاركة سياسية أوسع نطاقاً، وإعمال مبدأ تغير النخبة واثاحة الفرصة أمام الجماعات السياسية المتنافسة للتعبير عن آرائها وطرح تصوراتها وحلولها المقترحة لعلاج مشكلات مصر.

والواقع أننا إذا ما حاولنا استعراض النظام السياسي المصري منذ الخمسينيات وحتى الآن، لأمكننا رصد ثلاث مراحل للتطور السياسي. ففي أثناء الخمسينيات والستينيات اقتصر العمل السياسي على التنظيم السياسي التابع للنظام الحاكم (هيئة التحرير - الاتحاد القومي - الاتحاد الاشتراكي العربي)، وتحدد مفهوم العمل السياسي داخل هذا التنظيم على أنه يعني الموافقة، وتعبئة تأييد الجماهير سياسات النظام الحاكم. وقد أحاط النظام الحاكم في تلك الفترة سياساته الخاصة بإعادة توزيع الدخل، والتمصير والتأميم، بهالة التحرير الاجتماعي والسياسي، مستهدفاً بذلك تسييس المنتفعين من هذه السياسات وتحويلهم إلى مؤيدين له. وبالمنطق نفسه، صور النظام الحاكم التعدد السياسي والايديولوجي على أنه مرادف لخيانة مبدأ العدالة الاجتماعية، وبهذا أصبحت التعددية السياسية تتناقض مع المصلحة القومية. وبعبارة أخرى، فإن ما غرسه عبد الناصر - أو على الأقل حاول أن يغرسه - كان تسييس

المجتمع إلى مؤيدين، وحجبه سياسياً في ما يتعلق بالمشاركة السياسية الفعالة.

أما على مستوى النخبة، فقد واجه عبد الناصر نخبة منقسمة ما بين الجناح اليساري بزعامة علي صبري، والجناح المعتدل بزعامة محيي الدين وهيك، وجناح جهاز الأمن بزعامة صلاح نصر، والجناح العسكري بزعامة المشير عامر. وبالرغم من أن عبد الناصر قد احتفظ بسيطرته على نظام الحكم، إلا أن هذا الانقسام داخل النخبة بات يمثل بالنسبة إليه خطراً محتملاً؛ ذلك أنه على حين كان نظام الحكم الشخصي يضمن لعبد الناصر نسبياً مركزه على قمة الدولة خاصة مع ولاء مختلف الأجنحة له شخصياً، فإن انقسام النخبة كان يحمل في طياته امكانية غزو نخبات مضادة داخل النظام نفسه مما يمثل تحدياً لعبد الناصر. وفي محاولته تحجيم هذا الخطر المحتمل، لم يستطع عبد الناصر أن يقدم صراحة على اقضاء أي من هذه الأجنحة عن النظام، حيث كان كل واحد منها يشكل واحدة من قواعد القوة التي يركز إليها عبد الناصر، وبالتالي كان التخلص من أحد هذه الأجنحة يعني اضعاف إحدى آليات الرقابة والسيطرة التي يعتمد عليها شخصياً؛ فعلي صبري هو الذي يرأس الاتحاد الاشتراكي وهو الذي شكّل هذا التنظيم وطوعه على النحو الذي يخدم رغبات عبد الناصر، وصلاح نصر هو الذي يرأس جهاز الأمن الذي حافظ على التزام الجماهير، ومركز عبد الحكيم عامر داخل الجيش هو الذي يضمن مساندة المؤسسة العسكرية للنظام، ومحيي الدين بيموله المعتدلة، هو القادر على التعامل مع الغرب. أي أن كلاً من هؤلاء كان ذا أهمية حيوية بالنسبة إلى عبد الناصر. ومن ثم نجد أن عبد الناصر - وإلى أن يستطيع تفويض دعائم مراكز القوى التي تتمتع بها هذه «الشلل» دون أن يؤدي ذلك إلى تفويض دعائم مركزه شخصياً - قد حاول اضعاف نخبته السياسية من طريق اذكاء نار الصراع بين أجنحتها. وهكذا، حاول أن يضرب جماعة علي صبري وجماعة صلاح نصر بجماعة عبد الحكيم عامر، مستهدفاً بذلك تحويل انتباه كل من هذه الشلل بعيداً عنه شخصياً، وفي الوقت نفسه الحفاظ على الخدمات التي تقدمها إليه الأجهزة التابعة لكل شلة منها. واستطاع عبد الناصر طوال فترة الخمسينيات والستينيات أن ينجح إلى حد كبير في اضعاف النخبة من خلال سياسة فرق تسد التي انتهجها. ثم أتاحت له الفرصة في أعقاب هزيمة عام ١٩٦٧ لتحجيم هذه «الشلل» بشكل مباشر إما من طريق اقضاء أعضائها كما حدث بالنسبة إلى جماعة عبد الحكيم عامر داخل الجيش، وجماعة صلاح نصر في جهاز المخابرات، أو من طريق تقليص سلطتها كما حدث بالنسبة إلى شلة علي صبري داخل الاتحاد الاشتراكي.

ويمكن القول ان منهج السادات قد مثل - في أحد جوانبه - نوعاً من الالتفاف حول صيغة ناصر الخاصة بالتسييس واللاتسييس. فبدلاً من النخبة المسيسة والمنقسمة

ايدولوجياً، تمكن السادات من خلق نخبة متماثلة وغير مسيسة، وبدلاً من محاولات عبد الناصر من أجل عدم تسييس الجماهير، منحها السادات مظاهر الحرية السياسية. أما ما فعله عبد الناصر مع نخبته المنقسمة على نفسها، فكان هو ما فعله السادات مع المعارضة. والحقيقة أن تغير الرئاسة أتاح للسادات فرصة جديدة نسبياً للبدء في إنشاء قاعدة لقوته وذلك من طريق الاختيار من بين الأجنحة النخبوية التي ورثها من عبد الناصر، وما يخدم أغراضه. وقد اعتمد السادات على تأييد الجناح المعتدل من هذه النخبة مع التحرك بسرعة من أجل تحرير كيان النخبة من القوى المعارضة الفعلية والمحتملة.

ونظراً إلى أن «شلة» الاتحاد الاشتراكي كانت هي مصدر التهديد المحتمل المتبقي، كانت أولى خطوات السادات موجهة إلى علي صبري واليساريين سواء داخل الحزب أو خارجه. وتلا ذلك محاولات السادات لإضعاف سيطرة الحزب على الحقل السياسي وذلك من طريق القضاء على تحكمه - وكذا تحكم جهاز الأمن - في الانتخابات التشريعية. وعلاوة على ذلك، أمن السادات سيطرته من خلال تعيين الأشخاص الذين اختارهم بنفسه في مختلف أجهزة الدولة، حيث تم حقن الجهاز الإداري البيروقراطي، والحزب، وجهاز الأمن، ومكتب رئاسة الجمهورية، والجيش والسلطة التنفيذية، بأشخاص يدينون بالولاء مباشرة للسادات. وإذا كان السادات قد واجه بعض المعارضة من جانب عدد قليل من أعضاء النخبة، فإن ذلك لم يعد كونه مجرد حالات فردية استطاع السادات على الفور أن يقضي عليها باقصاء هذه العناصر. وخلاصة القول إن السادات نجح بصفة عامة في تطهير النخبة من الأجنحة الايدولوجية التي وجدت في عهد عبد الناصر، وتمكن من عدم تسييس العناصر النخبوية المتبقية بتحويلها إلى حالة الحياد السياسي.

هذا على صعيد النخبة، أما على الصعيد الجماهيري، فقد يبدو للوهلة الأولى أن نظام التعدد الحزبي الذي تبناه السادات يمثل ارتداداً عن محاولات عبد الناصر التي استهدفت تسييس الجماهير كمؤيدين لا كمشاركين للنظام. ولكن النظرة الفاحصة توضح أن السادات قد استخدم أسلوب فرق تسد الذي استخدمه عبد الناصر مع نخبته السياسية، مع جماهير الشعب وذلك بهدف إبعاد خطر المعارضة عنه. وكما أشرنا آنفاً، فإن دور المعارضة من وجهة نظر السادات كان يتحدد على الوجه التالي: التعددية السياسية والمنافسة السياسية مسموح بهما فقط بين الأحزاب السياسية بعضها بعضاً، وليس بين الأحزاب السياسية والحكومة. بمعنى أن العمل السياسي على طريقة السادات قد خطط له على أساس أن يتسع لمعارضة ميسسة في ما يتعلق بالعلاقة بين الأحزاب، وغير ميسسة في ما خص علاقتها مع النظام الحاكم. ومثلما فشلت محاولات عبد الناصر لتحجيم دور الجماهير، لم تستطع تعددية السادات المظهرية الصمود

طويلاً. ومع نهاية السبعينيات، تسببت سياسات السادات في تصعيد قوى المعارضة.

وجدير بالذكر، أنه بالرغم من الصلاحيات الرسمية الهائلة المناطة بالسلطة القضائية - أو بالأحرى أنه بسبب تلك الصلاحيات - عمد كل من عبد الناصر والسادات، وخاصة الأول، على إضعافها. وتفسير ذلك أنه بالرغم من أن هذه السلطة تشكّل ضابطاً أصيلاً على عمل كل من السلطتين التنفيذية والتشريعية، إلا أن دورها في عهد سلفي مبارك قد اقتصر إلى حد كبير على المجال المدني، كما حُرمت وبالقدر نفسه من ممارسة اختصاصاتها الرقابية على الأجهزة السياسية. وكان من أكثر الأمثلة الصارخة على تقويض دعائم السلطة القضائية، ما حدث في عام ١٩٦٩، بعد أن أصدر القضاء ردهم على بيان ٣٠ آذار/ مارس الذي أعلنه عبد الناصر، وهو الرد الذي أشاروا فيه مجدداً إلى تعهداته بشأن التحرر السياسي. وكان هدف القضاء من بيانهم في الواقع وضع عبد الناصر في موقف حرج ولكن بطريقة لبقّة، من خلال تبنيهم علانية وعوده الخاصة بسيادة القانون والحرية السياسية. وقد تمثّل رد عبد الناصر على هذا التحدي غير الصريح من جانب السلطة القضائية، في أعفاء أكثر من ٢٠٠ قاضٍ من مناصبهم في يوم واحد، وهي الواقعة التي عرفت في مصر باسم «مذبحة القضاء» والتي لم تدع مجالاً للشك في أن عبد الناصر قد عقد العزم على إبقاء السلطة القضائية بعيدة عن الحياة السياسية. وجدير بالذكر أنه في خلال السنة الأولى من تولي السادات الرئاسة، أعاد تعيين عدد من هؤلاء القضاة الذين عزلهم عبد الناصر كدليل على حسن نيّته تجاه السلطة القضائية. ومع هذا، ظلت مبادئ استقلال القضاء وسيادة القانون مبادئ نظرية ومظهرية إلى حد كبير، وبدلاً من المواجهة الصريحة مع السلطة القضائية - كما فعل عبد الناصر - لجأ السادات إلى السلطات التشريعية المخولة له لتجنّب الصدام مع السلطة القضائية. غير أنه ما لبث مبدأ استقلال القضاء الذي أكدّه السادات على المستوى الرسمي، وما لبث أيضاً ديمقراطية الواجهة التي أنشأها ثم فشل في نهاية الأمر في التعامل معها، أن أتيا بعكس النتائج المرجوة. فمع اقتراب الفترة الأخيرة من حكم السادات، ومع اشتعال المعارضة داخل مختلف طوائف الشعب وكوادره، بدأ القضاء يستخدم الصلاحيات المخولة له لتحجيم سلطة السادات.

وقد غدت سلطة القضاء أكثر وضوحاً بعد إنشاء المحكمة الدستورية العليا في عام ١٩٧٩، في الوقت الذي أدى فيه اتساع نطاق المعارضة ضد السادات، إلى إكساب هذه السلطة مزيداً من القوة من خلال تأييد الرأي العام لها. وانطلاقاً مما نص عليه القانون من أن قرارات المحكمة الدستورية العليا هي قرارات ملزمة للكافة، وبالتالي لا يستطيع رئيس الجمهورية التدخل فيها أو ردها، استخدم القضاء سلطته في رفض بعض القرارات في القوانين التي أصدرها السادات على أساس عدم

دستوريتها. ففي عام ١٩٧٩، قضت المحكمة الدستورية العليا بإعلان قرار السادات حلّ مجلس ادارة نقابة المحامين، وأعادت تنصيب النقيب السابق أحمد الخواجة بدلاً من العطيفي الذي كان قد عينه السادات. وفي عام ١٩٨٥، قضت المحكمة الدستورية العليا بعدم دستورية قانون الأحوال الشخصية الجديد الذي اقترحه الحكومة، ومارست جيهان السادات ضغوطها من أجل إقراره في عام ١٩٧٩.

وفي خلال السنوات الأخيرة، اضطلع القضاء بدور أكثر بروزاً في الحياة السياسية المصرية. ففي كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٦، قضت المحكمة الدستورية بعدم دستورية قانون الانتخاب الصادر في عام ١٩٨٤^(٦). وبناء عليه، تم حل البرلمان وأجريت انتخابات جديدة في عام ١٩٨٧ وفقاً لنظام قانوني جديد يتلافى - في تقدير الحكومة - عيوب النظام السابق غير الدستوري.

وفي عام ١٩٩١، اتهمت المعارضة عدداً من أعضاء مجلس الشعب بالاتجار في المخدرات، وقد أدان القضاء بالفعل ثلاثة منهم، وأدى ذلك إلى إسقاط عضويتهم لمجلس الشعب. والواقع أنه لا يمكن في هذا الصدد، انكار الدور الذي مثله المعارضة في إثارة قضية عدم دستورية القانون الانتخابي لعام ١٩٨٤، ومن بعده قانون ١٩٨٦، وكذلك الدور الذي مثله مؤخراً في حالة هؤلاء الأعضاء المتهمين بالاتجار في المخدرات. ومع هذا، فإن نجاح المعارضة في هاتين القضيتين لا يشير بالضرورة إلى أن الأحزاب السياسية قد أصبحت تتمتع في فترة الثمانينيات بهامش أكبر يسمح لها بممارسة ضغوط سياسية فعالة على الحكومة، ذلك أن استيعاب مطالب المعارضة يعدّ إلى حد كبير جزءاً من خطة النظام الرامية إلى توسيع نطاق الحقل السياسي بهدف تهدئة المعارضة.

وعلى الرغم من أن النظام السياسي المصري في عهد مبارك^(٧) لا يزال يحمل تلك

(٦) نص القانون الانتخابي لعام ١٩٨٤ على ألا يمثل في البرلمان سوى الأحزاب السياسية التي تحصل على ٨ بالمئة على الأقل من مجموع الأصوات التي أعطيت على مستوى الجمهورية. كما نص أيضاً على أن الأحزاب التي تحقق نسبة ٨ بالمئة أو أكثر تزول إليها تلقائياً الأصوات التي حصلت عليها الأحزاب المتنافسة في الدائرة الانتخابية نفسها، والتي لم تحصل على نسبة ٨ بالمئة. وحرم هذا القانون المستقلين من التمثيل في البرلمان. وقد كانت تلك هي النقطة التي استند عليها حكم المحكمة الدستورية لأن حرمان المستقلين حقهم من التمثيل في البرلمان كان يتنافى مع دستور ١٩٧١ الذي يعطي جميع المواطنين حق الترشيح في الانتخابات البرلمانية.

(٧) تكشف بياناتنا عن أن ٣٠ من وزراء السادات، قد ظلوا يشغلون مناصب وزارية في فترة الثمانينيات، وأن سبعة منهم لا يزالون وزراء حتى وقت كتابة هذه السطور، وأنه لا يزال يتم تجييد النخبة التنفيذية في عهد مبارك من كوادرات النخبة نفسها في فترة ما بعد عام ١٩٥٢. وأن مبارك لا يزال يرأس الحزب الوطني الديمقراطي الذي يحظى بحوالي ٩٠ بالمئة من مقاعد مجلس الشعب، وأن الأحزاب السياسية لا زالت عديمة التأثير في الحياة السياسية، تماماً كما كان الحال في السبعينيات، وأن العناصر الإسلامية المتطرفة لا تزال تشكل أهم عناصر المعارضة السرية للنظام، وأن المؤسسة العسكرية لا تزال تقوم بدور حراسة النظام.

الخصائص الأساسية التي تميز بها طوال فترة ما بعد عام ١٩٥٢، إلا أن ما يمكن الاحتجاج به هنا، هي تلك الدلائل التي تشير إلى الاتساع التدريجي للحقل السياسي لكي يشمل قوى فاعلة كانت مستبعدة منه في عهدي عبد الناصر والسادات. ويتضح هذا التغير في ذلك الاستقلال الذي أصبحت تتمتع به السلطة القضائية مؤخراً في ممارستها سلطاتها تجاه السلطتين التنفيذية والتشريعية، وفي تعيين بعض العناصر من خارج دوائر النخبة التقليدية، للعمل داخل اطار النظام.

ويجادل بعض المراقبين بأن نظام حكم الرئيس مبارك يتميز بدرجة من المرونة ومن الابتعاد عن الحكم الفردي الذي ساد في عهد سلفيه. وفي هذا الصدد يقول سبرينغبورغ: «ان هذا التخلي من جانب مبارك عن العرف السائد المستقر لا يفصح عن التوجهات الادارية لمبارك وعن بغضه لمركزية القرار فحسب، بل انه يعد نتيجة وسبباً - في الوقت نفسه - لتناقص السلطة التي يتمتع بها الرئيس»^(٨). والملاحظ أن سبرينغبورغ كتب هذه السطور في معرض تحليله القوة التي اكتسبتها المؤسسة العسكرية في عهد أبو غزالة؛ وتزايد مشاركتها في عملية صنع القرار. ان دراسة سبرينغبورغ التي حملت عنوان «مصر مبارك: تفتت النظام السياسي»، ألمحت إلى صورة جديدة للحياة السياسية المصرية في عهد مبارك. ومع هذا، فإنه يمكن - بالقدر نفسه - قراءة هذه الدراسة في ضوء تغير الأسلوب الذي استخدمه مبارك من أجل تعزيز سلطاته ودعمها. والواقع أن سبرينغبورغ نفسه قد عاد في مقال أخير إلى الرأي القائل: «إن النظام السياسي في مصر لا يزال يرتهن بالرئيس»^(٩).

ولعل من الأمور التي يتعين ادراكها في هذا الصدد، أنه بينما جاء سلفا مبارك إلى الحكم، وكل منهما يحمل سجلاً في مجال العمل السياسي، اقتصرت مؤهلات مبارك السياسية حين توليه منصبه على نيابة رئيس الجمهورية. ومن ثم، كان من الضروري أن تمتد حاجة مبارك إلى التأييد الذي يتجاوز مجموعة الناصحين التي أتاحت في بداية الأمر لكل من سلفيه. وهكذا، كان تأييد المؤسسة العسكرية مصدراً أساسياً من مصادر القوة التي يحتاج إليها مبارك حتى يتوافر له الوقت والشعور بالأمن اللازمين لاكتسابه المؤهلات السياسية والشرعية السياسية الخاصة به. غير أنه لا يجب، مع هذا، النظر إلى مجيء مبارك إلى الحكم على أنه استيلاء من جانب العسكريين على السلطة، وبالتالي انتقاص من السلطات التي يتمتع بها الرئيس. فمحاولات مبارك

Robert Daniel Springborg, *Mubarak's Egypt: Fragmentation of the Political Order* (٨) (Boulder, Colo.: Westview Press, 1989), p. 32.

Robert Daniel Springborg, «Approaches to the Understanding of Egypt,» in: Peter (٩) J. Chelkowski and Robert J. Pranger, eds., *Ideology and Power in the Middle East: Studies in Honor of George Lenczowski* (Durham, N.C.: Duke University Press, 1988), p. 154.

كسب ود العسكريين وتأييدهم إنما يندرج داخل إطار عملية تبادل المنافع التي سادت بين الجيش ونظام الحكم منذ عام ١٩٥٢، والحقيقة أنه بمجرد أن اتضح أن ميزان القوة قد بدأ يميل - أو بدا وكأنه يميل - لصالح العسكريين مع زيادة وجود أبو غزالة على المسرح السياسي، بادر مبارك على الفور إلى إقصائه. ومن هنا، فإن ما حدث يتفق وتحليل روبرت بي ساتلوف الذي يقول: «إن محاولات مبارك لكسب ود وتأييد العسكريين قد تكون راجعة إلى حقيقة أنه على حين واجه كل من سلفيه - واستطاعا في بعض الأحيان التغلب على - مشكلات قومية بالغة الصعوبة مثل مشكلة الاستقلال والسيادة والحرب والسلام، جاء مبارك لكي يعالج معضلات لا تقل صعوبة ولكنها أقل إبهاماً مثل مشكلات تجديد البنية التحتية، وتعديل أسعار الصرف والارتفاع بالانتاجية الصناعية. ولهذا، فإن مبارك عندما يتبنى سياسات رفع الأجور والخوافز ومشتريات الأسلحة، ربما كان يحاول التودد إلى مجموعة هامة من الناحيين في الوقت الذي يحاول فيه توسيع قاعدة التأييد للبنود الأخرى المدرجة على جدول أعماله السياسي»^(١٠).

والواقع أن تحليل سبرينغبورغ لتدخل المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية في عهد مبارك، قد عجز عن التنبؤ بحقيقة هامة وهي أن القوة التي جناها أبو غزالة تدريجياً هي نفسها التي هددت مركزه شخصياً داخل النخبة التنفيذية وليس مركز مبارك. ولعله تجدر الإشارة هنا إلى أنه على حين أدت صورة أبو غزالة السياسية إلى فقدانه منصبه كوزير للدفاع، فإنها لم تؤدّ إلى استبعاده من الدائرة النخبوية الأوسع، فقد أسند للرجل منصب سياسي شرقي كمساعد لرئيس الجمهورية، ولكن الأهم من ذلك، أنه ما زال يتمتع بثقل هام في قطاع الأعمال المصري.

عندما تولى مبارك السلطة في عام ١٩٨١، ورث نظاماً سياسياً منقسماً بين نخبة مسالمة ومحيدة سياسياً من جانب، ومجتمع مدني يعاني الاضطراب السياسي من جانب آخر، وحملت جهود مبارك المبكرة لاحتواء المعارضة بشائر إقامة نظام ديمقراطي مؤسسي مع الإصلاح الجذري للموضع الاقتصادي.

والآن، وبعد مضي عشر سنوات على تولي مبارك، لا يزال الرئيس يصارع من أجل علاج مشكلات مصر على الصعيد الاقتصادي. أما على الصعيد السياسي، فقد كشفت السنوات القليلة الماضية عن حدوث بعض التغير على خريطة النظام السياسي المصري، إذ يبدو أن مبارك قد نجح من خلال منهج يتسم بالحذر والبراعة، في تحقيق انفتاح في المجال السياسي وبدرجة أدت بصفة مؤقتة إلى تخفيف الضغوط من أجل المشاركة السياسية. وكما لاحظ سبرينغبورغ في مقالة أخيرة له: «إن تقدير مبارك للطبقات المتوسطة والعليا الفاعلة سياسياً في المجتمع المصري، ذات الاتجاهات العلمانية وشبه العلمانية، هو أن

Robert B. Satloff, *Army and Politics in Mubarak's Egypt*, Policy Papers; no. 10 (١٠)
(Washington, D.C.: Washington Institute for Near East Policy, 1988), p. 10.

هذه الطبقات لا تمثل تهديداً هاماً بالنسبة له، ومن ثم فإن بوسعه ابداء قدر كبير من التسامح والتساهل تجاهها عن طريق منحها حرية التعبير عن رأيها من خلال الصحف والأحزاب السياسية والانتخابات... الخ، ذلك لأن مطالب هذه الطبقات ليست محدودة فحسب، بل لأن التعبير عنها لا يقل أهمية بالنسبة لها، عن تلبية هذه المطالب وتحقيقها. وفي رأي مبارك، ان السماح لتلك العناصر النشطة سياسياً بممارسة تأثير محدود على عملية صنع القرار، لا يمثل إلا ثمناً قليلاً في مقابل ما يجنيه من قبول هذه الطبقات لحكمه وعدم اعتراضها عليه، وتأييد حملته الرامية إلى عزل العناصر الراديكالية المتطرفة»^(١١).

وبالإضافة إلى ذلك، امتدت أساليب مبارك القائمة على المساومة السياسية لكي تشمل استيعاب النظام - بطريقة مباشرة أو غير مباشرة - لبعض الشخصيات التي سبق تهميشها بسبب توجهها الايديولوجي أو انتابها الحزبي. مثال ذلك لطفي الخولي، اليساري القديم والعضو الحالي في اللجنة المركزية للحزب الوطني التقدمي، والمشهور بعلاقاته الطيبة مع قيادات منظمة التحرير الفلسطينية، والذي تم اشراكه مع النظام الحاكم في عملية الإعداد لمفاوضات مؤتمر السلام الذي عقد في مدريد مؤخراً، إضافة إلى حضوره المؤتمر كعضو من أعضاء الوفد المصري. وكذلك الحال بالنسبة إلى السيدة منى مكرم عبيد التي تنتمي إلى عائلة وفدية والتي كانت حتى وقت قريب عضواً في حزب الوفد الجديد، إذ عينها مبارك في مجلس الشعب ضمن الأعضاء العشرة المعينين. ومن ناحية أخرى، أصبح المثقفون يتمتعون بحرية أكبر في التعبير عن رأيهم في السنوات الأخيرة، وأضحت القضايا السياسية والاقتصادية وقضايا السياسة الخارجية موضوع مناقشات عامة وعلنية في سلسلة المؤتمرات والندوات التي تعقدها الجامعات والمراكز البحثية على امتداد العقد الماضي. وقد تكون هذه التطورات دليلاً على صدق توجهات مبارك ومحاولاته الرامية إلى انفتاح الحقل السياسي.

وعلى الرغم من أن إطار هذه الدراسة الزمني يقتصر على فترة السبعينيات، وبالتالي تظل أية اسقاطات خاصة بسنوات حكم مبارك في حاجة إلى مزيد من التمحيص العلمي، إلا أن الدلائل التي تشير إلى احتمال اتساع وانفتاح الحقل السياسي لا تشير بالضرورة إلى احتمال حدوث تحوّل في النظام السياسي المصري. فقد يكون الهدف من أسلوب مبارك القائم على المساومة هو بالتحديد تجنب حدوث أي تغير جوهري سواء في بنية وتكوين النخبة أو في نظام الحكم ككل. ومن هنا فإن التقييم العلمي لما يحدث بالفعل، يعتمد على الاجابة عن أسئلة عدة منها: ما هو مدى الانفتاح المصرّح به؟ وإلى متى سيستمر؟ وهل يمكن استمراره على هذا النحودون حدوث تغيرات صريحة؟ وهل ستظل المعارضة قانعة بحرية التعبير التي حظيت بها دون فعالية على المستوى الفعلي؟ وما هو مدى الاتساع والانفتاح الذي يمكن أن يحتمله

النظام دون أن يؤدي إلى خلق اختلالات وانقسامات بين كوادره؟ وبإيجاز نتساءل عما إذا كان مبارك سوف يسير على طريق إضفاء طابع مؤسسي واضح وصريح على التعددية السياسية، وعمّا إذا كان مبارك - ويهدف تأمين مركزه - قد أقدم في الواقع على عمل سوف يصعب عليه السيطرة على تداعياته ونتائجه. إن الإجابة عن هذه الأسئلة تعتمد على مدى التغير الهيكلي الذي سوف يكون مبارك على استعداد لتحقيقه، بل سوف يعتمد في المحصلة النهائية على الوضع الاقتصادي في مصر الذي سيظل المحك لشرعية مبارك من ناحية، وكيفية استجابته للضغوط المطالبة بإعادة هيكلة النظام السياسي، من ناحية أخرى.

ولعل التساؤل الأكثر ارتباطاً بدراستنا هذه، هو إلى أي مدى سوف يؤدي انفتاح النظام التدريجي هذا أمام الجماعات التي كانت مستبعدة من العمل السياسي في الماضي إلى استبدال النخبة التنفيذية الحالية؟ وفي هذا الصدد نقول إنه ليس هناك ثمة دليل على أن مصادر تجنيد النخبة التنفيذية في عهد مبارك قد تغيرت، فلا زالت عناصر النخبة التي خدمت في فترة السبعينيات هي التي تشكل الغالبية العظمى من النخبة السياسية التنفيذية في الثمانينيات وأوائل التسعينيات. ولا زالت أنماط تعيين أفراد النخبة وإعادة توزيع المناصب داخلها كما هي دون تغير، وما زال دور التنظيم السياسي وهيكله دوراً تابعاً لحكم الرئيس الفردي. ومن هنا، تكون احتمالات تغير النخبة، واضطلاع السلطتين التشريعية والتنفيذية بدور فاعل في عملية صنع القرار، احتمالات متضائلة، خاصة في ظل غيبة تغيرات هيكلية واضحة وصريحة.

المراجع

١ - العربية

كتب

- الجمسي، محمد عبد الغني. مذكرات الجمسي: حرب أكتوبر ١٩٧٣. باريس: المنشورات الشرقية، ١٩٩٠.
- الجمال، يحيى. الاشتراكية العربية: دراسة الفكر الاشتراكي والتطبيق الاشتراكي العربي. بيروت: دار المسيرة، ١٩٨٠.
- حسين، عادل. من الاستقلال إلى التبعية. القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٨٢.
- حمروش، أحمد. قصة ثورة ٢٣ يوليو. القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٧٥.
- دسوقي، علي الدين هلال [وآخرون]. تجربة الديمقراطية في مصر، ١٩٧٠ - ١٩٨١. القاهرة: مكتبة نهضة الشرق، ١٩٨٥.
- رياض، محمود. البحث عن السلام والصراع في الشرق الأوسط، ١٩٤٨ - ١٩٧٨. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨١.
- السادات، أنور. خطب الرئيس أنور السادات. القاهرة: وزارة الإعلام، الهيئة العامة للاستعلامات.
- سعد الدين، ابراهيم [وآخرون]. كيف يصنع القرار في الوطن العربي: أبحاث ومناقشات الندوة العلمية التي عقدت في القاهرة. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٥. (مكتبة المستقبلات العربية البديلة، عملية صنع القرار العربي)
- سليم، جمال. التنظيمات السرية لثورة ٢٣ يوليو في عهد عبد الناصر. القاهرة: القاهرة للثقافة العربية، ١٩٧٥.
- _____. عصر الديموقراطية: مذبحة مجلس الشعب. القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٨٣.

عبد الله، أحمد [وآخرون]. الجيش والديمقراطية في مصر. القاهرة: سينا للنشر، ١٩٩٠.

عبد الله، اسماعيل صبري، ابراهيم عيسوي وجودة عبد الخالق (محررون). الاقتصاد المصري في ربع قرن، ١٩٥٢ - ١٩٧٧. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٨.

عبد الخالق، جودة (محرر). الانفتاح: الجذور... والحصاد والمستقبل. القاهرة: المركز العربي للبحث والنشر، ١٩٨٢.

عبد الناصر، جمال. خطب الرئيس جمال عبد الناصر. القاهرة: وزارة الاعلام، الهيئة العامة للاستعلامات.

كامل، محمد ابراهيم. السلام الضائع في اتفاقيات كامب ديفيد. القاهرة: مطابع الأهالي، ١٩٨٧.

مرسي، فؤاد. هذا الإنفتاح الاقتصادي. القاهرة: دار الثقافة الجديدة، ١٩٧٦.
هيكمل، محمد حسنين. الانفجار: قصة حرب يونيو ١٩٦٧. القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٩٠.

— سنوات الغليان. القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٨٨.

دوريات

الأهرام: ٥ - ١٩٩١/٩/٧.

صالح، أماني عبد الرحمن. «أصول النخبة السياسية المصرية في السبعينيات: النشأة والتطور». الفكر الاستراتيجي العربي: العدد ٢٦، تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٨.

هيكمل، محمد حسنين. «بصراحة». الأهرام: ١١/٨/١٩٦٧؛ ٤/١/١٩٧٤، ١٩٧٤/٢/١.

«مؤتمر القيادات الإدارية». الأهرام: ٢٩/٩/١٩٦٨.

٢ - الأجنبية

Books

Abdel-Khalek, Gouda and Robert Tignor (eds.). *The Political Economy of Income Distribution in Egypt*. New York: Holms and Meier, 1982.

Abdel-Malek, Anouar. *Egypt: Military Society, the Army Regime, the Left and Social Change Under Nasser*. Translated from French by Charles Lam Markmann. New York: Vintage Books; Random House, 1968.

Anderson, Roy R., Robert F. Seibert and Jon G. Wagner. *Politics and*

- Change in the Middle East: Sources of Conflict and Accommodation.* Englewood Cliffs, N.J.: Prentice - Hall, 1987.
- Ansari, Hamied. *Egypt: The Stalled Society.* Albany, N.Y.: State University of New York Press, 1986.
- Ayubi, Nazih N. *Bureaucracy and Politics in Contemporary Egypt.* London: St. Anthony's; The Middle East Centre; Ithaca Press, 1980.
- Baker, Raymond William. *Egypt's Uncertain Revolution Under Nasser and Sadat.* Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1978.
- . *Sadat and After: Struggles for Egypt's Political Soul.* London: I.B. Tauris, 1990.
- Bendix, Reinhard (ed.). *State and Society: A Reader in Comparative Political Sociology.* Boston, Mass.: Little, Brown, 1968.
- Bill, James A. and Carl Leiden. *Politics in the Middle East.* Boston, Mass.: Little, Brown, 1984.
- Bottomore, Thomas Burton (ed.). *Karl Marx: Early Writings.* New York: McGraw- Hill Book Company, 1963.
- Brecher, Michael. *Decisions in Israel's Foreign Policy.* London: Oxford University Press, 1974.
- Chelkowski, Peter J. and Robert J. Pranger (eds.). *Ideology and Power in the Middle East: Studies in Honor of George Lenczowski.* Durham, N.C.: Duke University Press, 1988.
- Cooper, Mark Neal. *The Transformation of Egypt.* London: Croom Helm, 1982.
- Cottrell, Allin. *Social Classes in Marxist Theory.* London: Routledge and Kegan Paul, 1984.
- Dahl, Robert Alan. *Who Governs? Democracy and Power in an American City.* New Haven, Conn.: Yale University Press, 1964.
- Dekmejian, Richard Hrair. *Egypt Under Nasir: A Study in Political Dynamics.* Albany, N.Y.: State University of New York Press, 1971.
- Domhoff, G. William and Thomas R. Dye (eds.). *Power Elites and Organizations.* London: Sage Publications, 1987.
- Etzioni - Halevy, Eva. *Political Manipulation and Administrative Power.* London: Routledge and Kegan Paul, 1979.
- Galbraith, John Kenneth. *The Anatomy of Power.* Boston, Mass.: Houghton Mifflin, 1983.
- Harasymiw, Bohdan. *Political Elite Recruitment in the Soviet Union.* London: Macmillan Press, 1984.
- Heikal, Mohamed H. *Autumn of Fury: The Assassination of Sadat.* London: André Deutsch, 1983.
- . *The Road to Ramadan.* London: Fontana; Collins, 1975.
- Hinnebusch, Raymond A. (Jr.). *Egyptian Politics Under Sadat: The Post-Populist Development of an Authoritarian - Modernizing State.* Cambridge, Eng.: Cambridge University Press, 1985.

- Hollander Edwin Paul. *Leadership Dynamics: A Practical Guide to Effective Relationships*. New York: Free Press, 1978.
- Hopkins, Nicholas S. and Saad Eddin Ibrahim (eds.). *Arab Society: Social Science Perspectives*. Cairo: American University Press, 1985.
- Hopwood, Derek. *Egypt: Politics and Society, 1945 - 1981*. London; Boston: George Allen and Unwin, 1982.
- Hussein, Mahmoud. *Class Conflict in Egypt, 1945 - 1970*. Translated from French by Michel and Susan Chirman [et al.]. New York: Monthly Review Press, 1973.
- Lasswell, Harold Dwight. *Politics: Who Gets What, When, How*. Cleveland; New York: Meridian Books, 1958.
- Lenczowski, George (ed.). *Political Elites in the Middle East*. Washington, D.C.: American Enterprise Institute for Public Policy Research, 1975. (Foreign Affairs Study; 19)
- Mabro, Robert. *The Egyptian Economy, 1952 - 1972*. London: Oxford University Press; Clarendon Press, 1974.
- Michels, Robert. *Political Parties: A Sociological Study of the Oligarchical Tendencies of Modern Democracy*. Translated by Eden and Cedar Paul. New York: Free Press, 1962.
- Miliband, Ralph. *The State in Capitalist Society: The Analysis of the Western System of Power*. New York: Basic Books; London: Weidenfeld and Nicolson, 1969.
- Mills, Charles Wright. *The Marxists*. New York: Dell, 1963.
- Mockler, Anthony. *Mercenaries*. Translated from the French. London: Macdonald, 1970.
- Moore, Barrington. *Political Power and Social Theory: Seven Studies*. New York: Harper and Row, 1958. (Harper Torchbooks)
- Mosca, Gaetano. *The Ruling Class*. New York: McGraw-Hill Book Company, 1939.
- Orum, Anthony M. *Introduction to Political Sociology*. Englewood Cliffs, N.J.: Prentice - Hall, 1983.
- Palmer, Monte. *Dilemmas of Political Development: An Introduction to the Politics of the Developing Areas*. 2nd ed. Itasca, Ill.: F.E. Peacock, 1980.
- , Ali Leila and El Sayed Yassin (eds.). *The Egyptian Bureaucracy*. Syracuse, N.Y.: Syracuse University Press, 1988.
- Pareto, Valfredo. *The Rise and Fall of Elites*. New York: Arno Press, 1979.
- Parry, Geriant. *Political Elites*. New York: Praeger, 1969. (Studies in Political Science; 5)
- Poulantzas, Nicos M. *State, Power, Socialism*. London: NLB, 1978.
- Putnam, Robert D. *The Comparative Study of Political Elites*. Englewood Cliffs, N.J.: Prentice - Hall, 1976.
- Quandt, William Baur. *Camp David: Peace Making and Politics*. Washing-

- ton, D.C.: Brookings, 1986.
- Satloff, Robert B. *Army and Politics in Mubarak's Egypt*. Washington, D.C.: Washington Institute for Near East Policy, 1988. (Policy Papers; no. 10)
- Springborg, Robert Daniel. *Family, Power and Politics in Egypt: Sayed Bey Marei-his Clan, Clients and Cohort*. Philadelphia: University of Pennsylvania Press, 1982.
- . *Mubarak's Egypt: Fragmentation of the Political Order*. Boulder, Colo.: Westview Press, 1989.
- . *The Ties That Bind: Political Association and Policy - Making in Egypt*. Michigan: Ann Arbor University Microfilms, 1974.
- Tachau, Frank (ed.). *Political Elites and Political Development in the Middle East*. New York: Schenkman, 1975. (States and Societies of the Third World)
- Vatikiotis, Panayiotis J. (ed.). *Egypt Since the Revolution*. London: George Allen and Unwin, 1968.
- . *Nasser and his Generation*. London: Croom Helm; New York: St. Martin's Press, 1978.
- Waterbury, John. *Egypt: Burdens of the Past, Options for the Future*. Bloomington: Indiana University Press, 1978.
- . *The Egypt of Nasser and Sadat: The Political Economy of the Two Regimes*. Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1983.
- Zeitlin, Maurice. *Classes, Class Conflict, and the State*. Cambridge: Winthrop, 1980.
- Zohny, Ahmed Y. *The Politics, Economics and Dynamics of Development Administration in Contemporary Egypt*. West Germany: Books on African Studies, 1988.
- Zubaida, Sami. *Islam: The People and the State*. London: Routledge and Kegan Paul, 1989.

Periodicals

- Abdel - Khalek, Gouda. «Looking Outside, or Turning Northwest? Or the Meaning of Egypt's Infitah, 1971-1980.» *Social Problems*: vol. 28, no. 4, April 1981.
- Anderson, Lisa. «Lawless Government and Illegal Opposition: Reflections on the Middle East.» *Journal of International Affairs*: vol. 40, Winter - Spring 1987.
- Baker, Raymond William. «Sadat's Open Door: Opposition from Within.» *Social Problems*: vol. 28, no. 4, April 1981.
- Binder, Leonard. «Failure, Defeat, Debacle: U.S. Policy in the Middle East.» *World Politics*: vol. 36, April 1984.
- Cooper, Mark Neal. «The Demilitarization of the Egyptian Cabinet.» *International Journal of Middle East Studies*: vol. 14, no. 2, May 1982.

- Denoeux, Guilain. «State and Society in Egypt.» *Comparative Politics*: vol. 20, April 1988.
- Dessouki, Ali Eddin H. «Policy Making in Egypt: A Case Study of the Open Door Economic Policy.» *Social Problems*: vol. 28, no. 4, April 1981.
- Fraser, John. «Legitimacy and Political Processes.» *Current Sociology*: vol. 35, Summer 1987.
- Gray, Albert L. (Jr.). «Egypt's Ten Year Economic Plan.» *Middle East Journal*: vol. 30, Winter 1976.
- Hinnebusch, Raymond A. (Jr.). «Egypt Under Sadat: Elites, Power Structure, and Political Change in a Post - Populist State.» *Social Problems*: vol. 28, no. 4, April 1981.
- Kennedy, Mark C. «Open Doors, Transnationals and the Global Division of Labor.» *Social Problems*: vol. 28, no. 4, April 1981.
- Leila, Ali, El Sayed Yassin and Monte Palmer. «Apathy, Values, Incentives and Development: The Case of the Egyptian Bureaucracy.» *Middle East Journal*: vol. 39, no. 3, Summer 1985.
- Lisa, Anderson. «The State in the Middle East and Africa.» *Comparative Politics*: vol. 20, October 1987.
- Moore, Clement Henry. «Authoritarian Politics in Unincorporated Society: The Case of Nasser's Egypt.» *Comparative Politics*: vol. 6, no. 2, January 1974.
- . «Money and Power: The Dilemma of the Egyptian Infitah.» *Middle East Journal*: vol. 40, no. 4, Autumn 1986.
- Remmer, Karen L. «Neopatrimonialism: The Politics of Military Rule in Chile, 1973 - 1987.» *Comparative Politics*: vol. 21, January 1989.
- Al-Sayyid - Marsot, Afaf Lutfi. «Religion or Opposition? Urban Protest Movements in Egypt.» *International Journal of Middle East Studies*: vol. 16, no. 4, November 1984.
- Seale, Patrick. «The Egypt - Israel Treaty and its Implications.» *World Today*: vol. 35, May 1979.
- Smart, Ian. «Oil, the Super - Powers and the Middle East.» *World Today*: vol. 30, January 1974.
- Springborg, Robert Daniel. «Professional Syndicates in Egyptian Politics, 1952 - 1970.» *International Journal of Middle East Studies*: vol. 9, no. 3, August 1978.
- Urban, Michael E. «Centralization and Elite Circulation in a Soviet Republic.» *British Journal of Political Science*: vol. 19, January 1989.

